A/72/11

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

الملحق رقم ١١

تقرير لجنة الاشتراكات

الدورة السابعة والسبعون

(٥-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧)

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٧

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0251-8430

موجز

استعرضت لجنة الاشتراكات في دورتها السابعة والسبعين منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة عملا بالمادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة وقراري الجمعية ١/٥٨ باء و ٢٤٥/٧٠.

وفي ما يتعلق بمنهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة، قامت اللجنة بما يلي:

(أ) أشارت إلى توصيتها الداعية إلى الاستناد في إعداد جدول الأنصبة المقررة إلى آخر البيانات المتاحة عن الدخل القومي الإجمالي وأشملها وأكثرها قابلية للمقارنة، وأكدت مجدداً تلك التوصية؛

(ب) رحّبت بتزايد عدد الدول الأعضاء التي تطبّق المعايير الأحدث في إطار نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ أو لعام ١٩٩٣، وأعربت عن دعمها للجهود التي تبذلها شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة لزيادة التنسيق والدعوة وتوسيع نطاق تنفيذ نظام الحسابات القومية والإحصاءات الداعمة على الصعيد الوطني، وذلك بغية تمكين الدول الأعضاء من تقديم بيانات الحسابات القومية في الوقت المناسب وبما يلزم من نطاق وتفصيل وجودة؛

(ج) أوصت بأن تحث الجمعيةُ العامة الدولَ الأعضاء على تقديم استبيانات الحسابات القومية المطلوبة بموجب نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ أو لعام ١٩٩٣ في الوقت المناسب؛

(د) أشارت إلى توصيتها الداعية إلى استخدام أسعار الصرف السائدة في السوق في إعداد جدول الأنصبة المقررة، باستثناء الحالات التي يتسبب فيها ذلك في حدوث تقلبات واختلالات مفرطة في الدخل القومي الإجمالي لبعض الدول الأعضاء مقيّماً بدولارات الولايات المتحدة، وفي هذه الحالة ينبغي استخدام أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار، أو غيرها من أسعار التحويل الملائمة، إذا ما تقرر ذلك على أساس كل حالة على حدة؛

(هـ) اتفقت على أنه بعد اختيار فترة الأساس، تتحقق مزايا نتيجة لاستخدام نفس فترة الأساس لأطول مدة ممكنة؛

(و) اتفقت على أن تسوية متصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل لا تزال تشكل عنصرا أساسيا في منهجية إعداد الجدول؛

(ز) وافقت على أن المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الدين يمكن أن يمثل مقاربة بديلة لتحديد عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل؛

(ح) وافقت أيضا على أن عتبة معدلة بحسب معدل التضخم يمكن أن تشكل مقاربة بديلة أخرى لتحديد العتبة؛

(ط) قررت مواصلة النظر في كل عناصر منهجية تحديد الأنصبة المقررة خلال دوراتها المقبلة في ضوء التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة.

وقررت اللجنة أيضاً مواصلة دراسة مسائل الزيادات الكبيرة من جدول لآخر ومسألة إعادة الحساب السنوي للأنصبة المقررة في ضوء التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة.

ووافقت اللجنة على أن أي مخطط للحدود ينبغي ألا يكون عنصرا من عناصر منهجية إعداد الجدول.

وقرّرت اللجنة أن تواصل دراسة مسألة إعادة الاحتساب سنويا في دورات مقبلة في ضوء ما تصدره الجمعية العامة من توجيهات.

وفي ما يتعلق بخطط التسديد المتعددة السنوات، لاحظت اللجنة أنه لم تقدَّم أي خطط تسديد جديدة متعددة السنوات. وأشارت اللجنة إلى التجربة السابقة التي شهدت نجاح عدد من الدول الأعضاء في تنفيذ الخطط، وأوصت بأن تعمل الجمعية العامة على تشجيع الدول الأعضاء التي عليها متأخرات بموجب المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة على أن تنظر في تقديم خطط تسديد متعددة السنوات.

وشجعت اللجنة جميع الدول الأعضاء التي عليها متأخرات تطلب إعفاءها بمقتضى المادة ١٩، على أن تقدم أوفى معلومات داعمة ممكنة لدعم مطلبها، بما في ذلك المؤشرات الاقتصادية. وحثت اللجنة أيضا الدول الأعضاء على تقديم طلباتها في أبكر وقت ممكن قبل المهلة النهائية المحددة في قرار الجمعية العامة ٢٣٧/٥٤ جيم.

وشجعت اللجنة الدول الأعضاء المعنية على معالجة مسألة تزايد المتأخرات من خلال تسديد دفعات سنوية تفوق الأنصبة المقررة الحالية من أجل تجنب زيادة تراكم الديون. وشجعت أيضا الدولَ الأعضاء على النظر في تقديم خطة تسديد متعددة السنوات وعلى التشاور مع الأمانة العامة حسب الاقتضاء.

وفي ما يتعلق بالإعفاءات من تطبيق المادة ١٩ من الميثاق، أوصت اللجنة بأن يُسمح للدول الأعضاء التالية بالتصويت في الجمعية العامة حتى نهاية دورتها الثانية والسبعين، وهي: جزر القمر، وسان تومي وبرينسيبي، والصومال، وغينيا – بيساو.

وقررت اللجنة أن تأذن لرئيسها بإصدار إضافة لهذا التقرير، عند الاقتضاء.

وقررت اللجنة أن تعقد دورتها الثامنة والسبعين في نيويورك في الفترة من ٤ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

[٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول –	الحضور	٧
الثاني –	الاختصاصات	٨
الثالث –	استعراض منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة	٩
	ألف – عناصر منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة	٩
	باء – مقترحات أخرى وعناصر محتملة أخرى بشأن منهجية إعداد الجدول	٢٩
الرابع –	خطط التسديد المتعددة السنوات	٣٥
	ألف – حالة خطط التسديد	٣٥
	باء – الاستنتاجات والتوصيات	٣٦
الخامس –	تطبيق المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة	٣٧
	ألف – جزر القمر	٣٨
	باء – غينيا – بيساو	٣٩
	جيم – سان تومي وبرينسيبي	٤٠
	دال – الصومال	٤١
السادس –	مسائل أخرى	٤٣
	ألف – مشاركة المنظمات الحكومية الدولية والكيانات الأخرى	٤٣
	باء – تحصيل الاشتراكات	٤٣
	جيم – تسديد الاشتراكات بعملات غير دولار الولايات المتحدة	٤٣
	دال – تنظيم عمل اللجنة	٤٣
	هاء – أساليب عمل اللجنة	٤٤
	واو – موعد انعقاد الدورة المقبلة	٤٤

المرفقات

الأول – لمحة عامة عن المنهجية المستخدمة لإعداد جدول الأمم المتحدة للأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ . . . ٤٥

الثاني – المعايير المنهجية لتحديد الدول الأعضاء التي يجوز استعراض أسعار الصرف السائدة في السوق المتعلقة بها بقصد النظر في إمكانية الاستعاضة عنها بأسعار أخرى ٥١

الثالث – تحديث عام ٢٠١٧ لجدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ . . . . . ٥٢

الرابع – استعراض التغييرات من جدول لآخر بين جدول الأنصبة المقررة المعتمد في عام ٢٠١٥ للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ وتحديث عام ٢٠١٧ . . . . . ٦٠

الفصل الأول

الحضور

١ - عقدت لجنة الاشتراكات دورتها السابعة والسبعين في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٥ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وحضر الدورةَ الأعضاءُ التالية أسماؤهم: سيد ياوار علي، شيخ تيديان ديمي، ياسمينكا دينيتش، غوردون إيكرسلي، إدوارد هـ. فاريس، برناردو غريفر، نيكولاي لوزينسكي، بودلير ندونغ إيلا، توشيرو أوزاوا، تونيس سار، هنريكه دا سيلفييرا ساردينيا بينتو، توماس شليزنغر، أوغو سيسي، جوزييل موتوميسي تاوانا، ألخاندرو توريس ليبوري، ستيفن تاونلي، سونغمي يون، وي جانغ.

٢ - ورحبت اللجنة بالأعضاء الجدد، وشكرت الأعضاءَ الخمسة المنتهية ولايتهم، وهم جان بيير دياوارا ومحمد الشكشوكي وداوبنغ فو وسايمون هاف وبيدرو لويس كويستا، على عملهم الجاد وعلى خدمتهم لسنوات طويلة في اللجنة.

٣ - وانتخبت اللجنة برناردو غريفر رئيساً وغوردون إيكرسلي نائباً للرئيس.

الفصل الثاني

الاختصاصات

٤ - اضطلعت لجنة الاشتراكات بأعمالها استنادا إلى ولايتها العامة، على نحو ما وردت في المادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة؛ وإلى الاختصاصات الأصلية للجنة الواردة في الفقرتين ١٣ و ١٤ من الفرع ٢ من الفصل التاسع من تقرير اللجنة التحضيرية (PC/20) وفي تقرير اللجنة الخامسة (A/44)، المعتمدين خلال الجزء الأول من الدورة الأولى للجمعية، المعقودة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٤٦ (الفقرة ٣ من القرار ١٤ ألف (د-١)؛ وإلى الولايات الواردة في قرارات الجمعية ٢٢١/٤٦ باء، و ٢٢٣/٤٨ جيم، و ٣٦/٥٣ دال، و ٢٣٧/٥٤ جيم ودال، و ٥/٥٥ باء ودال، و ٤/٥٧ باء، و ١/٥٨ ألف وباء، و ١/٥٩ ألف وباء، و ٢٣٧/٦٠، و ٢/٦١، و ٢٣٧/٦١، و ٢٤٨/٦٤، و ٢٣٨/٦٧، و ٢٤٥/٧٠.

٥ - وكان معروضا على اللجنة المحاضر الموجزة لجلسات اللجنة الخامسة التي عقدت في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة والمتعلقة بالبند ١٣٨ من جدول الأعمال، المعنون ”جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة“ (A/C.5/71/SR.1 و 2)، والمحضر الحرفي لوقائع الجلسة العامة ٢٣ للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين (A/71/PV.23)، وكان متاحا لها التقرير ذو الصلة المقدم من اللجنة الخامسة إلى الجمعية العامة (A/71/414).

الفصل الثالث

استعراض منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة

٦ - أشارت لجنة الاشتراكات إلى أن الجمعية العامة حددت، في قرارها ٥/٥٥ باء، عناصر المنهجية التي استخدمت في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣، وهي المنهجية نفسها التي استُخدمت في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترات الخمس اللاحقة. وأشارت اللجنة أيضاً إلى أن الجمعية العامة كانت طلبت من اللجنة، في قرارها ١/٥٨ باء الذي أعادت تأكيده في قرارها ٢٣٧/٦١ والقرارات اللاحقة، أن تقوم وفقاً لولايتها وللنظام الداخلي للجمعية، باستعراض منهجية إعداد جداول الأنصبة المقررة المقبلة استنادا إلى المبدأ القائل بتقسيم نفقات المنظمة على نحو يتناسب عموما مع القدرة على الدفع. وكانت الجمعية أكدت من جديد في قرارها ٢٤٥/٧٠ أن اللجنة مطلوب منها، بوصفها هيئة استشارية فنية، إعداد جدول الأنصبة المقررة بالاستناد حصرا إلى بيانات موثوق بها وقابلة للتحقق والمقارنة.

٧ - وأشارت اللجنة إلى أنه لدى اعتماد الجمعية العامة آخر جدول للأنصبة في قرارها ٢٤٥/٧٠، لاحظت الجمعية أن في الإمكان تعزيز المنهجية الحالية مع أخذ مبدأ القدرة على الدفع في الاعتبار. ولاحظت الجمعية وجود قيود في مجموعة البيانات المتاحة لإعداد جدول الأنصبة المقررة وطلبت من اللجنة أن تنظر، وفقا للمادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية، في جميع البيانات ذات الصلة الواردة في الطعون المقدمة من الدول الأعضاء والتي قد تؤثر في قدرتها على الدفع. وكانت الجمعية طلبت أيضا إلى اللجنة أن تستعرض، وفقا لولايتها وللنظام الداخلي للجمعية، عناصر المنهجية المتبعة في إعداد جدول الأنصبة المقررة وأن تقدم توصيات بشأنها من أجل بيان قدرة الدول الأعضاء على الدفع، وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية في الجزء الرئيسي من دورتها الثالثة والسبعين.

٨ - وأشارت اللجنة إلى أنها أجرت في دورتها السابقة استعراضا لمنهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة وفقا لولايتها وللنظام الداخلي للجمعية العامة، وقدمت توصيات وتقريرا عن ذلك إلى الجمعية في الجزء الرئيسي من دورتها الحادية والسبعين. وعلى ضوء نظر اللجنة في المحاضر الموجزة لجلسات اللجنة الخامسة التي عُقدت في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة والمتعلقة بالبند ١٣٨ من جدول الأعمال، لاحظت اللجنة أن الجمعية لم تقدّم لها أي توجيهات محددة بخصوص منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة.

ألف - عناصر منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة

٩ - أشارت اللجنة إلى أن المنهجية التي استخدمت في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترات الخمس الماضية هي ذاتها التي استخدمت في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. ويعرض الشكل أدناه لمحة عامة عن المنهجية التي استُخدمت في إعداد جدول الأنصبة المقررة الحالي. ويرد وصف أكثر تفصيلا للمنهجية في المرفق الأول لهذا التقرير، بما في ذلك شرح لمراحل العملية، خطوة بخطوة.

لمحة عامة عن المنهجية المتبعة في إعداد جدول الأنصبة المقررة

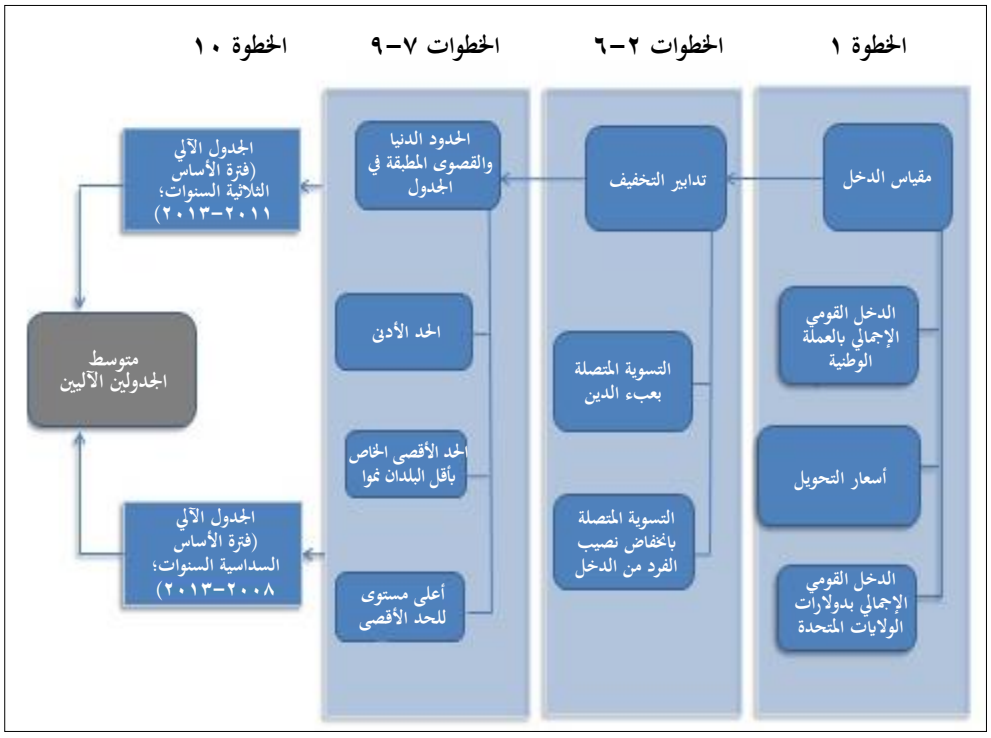

١٠ - وأجرت اللجنة استعراضاً لعناصر المنهجية الحالية، استنادا إلى الولاية العامة المنوطة بها بموجب المادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، وكذلك إلى الطلبات الواردة في قراري الجمعية ١/٥٨ باء و ٢٤٥/٧٠.

١ - عناصر إجراء تقديرات مقارَنة للدخل القومي

(أ) مقياس الدخل

١١ - مقياس الدخل هو تقدير تقريبي أولي للقدرة على الدفع. وأشارت اللجنة إلى أن الفريق العامل الحكومي الدولي المخصص لتنفيذ مبدأ القدرة على الدفع كان قد درس مقاييس الدخل ووافق في عام ١٩٩٥ على أن الدخل القومي المتاح هو نظريا أنسب مقياس للقدرة على الدفع باعتباره يمثل مجموع الدخل المتاح للسكان في بلد ما، أي الدخل القومي زائداً صافي التحويلات الجارية (انظر الوثيقة A/49/897). غير أن الفريق العامل كان اعتبر أن استخدام هذا المقياس في إعداد جدول الأنصبة المقررة غير عملي في ذلك الوقت بسبب قلة موثوقية وتوافر ذلك المقياس.

١٢ - واستعرضت اللجنة حالة توافر بيانات الدخل القومي الإجمالي المتاح التي قدمتها البلدان من خلال استبيانات الحسابات القومية، على النحو المبين أدناه.

توافر بيانات الدخل القومي الإجمالي المتاح حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
عدد الدول الأعضاء التي تقدم بيانات الدخل القومي الإجمالي المتاح	١٤٣	١٤٠	١٣٩	١٢٢	١٠٥	٤٦
النسبة المئوية لمساهمة هذه الدول الأعضاء في جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨	٩٩,٥	٩٩,٤	٩٩,٣	٩٧,٤	٨٩,٩	٢٨,٢

١٣ - وأشارت اللجنة إلى أهمية التحويلات، بما في ذلك التحويلات المالية، في قياس قدرة البلد على الدفع في الاقتصاد العالمي المتغير. واستنادا إلى استعراض اللجنة لأحدث البيانات، فقد لاحظت أنه ما زال هناك فارق زمني كبير في الإبلاغ عن بيانات الدخل القومي الإجمالي المتاح يعزى إلى البطء الشديد في قيام البلدان بجمع ونشر تلك البيانات. ورغم أن حالة توافر بيانات الدخل القومي الإجمالي المتاح قد تحسنت على مر السنين، لا تزال غالبية الدول الأعضاء لا توفر تلك البيانات في حينها. فبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، كان عدد الدول الأعضاء التي توافرت عنها بيانات لعام ٢٠١٠ يبلغ ١٤٣ دولة؛ أما بالنسبة لعام ٢٠١٥، فقد اقتصر عدد الدول الأعضاء التي توافرت عنها بيانات على ٤٦ دولة. ونظرا للانخفاض في توافر بيانات الدخل القومي الإجمالي المتاح للإنفاق، رأت اللجنة أنه لا يزال من غير الممكن استخدامها في إعداد جدول الأنصبة المقررة.

١٤ - وكانت اللجنة أكدت من جديد في دورتها السادسة والسبعين ضرورةَ أن يستند جدول الأنصبة المقررة إلى أحدث البيانات المتاحة عن الدخل القومي الإجمالي وأكثرها شمولا وقابلية للمقارنة.

١٥ - وسبق أن نظرت اللجنة أيضا في مقاييس بديلة للدخل بغية مراعاة قدرة البلدان على الدفع على نحو أفضل. ولهذه الغاية، درست اللجنة إمكانية استخدام مؤشرات تجمع بين الدخل القومي وبعض المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية وتتخذ شكل أرقام قياسية. وأشارت اللجنة إلى المسائل التقنية التي صودفت في الماضي والمتعلقة بتحديد مؤشرات مناسبة، ووضع معايير مقبولة لمؤشرات محددة، واستخراج إحصاءات قابلة للمقارنة، وتحديد عوامل مناسبة لتسوية الدخل.

١٦ - وأشارت اللجنة إلى أن اللجنة الإحصائية كانت اعتمدت نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ بوصفه المعيار الإحصائي الدولي لتجميع إحصاءات الحسابات القومية، وشجعت الدول الأعضاء على تنفيذ ذلك المعيار. ولا توجد اختلافات مفاهيمية رئيسية بين توصيات نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ونظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ من حيث حساب الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي، كما أن البيانات المجمّعة بموجب هذين المعيارين قابلة للمقارنة بصفة عامة. ومع ذلك، كانت اللجنة أثارت سابقاً شواغل حول إمكانية مقارنة بيانات الحسابات القومية بين الدول الأعضاء التي تقوم بالإبلاغ وفقا للمعيارين الأحدث (نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ أو لعام ١٩٩٣) والدول التي لا تزال تقوم بالإبلاغ وفقا لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨. ولاحظت اللجنة حدوث زيادة في عدد الدول الأعضاء التي اعتمدت نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ أو نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، كما يتضح من الجدول أدناه، ما يقلل بالتالي من احتمالات عدم قابلية البيانات للمقارنة. وكان هناك ما مجموعه ١٧٦ دولة عضوا تقوم بالإبلاغ وفقا للمعيارين الأحدث، منها ١٠١ دولة تقوم بالإبلاغ وفقا لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ و ٧٥ دولة وفقا لنظام عام ٢٠٠٨.

الدول الأعضاء المبلغة عن إحصاءات الحسابات القومية بموجب نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ أو لعام ٢٠٠٨

السنة	*عدد الدول الأعضاء*	*النسبة المئوية لمجموع الدخل القومي الإجمالي للدول الأعضاء في عام ٢٠١٥*	*النسبة المئوية لمجموع السكان في الدول الأعضاء في عام ٢٠١٥*
٢٠٠٩	١٣٤	٩٤,٣	٨٧,٥
٢٠١٠	١٣٩	٩٤,٤	٨٧,٧
٢٠١١	١٥٠	٩٥,٦	٩٠,٢
٢٠١٢	١٥٦	٩٨,٠	٩٢,٧
٢٠١٣	١٦٣	٩٨,١	٩٤,٠
٢٠١٤	١٦٧	٩٨,٨	٩٤,٩
٢٠١٥	١٧٢	٩٩,١	٩٥,٨
٢٠١٦	١٧٦	٩٩,١	٩٦,١

١٧ - ولاحظت اللجنة أنه بينما يمكن عموما المقارنة بين بيانات الدخل القومي الإجمالي المجمّعة وفقا لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وتلك المجمّعة وفقا لنظام عام ٢٠٠٨، فإن البيانات المجمّعة وفقا لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨ لا تتسم بنفس القدر من القابلية للمقارنة، وذلك لأن المعيارين الأحدث قد أُدخل عليهما عدد من التغييرات المفاهيمية الرئيسية. ولاحظت اللجنة كذلك أن بيانات الدخل القومي الإجمالي التي يتم الإبلاغ بها بموجب نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ أو لعام ٢٠٠٨ تعكس الأداء الإنتاجي الكامل للاقتصاد بشكل أدق مما تعكسه البيانات التي يتم الإبلاغ بها بموجب نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨. ورحبت اللجنة باستمرار تزايد عدد الدول الأعضاء التي تقوم بالإبلاغ وفقا للمعيارين الأحدث، وشددت على أهمية قيام الدول الأعضاء الـ ١٧ المتبقية باعتماد نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ أو لعام ٢٠٠٨ والإبلاغ بموجبه في الوقت المناسب. واستناداً إلى البيانات الإحصائية المتوافرة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، يكون مجموع حصة الدخل القومي الإجمالي العالمي للدول الأعضاء التي لا تزال تقوم بالإبلاغ وفقا لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨ هو ٠,٨٦٥ في المائة، وتكون حصتها في جدول الأنصبة المقررة ٠,٥٣٤ في المائة.

١٨ - واستعرضت اللجنة البيانات الإحصائية المتاحة بفارق زمني قدره سنتان، ولاحظت أنه ما زالت هناك قيود عملية تواجه تقليل الفارق الزمني في البيانات المستخدمة في إعداد جدول الأنصبة المقررة. ولا تزال توجد تأخيرات كبيرة في تقديم البيانات من جانب الدول الأعضاء ونتيجة لذلك يتعين تكميل البيانات التي تقدمها الدول الأعضاء رسمياً بمصادر رسمية أخرى، بما في ذلك من اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد استدعت الضرورة أيضاً في بعض الحالات إدراج التقديرات التي تعدّها شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة. ولاحظت اللجنة لدى استعراضها للبيانات المتاحة، فيما يتعلق بعام ٢٠١٥، أن بيانات الدخل القومي الإجمالي المقدمة رسمياً كانت متوافرة لما تقارب نسبته ٣٤ في المائة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على النحو المبين في الجدول التالي. وفي حين أن بعض البيانات كانت متاحة من مصادر أخرى في حالة بعض البلدان، فقد تعين على الشعبة أن تجري

تقديرات لما عدده ٤٨ بلداً. بيد أنه في معظم تلك الحالات توافرت بيانات رسمية عن الناتج المحلي الإجمالي، واتُّخذت تلك البيانات أساسا لعملية التقدير.

موارد المعلومات لاستقاء بيانات عن الدخل القومي الإجمالي، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

	استبيانات الحسابات الوطنية المقدمة						
العام	*مباشرة*	*منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي*	*صندوق النقد الدولي*	*البنك الدولي*	*مؤسسات أخرى*[أ]	*التقدير*	***المجموع***
٢٠١٠	٩٦	٣٤	٢	٣١	٢٣	٧	**١٩٣**
٢٠١١	٩٣	٣٤	٢	٣٦	٢٠	٨	**١٩٣**
٢٠١٢	٩٠	٣٤	٢	٣٦	٢٣	٨	**١٩٣**
٢٠١٣	٧٥	٣٤	٢	٤٤	٢٧	١١	**١٩٣**
٢٠١٤	٦٧	٣٤	١	٥١	٢٤	١٦	**١٩٣**
٢٠١٥	٣٢	٣٤	٢	٥٤	٢٣	٤٨	**١٩٣**

(أ) المكاتب الإحصائية واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والمصارف المركزية/الإقليمية.

١٩ - وفي الدورات السابقة، استعرضت اللجنة موثوقية البيانات الإحصائية المتاحة والمتأخرة بسنتين، بما في ذلك أثر التعديلات التي أدخلت مع مر الزمن على البيانات المقدمة من الدول الأعضاء في البداية. ولاحظت اللجنة أن استخدام البيانات بالصيغة التي تنقحها الدول الأعضاء في وقت لاحق يسفر عن نتائج مختلفة إلى حد كبير مقارنةً بجدول الأنصبة المقررة الذي تكون قد سبقت الموافقةُ عليه. ولاحظت اللجنة أيضا أن معظم المنظمات الإحصائية الوطنية تقدم تقديرات مؤقتة، تعقبها تقديرات منقحة ثم تقديرات نهائية. ولا تتمكن بعض الدول الأعضاء إلا من نشر تقديرات مؤقتة لإحصاءات الحسابات القومية بفارق زمني مدته سنتان. وغالباً ما تُدخل تنقيحات جوهرية في السنوات اللاحقة على التقديرات المؤقتة لمجملات الحسابات القومية. واستناداً إلى الاستعراض الأخير، يبين الجدول أدناه متوسط أحجام التنقيحات السنوية لتقديرات الناتج المحلي الإجمالي على مدى فترة تتراوح بين سنة واحدة وأربع سنوات بعد النشر الأولي. وقد يكون حجم التنقيح كبيرا في البيانات الأحدث لدى بعض الدول الأعضاء.

حجم التنقيحات السنوية للناتج المحلي الإجمالي الاسمي منذ الإصدار الأولي

	الفترة الزمنية بعد النشر الأولي			
البيانات	*سنة واحدة*	*سنتان*	*ثلاث سنوات*	*أربع سنوات*
متوسط حجم التنقيح (كنسبة مئوية)	٤,٦	٣,٦	٣,٢	٢,٧

٢٠ - بناء على الاستعراض الذي أجرته اللجنة للبيانات المتاحة لإعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، لاحظت اللجنة أنه نظرا للقيود في مجموعة البيانات، توجد مفاضلات في إقامة توازن بين عوامل حسن التوقيت والموثوقية وقابلية التحقق وقابلية المقارنة. ولاحظت اللجنة أن هذه القيود

تعزى إلى عدة عوامل، منها تأخر بعض الدول الأعضاء في تقديم بيانات الحسابات القومية، وحجم التقديرات التي يتعين إدراجها، واستمرار قيام بعض الدول الاعضاء حتى الآن بالإبلاغ بموجب نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨، والتنقيحات الكبيرة التي تقدَّم في أوقات لاحقة. ولاحظت الجمعية العامة في معرض اعتمادها لجدول الأنصبة المقررة في قرارها ٢٤٥/٧٠ القيود الموجودة في مجموعة البيانات المتاحة لإعداد جدول الأنصبة المقررة. وبموجب القرار نفسه، أكدت الجمعية من جديد أنه يتعين على اللجنة، بوصفها هيئة فنية، إعداد جدول الأنصبة المقررة بالاستناد حصرا إلى بيانات موثوق بها ويمكن التحقق منها ومقارنتها. وأيدت الجمعية أيضاً الجهود التي تبذلها شعبة الإحصاءات في دعم أنشطة الإحصاءات على الصعيد الوطني وفي تقديم الدعم للبلدان والمنظمات الإقليمية من أجل تعزيز التنسيق والدعوة وتوفير الموارد لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٨.

٢١ - **واستنادا إلى الاستعراض الذي أجرته اللجنة، قامت بما يلي:**

(أ) **أشارت إلى توصيتها التي دعت فيها إلى إعداد جدول الأنصبة المقررة بناءً على أحدث البيانات المتاحة عن الدخل القومي الإجمالي وأكثرها شمولا وقابلية للمقارنة، وأعادت تأكيد التوصية؛**

(ب) **رحبت بتزايد عدد الدول الأعضاء التي تُطبّق نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ أو نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، وأعربت عن دعمها للجهود المستمرة التي تبذلها شعبة الإحصاءات في سبيل تعزيز التنسيق والدعوة والتنفيذ المتعلقة بنظام الحسابات القومية وبالإحصاءات الداعمة لهذا النظام على المستوى الوطني، بهدف تمكين الدول الأعضاء من أن تقدم بيانات حساباتها القومية في مواعيدها المحددة وبطريقة تستوفي المتطلبات المتعلقة بالنطاق الذي تُغطيه هذه البيانات ودرجة تفصيلها وجودتها؛**

(ج) **أوصت بأن تشجع الجمعيةُ العامة الدولَ الأعضاء على أن تقدم في الوقت المناسب استبيانات الحسابات القومية المطلوبة منها سواء بموجب نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ أو نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.**

(ب) أسعار التحويل

٢٢ - ثمة حاجة إلى عامل تحويل من أجل تحويل بيانات الدخل القومي الإجمالي الواردة من الدول الأعضاء بعملاتها الوطنية إلى وحدة نقدية مشتركة. ووفقا لقرارات الجمعية العامة، يستخدم عامل تحويل إلى دولار الولايات المتحدة يستند إلى أسعار الصرف السائدة في السوق، من أجل منهجية إعداد جداول الأنصبة، باستثناء الحالات التي يؤدي ذلك فيها إلى حدوث تقلبات وأوجه خلل مفرطة في دخل بعض الدول الأعضاء المحسوب بدولارات الولايات المتحدة، وفي تلك الحالات تُستخدم أسعارُ صرف معدلة حسب الأسعار أو غيرها من عوامل التحويل المناسبة.

٢٣ - وأشارت اللجنة إلى أنها أعدّت معايير منهجية للمساعدة في تحديد أسعار الصرف السائدة في السوق التي تتسبب في حدوث تقلبات و/أو أوجه خلل مفرطة في الدخل القومي الإجمالي للنظر في إمكانية الاستعاضة عنها بأسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار أو غيرها من أسعار التحويل المناسبة.

ويمكن تلخيص التطبيق التدريجي للمعايير المنهجية الوارد في المرفق الثاني لهذا التقرير على النحو التالي (بالصيغة التي طبق بها على جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨):

(أ) الخطوة الأولى في تطبيق المعايير المنهجية هي تحديد الدول الأعضاء التي ثبّتت أسعار صرف عملاتها منذ فترة طويلة، والتي يبدو فيها أن مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، بدولارات الولايات المتحدة، المحسوب باستخدام أسعار الصرف المثبتة تلك، لا يمثل الواقع الاقتصادي؛ وذلك مثلا عندما تتباين مستويات نصيب الفرد فيها من الدخل القومي الإجمالي بدولارات الولايات المتحدة بشدة مع المستويات المسجلة في بلدان مجاورة تتساوى معها في مستوى التنمية الاقتصادية. وبغية تنفيذ هذه الخطوة في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، درست اللجنة حالات البلدان التي يقل مُعامل تباين أسعار الصرف السائدة في أسواقها عن ٣ في المائة على مدى الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ من أجل تحديد البلدان التي يرتأى أنها تتبّع نظاما لسعر الصرف الثابت خلال تلك الفترة. وجرت أيضا مقارنة أسعار الصرف السائدة في أسواق هذه البلدان بأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة وبأسعار التحويل المعمول بها في صندوق النقد الدولي؛

(ب) الخطوة الثانية هي تحديد الدول الأعضاء التي يكون فيها عامل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أكبر من عامل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي العالمي مضروباً في ١,٥ أو الدول التي يكون هذا العامل فيها أقل من ٠,٦٧ من العامل العالمي، مقاسا بين آخر نقطتين مرجعيتين متتاليتين ثلاثيتي السنوات. وفيما يتعلق بجدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، فقد استخلص عامل النمو كقيمة اسميّة لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، محسوبا بدولارات الولايات المتحدة (حسب الأسعار الحالية) باستخدام أسعار الصرف السائدة في أسواق هذه الدول في فترة مرجعية مدتها ثلاث سنوات مقسومة على معدل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في الفترة المرجعية السابقة الثلاثية السنوات، مثل الفترتين ٢٠٠٨-٢٠١٠ و ٢٠١١-٢٠١٣؛

(ج) الخطوة الثالثة هي تحديد الدول الأعضاء التي يكون فيها الرقم القياسي لتقييم أسعار الصرف السائدة في السوق أكبر من متوسط الأرقام القياسية لتقييم أسعار الصرف السائدة في جميع الدول الأعضاء مضروبا في ١,٢، أو أقل من هذا المتوسط مضروبا في ٠,٨ خلال الفترة نفسها.

٢٤ - وأشارت اللجنة إلى أن عنصرَي المعايير، وهما عامل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والرقم القياسي لتقييم أسعار الصرف السائدة في أسواق الدول الأعضاء، يجري النظر فيهما بالاستناد إلى قيمة كل عنصر منهما المحسوبة على أساس مُجمل عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وبهذه الطريقة، تراعي المعايير المنهجية التحرّكات النسبية لأسعار صرف عملات جميع الدول الأعضاء في مقابل دولار الولايات المتحدة. وكانت اللجنة خلصت في دوراتها السابقة إلى أنه لا يوجد معيار وحيد يمكن أن يحل جميع المشاكل تلقائيا وبصورة مرضية، وأنها لن تستخدم أي معايير إلا كنقطة مرجعية لتسترشد بها اللجنة في تحديد الدول الأعضاء التي ينبغي استعراض أسعار الصرف السائدة في أسواقها.

٢٥ - وأعادت اللجنة، في دورتها الحالية، النظر في طرق تنقيح المعايير المنهجية، إما بتغيير نطاق متغيرات عتبتي عنصري معياريها، أي معامل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والرقم القياسي لتقييم أسعار الصرف السائدة في السوق، وإما باستخدام مقياس إحصائي من قبيل متوسط متحرك للحد من أثر تقلبات أسعار الصرف السائدة في السوق في مقارنة الدخل القومي الإجمالي بين البلدان. ونظرت

اللجنة في عدد من المتغيرات شملت استخدام متوسطات أسعار الصرف على مدى ثلاث سنوات أو متوسطاتها على مدى ست سنوات أو متوسطاتها المعدلة حسب مستويات التضخم. ولاحظت اللجنة أن تطبيق هذه المتغيرات على البيانات الحالية لم يحسن موثوقية النتائج، وظلت المعايير المنهجية بصيغتها الحالية تمثل عموما أداة فعالة للمساعدة في تحديد الدول الأعضاء التي يلزم إجراء استعراض إضافي لأسعار الصرف السوقية لديها. وقررت اللجنة مواصلة دراسة المعايير المنهجية في دوراتها المقبلة.

٢٦ - **وأشارت اللجنة إلى توصيتها بأن تُستخدم في إعداد جدول الأنصبة المقررة أسعار تحويل تستند إلى أسعار الصرف السائدة في السوق، ما لم يتسبب ذلك في حدوث تقلبات واختلالات مفرطة في حساب الدخل القومي الإجمالي لبعض الدول الأعضاء مقيّماً بدولارات الولايات المتحدة، وفي هذه الحالة ينبغي استخدام أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار، أو غيرها من أسعار التحويل الملائمة، إذا ما تقرر ذلك على أساس كل حالة على حدة، وأعادت اللجنة تأكيد تلك التوصية.**

(ج) فترة الأساس

٢٧ - فيما يتعلق بمنهجية إعداد الجدول، يحتسب متوسط بيانات الدخل المعرب عنه بدولارات الولايات المتحدة المجمعة على مدى فترة أساس معينة. وأشارت اللجنة إلى أنه في الماضي، كانت فترة الأساس المستخدمة في إعداد جدول الأنصبة المقررة تتراوح بين سنة واحدة و ١٠ سنوات. وبالنسبة لجدول الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣، اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٥٥/٥ باء نهجا مختلطا يستند إلى متوسط فترتي أساس إحصائيتين مدة إحداهما ست سنوات ومدة الأخرى ثلاث سنوات، باعتبار ذلك حلا توفيقيا بين المطالبين بفترات أساس أقصر والداعين إلى اعتماد فترات أطول. وفي معرض تطبيق ذلك القرار جرى حساب جدولين منفصلين لكل من هاتين الفترتين، ثم جرى حساب متوسط الجدولين لتشكيل الجدول النهائي للأنصبة المقررة. ومنذ ذلك الحين، أصبحت جداول الأنصبة المقررة اللاحقة تحسب باستخدام هذا النهج.

٢٨ - وناقشت اللجنة النهج البديل المتمثل في إمكانية القيام أولا بحساب متوسط بيانات الدخل القومي الإجمالي لفترتي الثلاث سنوات والست سنوات، ثم إعداد جدول آلي واحد استنادا إلى ذلك المتوسط، بدلا من إعداد جدولين آليين منفصلين لكل فترة منهما، ثم حساب متوسط نتائجهما. ولاحظت اللجنة أن إعداد جدول آلي واحد هو أمر ممكن من الناحية التقنية، حسبما يتبين من المعلومات الإحصائية التي قدمتها شعبة الإحصاءات.

٢٩ - وأيد بعض الأعضاء إعداد جدول آلي واحد. وأعربوا عن رأي مفاده أن بيان متوسط فترتي الثلاث سنوات والست سنوات سيكون نهجا تقنيا أبسط، ولن يشكل تغييرا في المنهجية الحالية. وأعرب أعضاء آخرون عن رأي مفاده أنه ينبغي الاستمرار في حساب الجدولين ثم تحديد متوسط النتائج، تمشيا مع النهج المستخدم منذ اتخاذ الجمعية العامة لقرارها ٥٥/٥ باء.

٣٠ - وأشارت اللجنة أيضا إلى أنها كانت ناقشت بإسهاب في دوراتها السابقة مزايا وعيوب كل من فترات الأساس القصيرة وفترات الأساس الطويلة. وأيد بعض أعضائها الأخذ بفترات أساس طويلة باعتبارها طريقة لضمان الاستقرار والحد من احتمالات وقوع تقلبات حادة بين سنة وأخرى في قياس دخل الدول الأعضاء، بينما فضل أعضاء آخرون الأخذ بفترات أساس أقصر لأنها تعكس بشكل أفضل القدرة الراهنة للدول الأعضاء على الدفع.

٣١ - ولاحظت اللجنة أن لاختيار فترة الأساس تأثيرا ملموسا على نتائج منهجية إعداد الجدول. ومع ذلك، فمتى اختيرت هذه المنهجية، تتحقق إمكانية المقارنة والاستقرار على مدى الزمن بالحفاظ على فترة الأساس نفسها. وبما أن النهج الحالي قد استخدم لفترة طويلة نسبيا، فقد تحققت هذه الأهداف للمنهجية.

٣٢ - واتفقت اللجنة على أنه متى اختيرت فترة الأساس، تتحقق مزايا في استخدام نفس فترة الأساس لأطول مدة ممكنة.

٢ - تدابير التخفيف

٣٣ - تتألف تدابير التخفيف المتخذة في منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة من التسوية المتصلة بعبء الدين والتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل. وترد في ما يلي أدناه لمحة عامة عن هاتين التسويتين.

لمحة عامة عن الحجم الكلي للتسوية المتصلة بعبء الدين والتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل حسب فترة جدول الأنصبة المقررة (فترة أساس متوسطها ثلاث سنوات وأخرى متوسطها ست سنوات)

فترة الجدول	*التسوية المتصلة بعبء الدين*	*التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل*	*إعادة التوزيع الكلية للتسوية المتصلة بعبء الدين والتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل*	*عدد المستفيدين من التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل*	*حصة المستفيدين من التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في مرحلة التسوية المتصلة بعبء الدين[أ]*	*حصة المستفيدين في التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في مرحلة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل[ب]*	*متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للمستفيدين من التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل*	*متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لمستوعبي التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل*	*المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي*
٢٠٠١-٢٠٠٣	٠,٧٨٦	٨,٤٥٧	٩,٢٤٣	١٣٢	١٨,٥٧٧	١٠,١٢٠	١١١٢	٢٣٤١٨	٤٨٥١
٢٠٠٤-٢٠٠٦	٠,٧٩٦	٨,٦٢٧	٩,٤٢٣	١٣٠	١٦,٤٤٩	٧,٨٢٢	١٠٦٤	٢٣٣٢٨	٥٠٩٧
٢٠٠٧-٢٠٠٩	٠,٧١١	٩,٢٨٧	٩,٩٩٨	١٣٢	١٧,٧١٣	٨,٤٢٦	١٢٥٢	٢٦٢٣٧	٥٦٣٠
٢٠١٠-٢٠١٢	٠,٥٩٨	٩,٥٦٤	١٠,١٦٣	١٣٤	٢٠,٥٥٣	١٠,٩٨٩	١٧٧٨	٣٠٦٣٤	٦٩٨٨
٢٠١٣-٢٠١٥	٠,٥٤٥	٩,٥٩٨	١٠,١٤٣	١٣٠	١٩,٨٣٩	١٠,٢٤١	٢٣١٩	٢٨٠٥٩	٨٦٤٧
٢٠١٦-٢٠١٨	٠,٥٨٨	١٠,١٣٢	١٠,٧٢٠	١٣١	٢٦,٢٤٠	١٦,١٠٧	٣٤٩٧	٣٣٨٠٤	١٠١٨٦
تحديث عام ٢٠١٧[ج]	٠,٧٠٦	٩,٧٦٧	١٠,٤٧٣	١٣١	٢٨,٦٨٥	١٨,٩١٨	٣٩١٦	٣٤١٩٣	١٠٤٨٣
النمو منذ الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣[د]	١٠,٢-	١٥,٥	١٣,٣	٠,٨-	٥٤,٤	٨٦,٩	٢٥٢,١	٤٦,٠	١١٦,١

(أ) مجموع حصص الدول الأعضاء التي تستفيد من التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في مرحلة التسوية المتصلة بعبء الدين في منهجية إعداد الجدول.

(ب) مجموع حصص الدول الأعضاء التي تستفيد من التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في مرحلة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في منهجية إعداد الجدول.

(ج) تشير عبارة ''تحديث عام ٢٠١٧'' إلى تحديث جدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ باستخدام البيانات المتاحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥.

(د) النسبة المئوية للتغير بين جدول الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ وتحديث الجدول لعام ٢٠١٧.

(أ) التسوية المتصلة بعبء الدين

٣٤ - أشارت اللجنة إلى أن التسوية المتصلة بعبء الدين قد ظلت جزءا من منهجية إعداد الجدول منذ عام ١٩٨٦. وكان العمل بها قد بدأ استجابة لأزمة ديون اندلعت في ذلك الوقت عندما كان هناك عدد من البلدان النامية غير قادر على إعادة تمويل ديون سيادية مستحقة لدائنين خارجيين. ونتيجة لذلك، أصبح بعض البلدان يواجه أزمات ملاءة مالية أثرت بشدة على قدرتها على الدفع. وبالتالي استُحدثت هذه التسوية للتخفيف عن هذه الدول الأعضاء عن طريق مراعاة تأثير عبء سداد ديونها الخارجية على قدرتها على الدفع. ونظرا إلى أن الفوائد على الديون الخارجية تحتسب بالفعل في الدخل القومي الإجمالي، فإن التسوية المتصلة بعبء الدين في المنهجية الحالية تُحسب بخصم مدفوعات الأصول الاسمية للدين الخارجي من الدخل القومي الإجمالي بدولارات الولايات المتحدة. ويُعاد حساب الحصص بالنسب المئوية على أساس الدخل القومي الإجمالي بعد تسويته وفقا لعبء الدين، ولذا فإن أثر التسوية المتصلة بعبء الدين يوزع بشكل غير مباشر على جميع الدول الأعضاء. ولاحظت اللجنة أن مجموع النقاط المعاد توزيعها في مرحلة التسوية المتصلة بعبء الدين باستخدام البيانات الإحصائية المحدثة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ بلغ ٠,٧٠٦ نقاط مئوية. وهناك حاليا ١٢١ من الدول الأعضاء التي تستفيد من التسوية المتصلة بعبء الدين.

لمحة عامة عن التسوية المتصلة بعبء الدين حسب فترة جدول الأنصبة المقررة (فترة أساس متوسطها ثلاث سنوات وأخرى متوسطها ست سنوات)

فترة الجدول	*تسوية عبء الدين (بالنقاط المئوية)*	*عدد المستفيدين من التسوية المتصلة بعبء الدين*	*عتبات البنك الدولي (بدولارات الولايات المتحدة)*
٢٠٠١-٢٠٠٣	٠,٧٨٦	١١٢	٩ ٤١٢
٢٠٠٤-٢٠٠٦	٠,٧٩٦	١٠٩	٩ ٣٢٢
٢٠٠٧-٢٠٠٩	٠,٧١١	١٠٣	٩ ٤٤٣
٢٠١٠-٢٠١٢	٠,٥٩٨	١٣٣	١٠ ٧٠١
٢٠١٣-٢٠١٥	٠,٥٤٥	١٢٩	١١ ٨٦٨
٢٠١٦-٢٠١٨	٠,٥٨٨	١٢٢	١٢ ٤٩٠
تحديث عام ٢٠١٧[أ]	٠,٧٠٦	١٢١	١٢ ٦٠٣

(أ) تشير عبارة ''تحديث عام ٢٠١٧'' إلى تحديث جدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ باستخدام البيانات المتاحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥.

٣٥ - ولاحظت اللجنة أن حجم إجمالي إعادة توزيع النقاط في مرحلة تسوية عبء الدين آخذ في التناقص على مدى عدة فترات. غير أن آخر البيانات الإحصائية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ تعكس زيادة في حجم التسوية المتصلة بعبء الدين.

لمحة عامة عن الحجم الإجمالي لتسوية عبء الدين حسب فترة الجدول

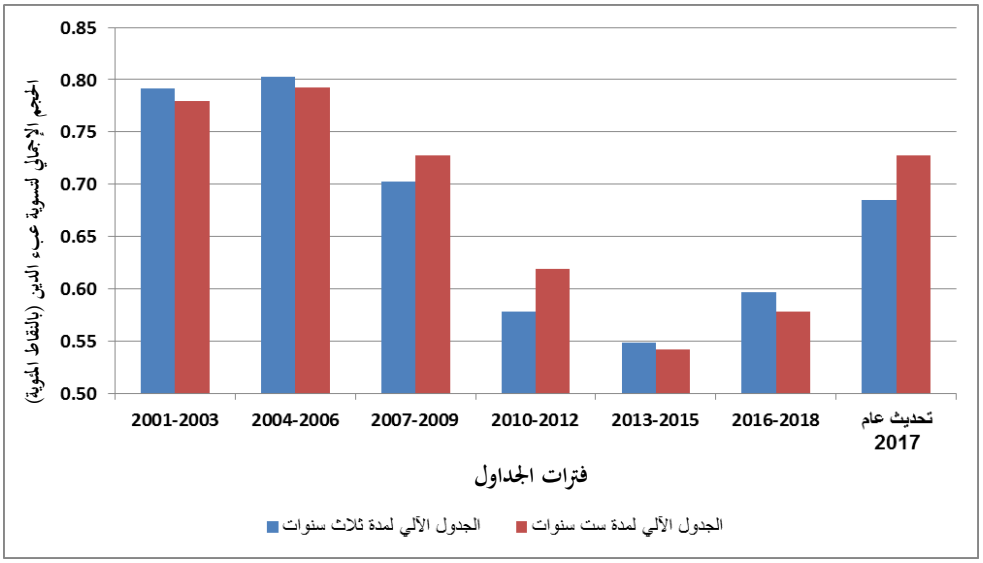

٣٦ - وأشارت اللجنة إلى أنه عندما تم الأخذ بالتسوية المتصلة بعبء الدين، كانت الديون الخارجية العامة تفضَّل على مجموع الديون الخارجية لسببين رئيسيين. وأولهما أن الدين الخارجي الخاص لا يندرج كله ضمن إجمالي الدين الخارجي. وثانيهما، أن الدين الخاص لا ينطوي على نفس العبء الذي ينطوي عليه الدين العام. غير أن مجموع الدين الخارجي هو الذي استخدم، لا الدين العام، نظرا لكون بيانات مجموع الدين الخارجي أكثر توافرا، ولأن البيانات المتاحة في ذلك الحين لم تكن تفصل بين بيانات الدين العام وبيانات الدين الخاص. ويرد نظر اللجنة في هذه المسألة بإيجاز في تقريرها عن دورتها الثامنة والأربعين (انظر A/43/11، الفقرات ١١-٢١). وقد شهدت السنوات الأخيرة تحسنا كبيرا في مدى توافر البيانات المستقاة من البنك الدولي عن الدين العام والديون التي تضمنها الحكومة. فقد كانت البيانات متوافرة في عام ١٩٨٥ لـ ٣٧ دولة عضوا، في حين أصبحت الآن متوافرة لـ ١٢٣ دولة عضوا.

٣٧ - ولاحظت اللجنة أنه بالإضافة إلى ١٢٣ من الدول الأعضاء المشمولة في قاعدة بيانات البنك الدولي، فإن ١٤ دولة عضوا أخرى مؤهلة للاستفادة من التسوية المتصلة بعبء الدين بموجب المنهجية الحالية. وقد قدمت اثنتان من هذه الدول الأعضاء بيانات ديونها ردا على طلبات أحيلت إلى تلك الدول الأعضاء عن طريق بعثاتها الدائمة لدى الأمم المتحدة. وفي الحالات التي لم يقدَّم فيها رد، تولت شعبة الإحصاءات وضع تقديرات بالنسبة إلى البلدان التي قدمت بشأنها من قبل بيانات عن الديون تغطي على الأقل سنة واحدة من سنوات فترة الأساس. أما بالنسبة إلى الدول الأعضاء المتبقية، فقد طُبِّقت على عدة بلدان منها تسوية الحد الأدنى، ولن يترتب على عدم إجراء التسوية المتصلة بعبء الدين أي أثر في معدل التسوية. وأشارت اللجنة إلى أن عدم توفر البيانات من جميع الدول الأعضاء المؤهلة للاستفادة من التسوية المتصلة بعبء الدين يؤثر على القدرة على إعداد جدول الأنصبة المقررة بالاستناد حصرا إلى بيانات موثوقة وقابلة للتحقق والمقارنة.

٣٨ - وأشارت اللجنة إلى أن القيود المتصلة بتوافر البيانات المتعلقة بالمبالغ المدفوعة لسداد أصل الدين في الفترة التي تقرر فيها بدء استخدام هذه التسوية، حملتها على إجراء التسوية استنادا إلى نسبة من رصيد الدين الخارجي الكلي للدول الأعضاء المعنية. ولهذا الغرض، افتُرض أن الديون الخارجية تُسدَّد على مدى فترة ثماني سنوات، لتصبح نسبة التسوية في بيانات الدخل القومي الإجمالي ما مقداره ١٢,٥ في المائة من مجموع أرصدة الديون الخارجية في السنة. وأصبح هذا النهج يعرف باسم نهج رصيد الديون. ويمكن، كنهج بديل، احتساب التسوية استنادا إلى البيانات المتعلقة بالسداد الفعلي لأصل الدين، وهو نهج أصبح يعرف باسم نهج تدفق الديون. وفي تقرير اللجنة عن دورتها السادسة والخمسين، لوحظ أنه بالرغم من أن بعض الأعضاء رأوا أن المستوى العام للدين نفسه يشكل عبئا ضخما، اتفقت اللجنة على أن تستند التسوية إلى بيانات المبالغ التي سبق دفعها لتسديد أصل الديون، لا إلى نسبة من أرصدة الديون (انظر A/50/11/Add.2 و Corr.1، الفقرة ٤١).

٣٩- وفيما يتعلق بتوفر المعلومات المطلوبة لتطبيق نهجي رصيد الديون وتدفق الديون، لاحظت اللجنة أن قاعدة بيانات البنك الدولي المتعلقة بإحصاءات الديون الدولية توفر بيانات عن أرصدة ديون وتدفق ديون ١٢٣ دولة عضوا للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥. والبلدان المعنية هي بلدان نامية أعضاء في البنك الدولي ومقترضة منه يقل فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن العتبة التي حددها البنك الدولي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لفئة الدخل المرتفع وقدرها ٤٧٦ ١٢ دولارا. وبناء على المعلومات التي استعرضتها اللجنة في دورتها الحالية، لاحظت اللجنة أن المتوسط الفعلي لفترة سداد الديون الخارجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ يمتد لفترة ١٢,٤ سنوات تقريبا، مقارنة بفترة السنوات الثماني المفترضة لنهج رصيد الديون. وخلال الفترة نفسها، كانت الفترة الفعلية لسداد الدين العام والدين المكفول حكومياً تبلغ ١٣,١ سنة.

٤٠ - وبناء على ذلك، هناك مسألتان مرتبطتان بالمنهجية الحالية المتبعة لتسوية عبء الدين جرى طرحهما ويمكن معالجتهما باستخدام البيانات المتوافرة حالياً، وهما على وجه الخصوص: (أ) تحديد ما إذا كان ينبغي استخدام بيانات الدين الخارجي الكلي، أو الاكتفاء باستخدام البيانات المتعلقة بالدين الخارجي العام والدين الخارجي المكفول حكومياً؛ (ب) وتحديد ما إذا كان ينبغي للتسوية أن تستند إلى نهج رصيد الديون أو إلى نهج تدفق الديون. ويلخص الرسم البياني أدناه حجم وعدد المستفيدين من التسوية المتصلة بعبء الدين، مع مراعاة مختلف الخيارات المتاحة.

مقارنة النهج المختلفة للتسوية المتصلة بعبء الدين استنادا إلى فترة أساس مدتها ست سنوات (محدَّثة ببيانات كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)

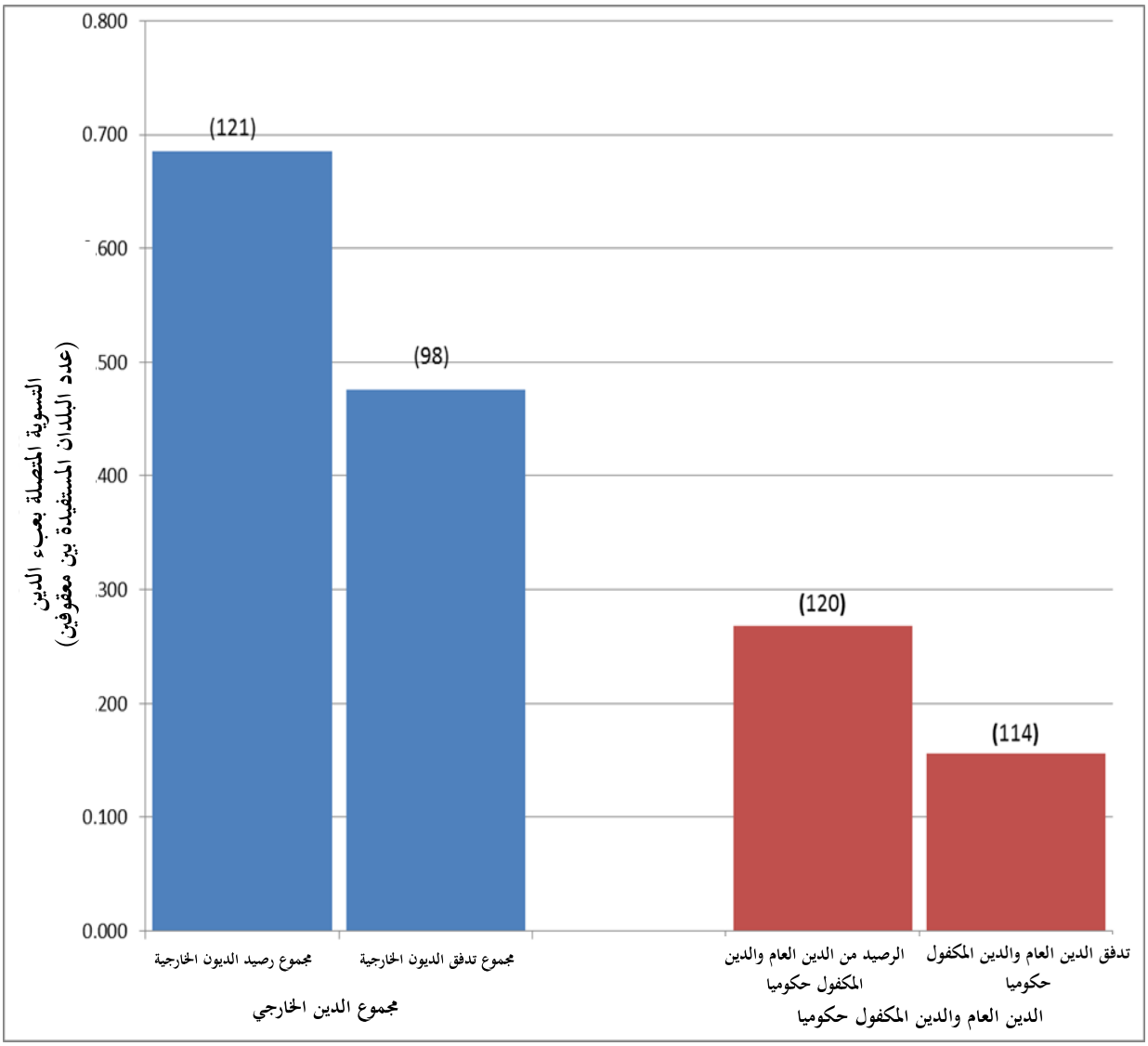

٤١ - نظرت اللجنة في تغطية التسوية المتصلة بعبء الدين. وفي هذا السياق، أشار بعض الأعضاء إلى أن الحالة الاقتصادية قد تغيرت بشكل ملحوظ منذ أن بدأ العمل بهذه التسوية في عام ١٩٨٦. وعلى وجه الخصوص، كان للأزمة المالية الدولية، في الآونة الأخيرة، تأثير على حالة المديونية فيما يتعلق بعدد من البلدان، ومنها العديد من البلدان المتقدمة التي لا تستفيد حاليا من التسوية المتصلة بعبء الدين. ومن منطلق التسليم بأن الدين يمثل عبئا في ما يتعلق بالقدرة على الدفع، رأى البعض وجوب أن تطبق التسوية المتصلة بعبء الدين على جميع الدول الأعضاء. إلا أن شعبة الإحصاءات أشارت إلى أن إحصاءات الدين الخارجي لا تزال غير متاحة بسهولة لكل الدول الأعضاء من مصدر واحد للبيانات، وأن البيانات المتاحة غير قابلة للمقارنة. وأشار هؤلاء الأعضاء إلى أن الظروف الخاصة التي كانت الأساس المنطقي للأخذ بالتسوية المتصلة بعبء الدين في عام ١٩٨٦ لا تنطبق حاليا على جميع البلدان

البالغ عددها ١٢٣ بلدا مع أنها تنطبق على بعض البلدان غير المدرجة في مجموعة بيانات البنك الدولي. ومع ذلك، أشار أعضاء آخرون إلى أن مفهوم التسوية المتصلة بعبء الدين يقوم على أساس الشواغل الإنمائية، وينبغي بالتالي أن يظل مقتصراً على البلدان التي يقل فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن عتبة البنك الدولي لفئة البلدان ذات النصيب المرتفع لدخل الفرد.

٤٢ - ورأى بعض الأعضاء أن التسوية ما زالت تشكل جزءا أساسيا من المنهجية لتحديد قدرة الكثير من الدول الأعضاء على الدفع، ولذا ينبغي الإبقاء عليها في شكلها الحالي. ولاحظوا أن أحدث البيانات الإحصائية تبيّن أن حجم التسوية يأخذ بالتزايد. وأشاروا إلى أن التسوية المتصلة بعبء الدين ضرورية لقياس القدرة الحقيقية للدول الأعضاء على الدفع إذا أخذنا في الحسبان أنه ما زال يوجد عدد من الدول الأعضاء المثقلة بالديون.

٤٣ - وفيما يتعلق بمسألة ما إذا كان ينبغي استخدام مجموع بيانات الدين الخارجي أو الدين العام، بيَّن هؤلاء الأعضاء أنه بما أن حساب الدخل القومي الإجمالي يأخذ في الحسبان المصادر الخاصة والعامة للدخل معاً، فإنه ينبغي منطقياً الاحتفاظ بإجمالي الدين الخارجي في حساب التسوية المتصلة بعبء الدين. وأعرب أولئك الأعضاء أيضا عن رأي مفاده أن استخدام مجموع أرصدة الديون أمر ضروري، لأن مجموع الديون الخارجية يعكس القدرة على الدفع، وأن الديون الخاصة تمثل عنصرا هاما من مجموع رصيد الديون، مما يؤثر على القدرة الكلية للدولة العضو على الدفع.

٤٤ - وفيما يتعلق بمسألة استخدام رصيد الديون أو تدفق الديون، أشاروا أيضا إلى أن التسوية المتصلة برصيد الديون تخدم بشكل أفضل الدول الأعضاء التي هي في أمسّ الحاجة إلى الإغاثة، وهي الدول التي عجزت مراراً عن السداد، ومن ثم لم تتمكن من خفض ديونها الخارجية. وأكد أولئك الأعضاء أن الأزمة المالية الدولية الأخيرة كانت أثرت سلبا على آفاق التنمية في العديد من البلدان النامية، مما يحدث تأثيرا إضافيا على قدرتها على الدفع، ويفاقم حالة مديونيتها. واعتبروا أنه ينبغي للتسوية أن تظل جزءا من المنهجية، فهي تشكل عاملا مهما في تحديد قدرة الدول الأعضاء على الدفع.

٤٥ - وأعرب أعضاء آخرون عن تأييدهم لإدخال تحسينات على التسوية المتصلة بعبء الدين استنادا إلى أسباب تتعلق بالجدارة التقنية وإلى تحسن توفر البيانات. وأشاروا إلى أن المعوّقات المتصلة بتوافر البيانات لم تعد تشكل عقبة تقنية تعيق استخدام البيانات المتعلقة بالدين الخارجي العام بدلا من بيانات الدين الخارجي الكلي، أو تعيق الانتقال من نهج رصيد الديون إلى نهج تدفق الديون. ورأوا أن تلك التغييرات تشكل تعزيزا تقنيا للمنهجية الحالية. وهم يعتقدون أن نهج تدفق الديون يأخذ في الحسبان المعاملات الفعلية لسداد الديون ولذا فإنه يمثل الواقع الاقتصادي تمثيلا أفضل. وإذا وجب اعتبار سداد الدين عبئاً، فإن ذلك يشكل حجة لصالح ضرورة مراعاة السداد الفعلي. وأعرب أولئك الأعضاء عن رأي مفاده أنه إذا استمر الأخذ بنهج رصيد الدين، فيمكن أن يحسَّن كثيرا بتحديث فترة السداد، التي استندت إلى افتراض حدوث السداد على مدى فترة ثماني سنوات عند عرض التسوية المتصلة بعبء الدين في ١٩٨٦. ومن شأن ذلك أن يجعل رصيد الدين أقرب إلى الواقع الاقتصادي الراهن.

٤٦ - وأثار هؤلاء الأعضاء كذلك عدداً من المسائل المفاهيمية. ولم يقبل أولئك الأعضاء بالرأي الذي يعتبر كل أشكال الدين عبئا، كما تفترضه المنهجية الحالية. ورأى هؤلاء الأعضاء أن أثر الدين

على قدرة الدولة العضو على الدفع يتجلى بصورة أدق في معدّل الفائدة السائد في السوق لإعادة تمويل الدين، الذي أُخذ فعلاً في الحسبان في مقاييس الدخل القومي الإجمالي.

٤٧ - ولاحظت اللجنة أن عدم توافر البيانات لم يعد يشكل عاملا في تقرير ما إذا كان ينبغي إسناد التسوية المتصلة بعبء الدين إلى (أ) مجموع الدين الخارجي أو الدين الخارجي العام؛ (ب) ونهج رصيد الديون أو نهج تدفق الديون. فقد أصبحت البيانات المتعلقة بالدين الخارجي العام وعمليات سداده الفعلية متاحة الآن.

٤٨ - وقررت اللجنة أن تواصل النظر في مسألة التسوية المتصلة بعبء الدين في دوراتها المقبلة في ضوء التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة.

(ب) التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل

٤٩ - لاحظت اللجنة أن التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل شكّلت عنصرا مهما من عناصر منهجية إعداد الجداول منذ الأيام الأولى من عمر الأمم المتحدة وأنها طُبقت في إعداد أول جدول من جداول الأنصبة المقررة. وأشارت اللجنة إلى أن اختصاصاتها تقتضي، في جملة أمور، أن يؤخذ في الحسبان الدخل المقارن للفرد الواحد من السكان لتلافي تحديد أنصبة مقررة مغلوطة نتيجة لاستخدام تقديرات مقارنة للدخل القومي. **واتفقت اللجنة على أن ثمة حاجة إلى مواصلة استخدام التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في منهجية إعداد الجدول.**

٥٠ - وللتسوية معياران هما: مستوى عتبة نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لتحديد البلدان التي ستستفيد، ومُعامل تدرّج لتحديد حجم التسوية. وقبل عام ١٩٧٩، كان مبلغ التسوية يوزع بالتناسب على جميع الدول الأعضاء، ومن ذلك العام فما بعد تم تغيير التسوية بحيث توزع فقط على الدول الأعضاء التي توجد فوق العتبة المحددة في ضوء نصيب الفرد من الدخل. ومنذ اعتماد جدول الأنصبة للفترة ١٩٩٥-١٩٩٧، ظلت العتبة، التي كانت في السابق محددة بمبلغ معين بالدولارات، هي متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للأعضاء. وقد نما معامل التدرج على مر السنين، من ٤٠ في المائة في عام ١٩٤٨ إلى ٨٥ في المائة في عام ١٩٨٣. ومنذ حساب الجدول للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠، ثُبِّت معامل التدرج عند ٨٠ في المائة.

٥١ - ووصل مجموع النقاط المعاد توزيعها في مرحلة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل باستخدام البيانات الإحصائية المحدَّثة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ إلى ٩,٧٦٧ نقطة مئوية. وفي حين تواصل تزايد حجم إعادة التوزيع بمرور الوقت، فإن أحدث البيانات الإحصائية المحدَّثة تعكس انخفاضا في الحجم الكلي لعملية إعادة التوزيع.

لمحة عامة عن الحجم الإجمالي للتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل حسب فترات الجداول (فترة أساس متوسطها ثلاث سنوات وأخرى متوسطها ست سنوات)

فترة الجدول	*التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل*	*عدد المستفيدين من التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل*	*المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي*
٢٠٠١-٢٠٠٣	٨,٤٥٧	١٣٢	٤ ٨٥١
٢٠٠٤-٢٠٠٦	٨.٦٢٧	١٣٠	٥ ٠٩٧
٢٠٠٧-٢٠٠٩	٩.٢٨٧	١٣٢	٥ ٦٣٠
٢٠١٠-٢٠١٢	٩.٥٦٤	١٣٤	٦ ٩٨٨
٢٠١٣-٢٠١٥	٩.٥٩٨	١٣٠	٨ ٦٤٧
٢٠١٦-٢٠١٨	١٠.١٣٢	١٣١	١٠ ١٨٦
تحديث عام ٢٠١٧[أ]	٩.٧٦٧	١٣١	١٠ ٤٨٣

(أ) يشير ”تحديث عام ٢٠١٧“ إلى تحديث جدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ باستخدام البيانات المتاحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥.

٥٢ - وفي دورتها الحالية، قامت اللجنة باستعراض التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل بصيغتها الحالية، باستخدام إحصاءات محدّثة. ويعرض الشكل أدناه التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل كنسبة مئوية من حصة الدخل القومي الإجمالي المعدلة حسب عبء الديون، وذلك بالنسبة إلى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون. وببلوغ معامل التدرج ٨٠ في المائة، تتراوح التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، بالنسبة للدول الأعضاء التي تقع دون مستوى العتبة، بين ٨٠ في المائة وصفر، مع انخفاض حجم التسوية كلما اقترب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون من العتبة. وبالنسبة لجميع الدول الأعضاء التي تقع فوق مستوى العتبة، تسفر التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل بطريقة موحدة عن زيادة نسبتها ١٣,٨ في المائة من دخلها القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون على النحو المبين في الشكل أدناه.

التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل كنسبة مئوية من حصة الدخل القومي الإجمالي المعدلة حسب عبء الديون، وذلك بالنسبة إلى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون (لأغراض التوضيح مع فترة أساس مدتها ست سنوات مما يؤدي إلى عتبة قيمتها ٣٧٩ ١٠ دولارا)

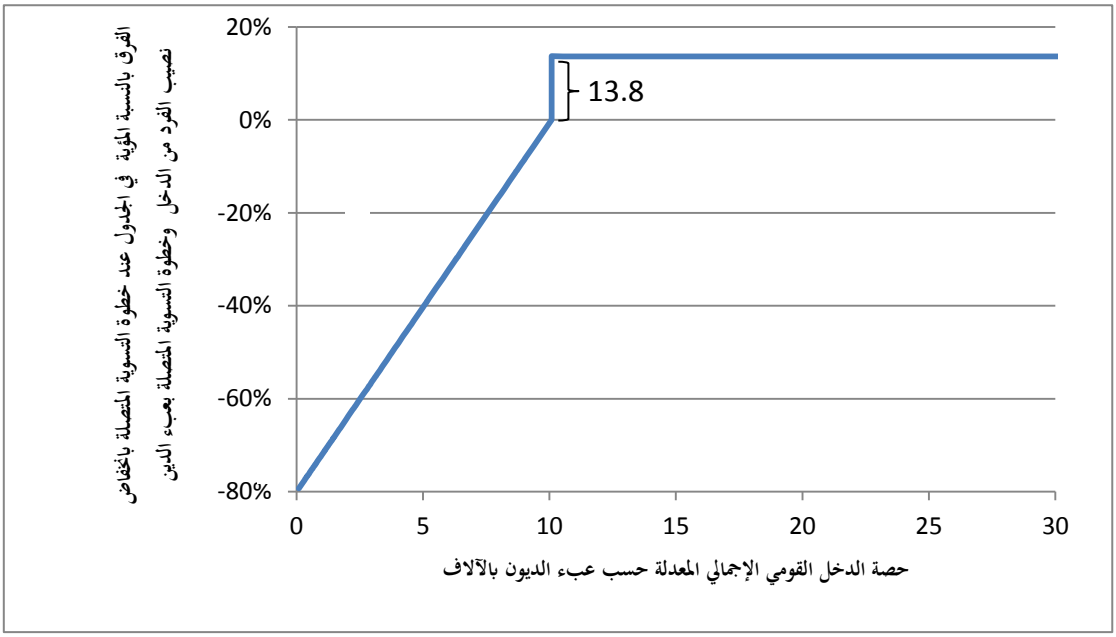

٥٣ - وأعرب بعض أعضاء اللجنة عن رأي مفاده بأنه استنادا إلى استعراض أحدث البيانات الإحصائية، فإن التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل ما زالت تعمل بشكل جيد في إطار المنهجية العامة وينبغي الإبقاء عليها بصيغتها الحالية. وأشار هؤلاء الأعضاء إلى أن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في العديد من البلدان قد ازداد مع مرور الزمن وأن هذه البلدان قد تلقت تسويات أقل. وعلاوة على ذلك، اختلف عدد البلدان المستفيدة من التسوية مع مرور الزمن، حيث تخطت بعض البلدان العتبة ولم تعد تتلقى أي تسوية، وهي تسدد الآن مقابل الاستحقاقات التي تحصل عليها البلدان الواقعة دون مستوى العتبة. ولاحظوا أيضا أن أحدث البيانات الإحصائية تعكس انخفاضا في حجم المبالغ المعاد توزيعها. وأعربوا عن تأييدهم مواصلة استخدام متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للأعضاء في تحديد العتبة وأشاروا إلى أن العتبة المحتسبة على أساس المتوسط العالمي لنصيب الفرد تعكس الواقع الاقتصادي، وتشكل أساسا سليما لتحديد انخفاض نصيب الفرد من الدخل. وأشاروا أيضا إلى التغييرات الكبيرة التي أدخلت على جداول الأنصبة المقررة الصادرة في السنوات الأخيرة والتي شملت زيادات بالنسبة للعديد من البلدان النامية. وشددوا على أن التغييرات في التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل يجب أن تستند إلى بيانات موثوق بها، وينبغي أن تشكّل تحسيناً للمنهجية ككل من الناحية التقنية، لا تغييراً يُقصد منه فقط خفض العبء الذي تتحمله البلدان الواقعة فوق العتبة في استيعاب التسوية.

٥٤ - ورأى أعضاء آخرون أن الهدف من التسوية هو تخفيف العبء عن بلدان معينة التي يكون فيها نصيب الفرد من الدخل منخفضا، ولكن التسوية بدلا من ذلك أصبحت، من خلال تصميمها، تتيح تخفيف الأعباء بشكل عام وكبير للغاية لعدد أكبر بكثير من الدول الأعضاء. ولذلك أعرب أولئك الأعضاء عن تأييدهم لاستخدام تعريف بديل أنسب لعتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل لمعالجة حالات عدم الاتساق والمشاكل المرتبطة بالمنهجية الحالية.

٥٥ - وناقشت اللجنة مختلف الخيارات المطروحة لتنقيح التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، حيث أُعرب عن آراء مختلفة. وتلخص هذه الخيارات على النحو التالي:

(أ) يمكن حساب عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل استنادا إلى المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدّل حسب عبء الديون، عوضا عن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي غير المعدّل المستخدم في المنهجية الحالية. ونظرا إلى عدم وجود بيانات قابلة للمقارنة بشأن الديون الخارجية لجميع البلدان، فيمكن أن يتمثل النهج البديل في استخدام نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي غير المعدّل بالنسبة للدول الأعضاء ولحساب العتبة على حد السواء. ومن شأن ذلك أن يعالج مشكلة عدم التكافؤ الناتج عن مقارنة الدخل القومي الإجمالي المعدّل حسب عبء الديون للدول الأعضاء بعتبة التسوية المحسوبة استنادا إلى الدخل القومي الإجمالي غير المعدّل؛

(ب) يمكن إعادة تحديد العتبة استنادا إلى تعريف البنك الدولي للبلدان المنخفضة الدخل أو بلدان الشريحة الدنيا أو الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل. وقد يساعد ذلك على معالجة مشكلة عدم التواؤم مع التصنيف المستخدم في التسوية المتصلة بعبء الدين، الذي يستند إلى نظام الإبلاغ عن الدين المعمول به لدى البنك الدولي؛

(ج) يمكن تعديل العتبة حسب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المستوعبة فقط (تلك الواقعة فوق مستوى العتبة)، بدلا من تعديله حسب المتوسط العالمي. وسيؤدي ذلك إلى تدارك عدم اتساق المنهجية الحالية الذي قد ينجم عن واقع أنه مع تحسن حالة البلدان المنخفضة الدخل، فهي سوف تدفع العتبة إلى أعلى، لتتأخر بذلك النقطة التي تتخطى عندها تلك البلدان العتبة؛

(د) يمكن تحديد العتبة من حيث القيمة الحقيقية بمبلغ ثابت أولي، قدره ١٠ ٠٠٠ دولار، على غرار العتبة الثابتة وقدرها ١ ٠٠٠ دولار المستخدمة من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٧٣. ويمكن عندئذ تعديل مبلغ ١٠ ٠٠٠ دولار حسب التضخم في السنوات المقبلة؛

(هـ) يمكن تحديد مجموع عدد النقاط التي سيعاد توزيعها عن طريق التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل عند مستوى أقصى معين، الذي يمكن أن يتحقق بعد ذلك باستخدام معايير أخرى مختلفة في التسوية، مثل مُعامل التدرج؛

(و) يمكن معالجة مشكلة الانقطاع الناجم عن تخطي العتبة باعتماد عدد من المقترحات المختلفة، من قبيل إنشاء فئة محايدة حول العتبة، أو تغيير طريقة توزيع التسوية (التي تستوعبها حاليا

البلدان التي تكون فوق مستوى العتبة فقط). وترد مناقشة أوفى لهذه المقترحات في الفرع باء -١ (ب)) أدناه.

٥٦ - ويرد في الجدول أدناه موجز المعلومات المتعلقة ببعض المقترحات التي نظرت فيها اللجنة.

إعادة توزيع النقاط في إطار مختلف الطرق البديلة لتحديد عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل (فترة أساس تمتد لست سنوات)

	قيمة العتبة (بدولارات الولايات المتحدة)	*عدد الدول المستفيدة*	*عدد الدول المستوعبة*	*مجموع النقاط المعاد توزيعها*
تحديث عام ٢٠١٧[أ]	١٠ ٣٧٩	١٣١	٦٢	٩,٩٧٢
العتبة محتسبة على أساس متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الدين	١٠ ٢٧٢	١٣١	٦٢	٩.٨٤٤
العتبة محتسبة على أساس متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، باستخدام نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للدول الأعضاء غير المعدَّل حسب عبء الدَّين	١٠ ٣٧٩	١٣١	٦٢	٩.٦٠٥
العتبة محتسبة على أساس نصيب الفرد الوسيط من الدخل القومي الإجمالي	٥ ٤٩٩	١٠٠	٩٣	٣.٨٦٧
عتبة الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ معدَّلة حسب التضخم	١٠ ٠٨٣	١٣١	٦٢	٩.٦١١
عتبة البنك الدولي للبلدان المنخفضة الدخل	١ ٠٣٠	٣٢	١٦١	٠.١٤٥
عتبة البنك الدولي للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	٤ ٠٦٣	٨٦	١٠٧	٢.٩٧١
عتبة البنك الدولي للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا	١٢ ٥٥٣	١٣٤	٥٩	١٢.٤٦٥

(أ) يشير ''تحديث عام ٢٠١٧'' إلى تحديث جدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ باستخدام البيانات المتاحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥.

٥٧ - **وافقت اللجنة على إمكانية اعتماد نهج بديل لتحديد هذه العتبة يستند إلى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي العالمي المعدل حسب عبء الدين** (بدلا من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي غير المعدَّل المستخدم في المنهجية الحالية). وأشارت اللجنة إلى أن من شأن ذلك التغلب على عدم التكافؤ الناجم عن مقارنة الدخل القومي الإجمالي المعدَّل حسب عبء الديون للدول الأعضاء بعتبة تسوية محتسبة على أساس الدخل القومي الإجمالي غير المعدّل. وفي إطار هذا النهج البديل، باستخدام البيانات الإحصائية المحدثة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، سيتغير عدد النقاط المعاد توزيعها، ولكن عدد الدول المستفيدة وعدد الدول المستوعبة لن يتغير.

٥٨ - **ووافقت اللجنة أيضا على إمكانية اعتماد نهج بديل آخر لتحديد العتبة يستند إلى تعديل العتبة حسب معدل التضخم.** وبالتالي يمكن تثبيت عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل بالقيم الحقيقية بدلا من تحديدها بالمتوسط الحالي لنصيب الفرد من الدخل في العالم خلال فترة الأساس لجدول الأنصبة. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لسنة مرجعية محددة، إلا أنه يمكن تحديثه وفقا لمعدل التضخم في العالم بحيث تبقى قيمته الحقيقية ثابتة على مر الزمن. وفي إطار هذا النهج، يكون ترتيب كل بلد إزاء عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل مستقلاً عن أداء البلدان الأخرى. وفي إطار هذا النهج البديل،

باستخدام البيانات الإحصائية المحدثة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، والعتبة المعدلة حسب التضخم للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، سيتغير عدد النقاط المعاد توزيعها، ولكن عدد الدول المستفيدة وعدد الدول المستوعبة لن يتغير.

٥٩ - **وقرَّرت اللجنة أن تواصل النظر في التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في ضوء ما تصدره الجمعية العامة من توجيهات.**

٣ - حدود الجدول

(أ) الحد الأدنى

٦٠ - أشارت اللجنة إلى أن المعدل الأدنى للأنصبة المقررة، أو الحد الأدنى، ما برح يمثل عنصرا من عناصر منهجية إعداد الجدول منذ البداية. ويشكل تحديد الحد الأدنى قرارا تتخذه الجمعية العامة. ومنذ عام ١٩٩٨، جرى تخفيض الحد الأدنى من ٠,٠١ في المائة إلى ٠,٠٠١ في المائة. وفيما يخص جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، تم رفع ١٧ دولة عضوا إلى معدل الحد الأدنى، منها ١٠ بلدان كانت مدرجة في قائمة أقل البلدان نموا. واستنادا إلى تحليل بيانات إحصائية محدثة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، لاحظت اللجنة أن هذه الحالة لم تتغير.

٦١ - وحُدِّدت الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء التي يطبَّق عليها الحد الأدنى (البالغ ٠,٠٠١ في المائة) بمبلغ ٢٢٣ ٢٥ دولارا في الميزانية العادية لعام ٢٠١٧. ورأت اللجنة أن الحد الأدنى البالغ ٠,٠٠١ في المائة هو أدنى مساهمة عملية ينتظر من الدول الأعضاء دفعها للمنظمة.

٦٢ - **وقرّرت اللجنة أن تواصل النظر في مسألة الحد الأدنى في دورات مقبلة في ضوء ما تصدره الجمعية العامة من توجيهات.**

(ب) الحدود القصوى

٦٣ - أشارت اللجنة إلى أن المنهجية الحالية تشمل معدلا أقصى للأنصبة المقررة، أو الحد الأقصى، وهو ٢٢ في المائة، ومعدلا أقصى لأنصبة أقل البلدان نموا، أو الحد الأقصى لأنصبة أقل البلدان نموا، وهو ٠,٠١٠ في المائة. ويشكل تحديد كلا الحدين قرارا تتخذه الجمعية العامة.

٦٤ - وقد شكَّل الحد الأقصى جزءا من منهجية إعداد الجداول منذ البداية. وبلغ إجمالي النقاط المعاد توزيعها باستخدام بيانات إحصائية محدثة ٤,٥٣٤. ولم يستفد من هذه النقاط سوى بلد واحد.

لمحة عامة عن حجم التغيير الكلي في جداول الأنصبة عند خطوة تطبيق الحد الأقصى للأنصبة بحسب فترة جدول الأنصبة (فترة أساس متوسطها ثلاث سنوات وأخرى متوسطها ست سنوات)

فترة الجدول	*الفرق بين جداول الأنصبة عند خطوة تطبيق الحد الأقصى المقرر لأقل البلدان نموا وخطوة تطبيق الحد الأقصى للأنصبة*
٢٠٠١-٢٠٠٣	٨,١٦٦
٢٠٠٤-٢٠٠٦	١٢.٣٢٩
٢٠٠٧-٢٠٠٩	١١.٩٠٧
٢٠١٠-٢٠١٢	٨.٩٦٥
٢٠١٣-٢٠١٥	٥.٦٢٢
٢٠١٦-٢٠١٨	٣.٩٣٨
تحديث عام ٢٠١٧[(أ)]	٤.٥٣٤

(أ) يشير ''تحديث عام ٢٠١٧'' إلى الصيغة المحدّثة لجدول أنصبة الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ المحتسبة باستخدام البيانات المتاحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥.

٦٥ - ومنذ عام ١٩٩٢، لا يزال المعدل الأقصى المطبَّق على أقل البلدان نموا يساوي ٠,٠١٠ في المائة. وانطبق المعدل الأقصى لأنصبة أقل البلدان نموا على ٨ بلدان من البلدان الأقل نموا البالغ عددها ٤٨ بلدا لجدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. واستنادا إلى الصيغة المحدَّثة للبيانات المتاحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أشارت اللجنة إلى أن المستفيدين سيتألفون من نفس البلدان الثمانية من أقل البلدان نموا. وبلغ عدد النقاط المعاد توزيعها باستخدام البيانات المحدثة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ ما مجموعه ٠,١٧٦ نقطة. ولاحظت اللجنة أيضا أن اسم غينيا الاستوائية رفع من قائمة أقل البلدان نموا في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧. ومن المقرر أن يرفع اسم كل من أنغولا وفانواتو من القائمة في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ على التوالي.

٦٦ - **وقرّرت اللجنة أن تواصل النظر في مسألة الحد الأقصى في دورات مقبلة في ضوء ما تصدره الجمعية العامة من توجيهات.**

باء - مقترحات أخرى وعناصر محتملة أخرى بشأن منهجية إعداد الجدول

١ - التغيرات الكبرى التي تطرأ على معدلات الأنصبة من جدول إلى آخر ومسألة عدم الاستمرار

(أ) التغيرات الكبرى التي تطرأ على معدلات الأنصبة من جدول إلى آخر

٦٧ - أشارت اللجنة إلى أنها نظرت على مر السنين في مسألة التغيرات الكبيرة التي تطرأ على معدلات الأنصبة المقررة للدول الأعضاء من جدول إلى آخر. وأشارت اللجنة أيضا إلى أن منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة ١٩٨٦-١٩٩٨ أدرج مخططا للحدود، الأمر الذي حد من حالات الزيادة والنقصان الكبيرة التي تواجهها الدول الأعضاء من جدول إلى آخر. ومع ذلك، ونظراً للتعقيدات المتصلة بتشغيل مخطط الحدود، الأمر الذي أوجد تشوهات في حد ذاته، قررت الجمعية العامة بعد

ذلك إلغاء هذه الحدود تدريجيا على مدى فترتين من فترات الجداول. ومنذ حساب جدول الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣، أزيلت تماما الآثار الناجمة عن تطبيق الحدود المذكورة.

٦٨ - **ووافقت اللجنة على أن أي مخطط للحدود ينبغي ألا يكون عنصرا من عناصر منهجية إعداد الجدول.**

٦٩ - ولاحظت اللجنة أنه لا يمكن، في عالم متحرك، تجنب حدوث تغيرات في معدلات الأنصبة المقررة. وبما أن الجدول مؤلَّف من نسبٍ مئوية مجموعها ١٠٠ في المائة، فإنه عندما تتغير أنصبة بعض الدول الأعضاء صعودا أو هبوطا، ستزيد أو تنقص بتناسب عكسي أنصبة دول أخرى، بصرف النظر عن زيادة دخلها القومي الإجمالي أو نقصانه بالقيمة المطلقة. ويضاف إلى ذلك أن أي دولة عضو تتجاوز، في إطار المنهجية الحالية، الحد الأدنى ستشهد حتما زيادة بنسبة ١٠٠ في المائة على أقل تقدير.

٧٠ - واستعرضت اللجنة في دورتها الخامسة والسبعين حالة البلدان التي تنتقل من معدل الحد الأدنى صعودا. ونظرت اللجنة في النهج القائم على تنفيذ جدول بشكل كسر عشري من أربعة أرقام يتراوح من ٠,٠٠١ في المائة إلى ٠,٠٠٢ في المائة. وعلى هذا النحو، فإن الدولة العضو التي تنتقل صعودا من معدل الحد الأدنى البالغ ٠,٠٠١ في المائة لن يرتفع معدلها تلقائيا إلى ٠,٠٠٢ في المائة. ونظرت اللجنة أيضا في البيانات التي تعكس وضع جدول الأنصبة المقررة بكامله بشكل كسر عشري من أربعة أرقام، الأمر الذي من شأنه أن يترك أثرا يتمثل في تحرك المعدلات بشكل أقل بين جدولين مختلفين من جداول الدول التي تنتقل صعودا من معدل الحد الأدنى. وقررت اللجنة مواصلة النظر في هذه المسألة في دورات مقبلة.

٧١ - ودرست اللجنة في دورتها الحالية حالات الدول الأعضاء التي تتغير معدلات الأنصبة المقررة الخاصة بها بشكل كبير، وذلك باستخدام بيانات إحصائية محدثة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥. وترد في المرفق الثالث لهذا التقرير معدلات الأنصبة المقررة على أساس البيانات المحدَّثة وتطبيق المنهجية المعتمدة لجدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم المرفق الرابع معلومات موجزة عن نطاق التغييرات من جدول لآخر باستخدام بيانات إحصائية محدَّثة مقابل الجدول المعتمد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، بما في ذلك معلومات عن العوامل الأساسية. وكما كان الحال في الماضي، لاحظت اللجنة أن الكثير من التغييرات تتعلق بالنمو النسبي للدخل القومي الإجمالي مقارنة بالمتوسط العالمي، وتخطي عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، والتنقيحات على البيانات الرسمية السابقة مع مرور الزمن، والقرب من عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، وتنفيذ المعيار الجديد لنظام الحسابات القومية.

٧٢ - ولاحظ بعض أعضاء اللجنة أن إدراج فترة الأساس البالغة مدتها ست سنوات في المنهجية الحالية يعمل بمثابة استراتيجية مدمجة للتخفيف، إذ سيعوض الأثر المترتب على الزيادة الحادة المفاجئة في الحصة من الدخل القومي الإجمالي في السنوات الأخيرة.

٧٣ - ولاحظ بعض الأعضاء أن إعادة حساب الجداول سنويا ستمنح قدرا من التخفيف خلال فترة الجدول.

(ب) عدم الاستمرار

٧٤ - ركزت اللجنة، عند مناقشتها هذه المسألة في دورتها الحالية، على التعامل مع مسألة عدم الاستمرار الناجمة عن تخطي إحدى الدول الأعضاء عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل. ولاحظت اللجنة أن الدول الأعضاء التي تتخطى العتبة لن تتلقى بعدئذ تخفيضا، بل ستخضع لزيادة في مرحلة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل. وبذلك، سيكون القدر الناجم عن عدم الاستمرار بالنسبة للدولة العضو التي تتخطى العتبة هو التخفيض الذي حصلت عليه الدولة العضو بموجب الجدول القديم، مضافا إليه الزيادة التي تتحملها الدولة العضو باعتبارها دولة مستوعبة بموجب الجدول الجديد (نحو ١٣,٨ في المائة باستخدام أحدث البيانات الإحصائية). وقبل عام ١٩٧٩، كان مبلغ التسوية يُوزّع تناسبياً على جميع الدول الأعضاء، بما فيها الدول التي تقع دون عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل. ونتيجة لذلك، كانت جميع الدول الأعضاء تتقاسم عبء التسوية، عدا الدول المتأثرة بالحدود القصوى أو بالحد الأدنى. وقد خفف اتباع هذا النهج من تأثير التسوية على الدول التي تنتقل تصاعديا في سلم العتبة. غير أنه يمكن أن يؤدي أيضاً إلى أن تتحوَّل البلدان التي تقع دون مستوى العتبة بقليل إلى بلدان تستوعب صافي العبء. ونتيجة للقلق بشأن هذا الأثر، أعيد توزيع مبلغ التسوية منذ عام ١٩٧٩ على الدول الأعضاء التي تقع فوق مستوى العتبة فقط.

٧٥ - واستعرضت اللجنة في دورتها الحالية حالة الدول الأعضاء الاثنتين والعشرين التي تخطت عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل على مدى الفترات الأربع الأخيرة من فترات الجداول. وانتقلت خمس دول أعضاء في سلم العتبة تصاعديا وتنازليا، بينما انتقلت ١٥ دولة عضوا تصاعديا فقط، وانتقلت دولتان من الدول الأعضاء تنازليا فقط. وبلغت النسبة المئوية القصوى للزيادة في معدلات الأنصبة المقررة للدول الأعضاء التي انتقلت تصاعديا في سلم العتبة ما قدره ٣٠٠ في المائة، بينما بلغ الحد الأقصى للانخفاض بالنسبة للدول الأعضاء التي انتقلت إلى الأسفل ما نسبته ٦٦ في المائة. واستعرضت اللجنة أيضا حالة الدول الأعضاء باستخدام البيانات الإحصائية المحدثة الخاصة بالفترة ٢٠١٠-٢٠١٥.

٧٦ - والبدائل المتاحة لمعالجة هذه المشكلة هي: (أ) توزيع النقاط المئوية الناشئة عن التسوية المتعلقة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل على جميع الدول الأعضاء؛ (ب) السماح بإجراء ”إعادة توزيع غير مباشر“ مشابهة للتسوية المتصلة بعبء الدين، يُخفض بموجبها الدخل القومي الإجمالي للبلدان الواقعة تحت العتبة بمقدار التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، دون أن تضطر الدول الأعضاء الواقعة فوق العتبة إلى الاستيعاب المباشر لتكلفة التخفيف الممنوح للدول الأعضاء الواقعة تحت العتبة؛ (ج) تحديد هامش محايد فوق وتحت عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، بحيث لا تستفيد الدول الأعضاء الواقعة ضمن هذا الهامش المحايد من التخفيف الناشئ عن تطبيق التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، ولا تتحمل عبئه. ويرد في الجدول أدناه أثر الخيارات المتاحة لمعالجة عدم الاستمرارية.

أثر مختلف المنهجيات الممكنة لمعالجة عدم الاستمرار في عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل (فترة أساس من ست سنوات)

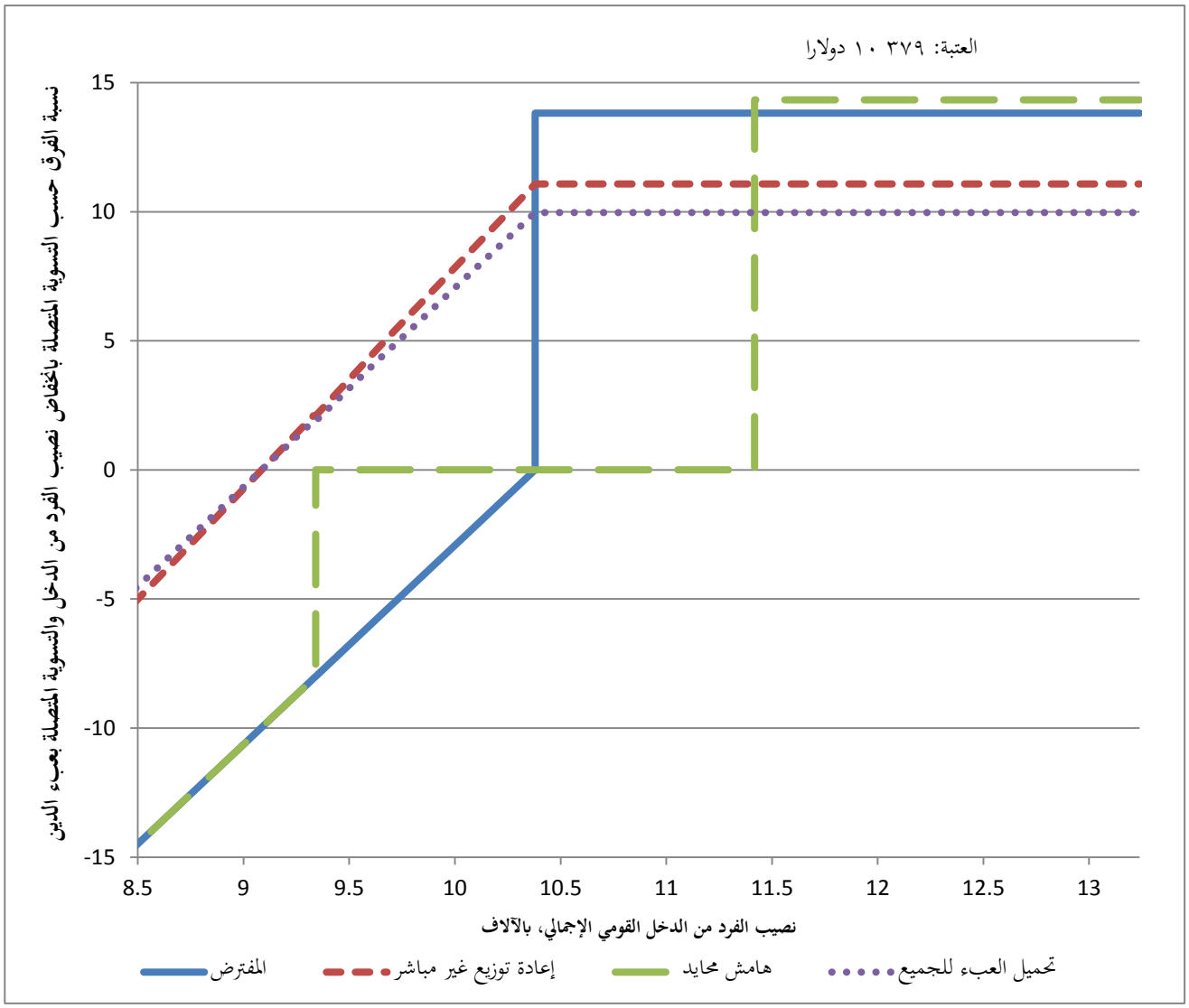

٧٧ - وأعرب بعض الأعضاء عن تحفظات بشأن العمل بهذه المقترحات في منهجية إعداد الجدول لأن أي تدبير جديد يمكن أن يصبح مصدرا لمزيد من عدم الاستمرار. وأشاروا إلى أن التغيرات في مُعدَّلات الأنصبة المقررة تَنتُج، في كثير من الحالات، عن حدوث نمو حقيقي وتغيرات في مدى القدرة على الدفع. وأشار هؤلاء الأعضاء أيضا إلى أن إدراج فترة الأساس التي مدتها ست سنوات في المنهجية الحالية أتاحت بعض التخفيف الذاتي لمعالجة عدم الاستمرارية.

٧٨ - **وقررت اللجنة مواصلة النظر في اتخاذ تدابير لمعالجة التغييرات الكبيرة التي تطرأ على معدلات الأنصبة المقررة من جدول إلى آخر ومسألة عدم الاستمرار، في ضوء ما تصدره الجمعية العامة من توجيهات.**

٢ - إعادة الحساب سنويا

٧٩ - عملية إعادة الحساب سنويا هي عملية تحديث حصص الدخل النسبية قبل السنتين الثانية والثالثة من كل فترة من فترات الجدول، وهي تتضمن الاستعاضة عن بيانات السنة الأولى من فترة/فترات الأساس ببيانات جديدة متاحة عن السنة التالية لفترة/فترات الأساس الأولى. فعلى سبيل المثال، في حالة جدول الأنصبة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، الذي يستند الى فترتي الأساس ٢٠٠٨ -٢٠١٣ و ٢٠١١-٢٠١٣، سيُستعاض ببيانات عام ٢٠١٤ عن بيانات عام ٢٠٠٨ في فترة الأساس السداسية السنوات وعن بيانات عام ٢٠١١ في فترة الأساس الثلاثية السنوات. واستنادا إلى حصص الدخل هذه التي أعيد حسابها والمنهجية المقررة للجدول، سوف يُعدَّل جدول عام ٢٠١٧ وفقا لذلك. وعلى المنوال نفسه، فإن جدول عام ٢٠١٨ سوف يُعدَّل بالاستعاضة عن بيانات عام ٢٠٠٩ وبيانات عام ٢٠١٢ في فترة الأساس السداسية السنوات، وفترة الأساس الثلاثية السنوات، ببيانات عام ٢٠١٥.

٨٠ - وذكرت اللجنة أنها كانت قد نظرت لأول مرة في عام ١٩٩٧ في الاقتراح الداعي إلى القيام سنويا بإعادة حساب جدول الأنصبة المقررة بصورة تلقائية. وأشارت اللجنة في دورتها الحالية إلى أن عملية إعادة الحساب السنوية ممكنة من الناحية التقنية. غير أنه، مثلما كان الحال في الماضي، كان للأعضاء آراء مختلفة، خاصةً بشأن تنفيذ عملية إعادة الحساب من الناحية العملية، وما إذا كانت فوائدها أكثر من عيوبها المحتملة.

٨١ - وأعرب بعض الأعضاء عن تأييدهم لعملية إعادة الحساب سنويا استنادا إلى رأي مفاده أن إعادة حساب الجدول سنويا تمثّل مقياسا أفضل لتقييم القدرة على الدفع، إذ أنه سيعاد حساب الجدول في هذه الحالة سنويا استنادا إلى أحدث البيانات المتاحة. وأشار هؤلاء الأعضاء كذلك إلى المشاكل التي تعترض سبيل توفير البيانات، وحجم التقديرات، والتنقيحات الهامة التي تُدخلها الدول الأعضاء على البيانات المقدمة سابقا. وأفادوا بأن إعادة الحساب سنويا ستتيح أخذ البيانات الإحصائية المتاحة حديثا في الحسبان في جدول الأنصبة المقررة، بما في ذلك البيانات المستقاة من السنوات الأخيرة، وتنقيحات بيانات السنوات السابقة، والمعلومات الإضافية المقدمة من فرادى الدول الأعضاء. ومن شأن عملية إعادة الحساب السنوية أن تساعد أيضا في معالجة مسألة عدم الاستمرار وأن تخفف حدة الزيادات الكبيرة من جدول إلى آخر. وأشار هؤلاء الأعضاء أيضا إلى أنه يمكن القيام بعملية إعادة الحساب سنويا على أساس منهجية جداول معتمدة وثابتة لفترة ثلاث سنوات، على أن تتم إعادة حساب معدلات الجدول سنويا على أساس البيانات الإحصائية المحدَّثة. وعملية إعادة الحساب هذه ممكنة من الناحية التقنية، حسبما يتبين من المعلومات الإحصائية التي قدمتها شعبة الإحصاءات.

٨٢ - وثمة أعضاء آخرون لم يؤيدوا فكرة إعادة الحساب سنويا. وأعربوا عن تأييدهم الإبقاء على الترتيبات الحالية المومأ إليها في المادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة التي تنصُّ على أن جدول الأنصبة المقررة، متى حددته الجمعية، ينبغي ألا يخضع لأي تنقيح عامّ لمدة ثلاث سنوات على الأقل، ما لم يكن واضحا أن تغيرات كبيرة قد حدثت في القدرة النسبية على الدفع. ورأى هؤلاء الأعضاء أن إعادة الحساب سنويا ستتطلب موافقة الجمعية سنويا على جدول الأنصبة المقررة، وكذلك تغييرات في توقيت ووتيرة الأنصبة المقررة لحفظ السلام، الأمر الذي يمكن أن يؤثر على حالة النقدية لدى فرادى عمليات حفظ السلام. ورأوا أيضا أن ذلك الأمر سيجعل الأنصبة السنوية المقررة للدول الأعضاء أقل

ثباتا، وسيحد من إمكانية التنبؤ بها، وقد يؤثر على المنظمات الدولية التي تستخدم جدول الأنصبة المقررة المعمول به لدى الأمم المتحدة. وذُكر أيضا أن إعادة الحساب سنويا ستؤثر سلبا على صياغة الميزانيات الوطنية لبعض الدول الأعضاء. وأشاروا كذلك إلى احتمال نشوء تكاليف إضافية، رهناً بطول مدة الدورة السنوية للجنة وبالترتيبات المطلوبة لتقديم الخدمات إلى اللجنة والجمعية العامة.

٨٣ - ويرد أدناه وصف موجز للمزايا والمساوئ المحتملة الرئيسية لعملية إعادة الحساب السنوية.

المزايا	*العيوب*
تقدير تقريبي أفضل للقدرات الراهنة للدول الأعضاء على الدفع، إذ سيستند جدول كل سنة إلى آخر البيانات المتاحة	من الممكن أن تصبح الأنصبة المقررة السنوية للدول الأعضاء أقل ثباتا وأن تقلّ إمكانية التنبؤ بها، وتزداد صياغة الميزانيات الوطنية تعقيدا
كفالة أن يتم دوما في تحديد الأنصبة استخدام بيانات تعود لما قبل سنتين، وأن تدرَج التنقيحات المدخلة على تقديرات الدخل القومي الإجمالي بالكامل	إصدار الأنصبة المقررة لحفظ السلام مرتين في السنة على الأقل (في تموز/يوليه وكانون الثاني/يناير، لمدة أقصاها ستة أشهر)؛ وحدوث آثار هامة على التدفقات النقدية للمنظمة على المدى القصير؛ وحدوث آثار من الناحية الإدارية (من قبيل إصدار تقارير وتقييمات إضافية)
قد تساعد في بعض الحالات على معالجة مسألة الزيادات الكبيرة في معدلات الأنصبة المقررة من جدول إلى آخر، عن طريق تخفيف التعديلات سنويا على مدى فترة السنوات الثلاث	إمكانية إثارة بعض المشاكل بالنسبة لبعض المنظمات الدولية التي تستخدم جدول الأنصبة المقررة للأمم المتحدة
يمكن أن يتضمن جدول الأنصبة المقررة المستكمل أي معلومات إحصائية متاحة حديثا (لم تكن متاحة عند استعراض جدول الأنصبة المقررة)	تتوقف الآثار، إلى حد ما، على ما يتخذ من قرارات، مثلا، بشأن طول فترة الدورة السنوية للجنة، ومستوى التفويض الممنوح إلى اللجنة، وطرائق العمل الأخرى، إلى جانب الحاجة المحتملة إلى تعديل المادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة

٨٤ - **قرّرت اللجنة أن تواصل درس مسألة إعادة الاحتساب سنويا في دورات مقبلة في ضوء ما تصدره الجمعية العامة من توجيهات.**

الفصل الرابع

خطط التسديد المتعددة السنوات

٨٥ - أيَّدت الجمعية العامة، في الفقرة ١ من قرارها ٤/٥٧ باء، استنتاجات اللجنة وتوصياتها في ما يتعلق بخطط التسديد المتعددة السنوات (انظر أيضاً A/57/11، الفقرات ١٧ إلى ٢٣)، وأكَّدت الجمعية من جديد هذا التأييد في قرارها ٢٤٥/٧٠.

٨٦ - وكان معروضاً على اللجنة، لدى نظرها في هذه المسألة، تقرير الأمين العام عن خطط التسديد المتعددة السنوات (A/72/71)، الذي أُعد عملاً بتوصيات اللجنة. وزُوِّدت اللجنة أيضاً بمعلومات محدّثة عن حالة هذه الخطط. ولم تُقدَّم أي خطط تسديد جديدة متعددة السنوات.

٨٧ - وأشارت اللجنة إلى أن عدداً من الدول الأعضاء نفَّذت بنجاح خطط تسديد متعددة السنوات في الماضي. وفي ضوء هذه التجربة الناجحة، لا تزال اللجنة ترى أن نظام خطط التسديد المتعددة السنوات وسيلة ناجعة لمساعدة الدول الأعضاء على تخفيض أنصبتها المقررة غير المسددة، ولإظهار عزمها على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة.

٨٨ - وأشارت اللجنة أيضاً إلى توصيتها بأن تشجع الجمعية العامة الدول الأعضاء الأخرى التي عليها متأخرات، لأغراض تطبيق المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة، على النظر في تقديم خطط تسديد متعددة السنوات. وتمثّل المدفوعات المنتظمة التي تعادل على الأقل الأنصبة المقررة السنوية خطوة أولية هامة في معالجة حالة الدول الأعضاء التي عليها متأخرات.

ألف - حالة خطط التسديد

٨٩ - يتضمن الجدول الذي يرد في الفقرة ١٤ من تقرير الأمين العام عن خطط التسديد المتعددة السنوات (A/72/71) موجزاً عن حالة خطة التسديد المتعددة السنوات التي قدمتها سان تومي وبرينسيبي في عام ٢٠٠٢ (الخطة الأولى). وزوِّدت اللجنة أيضاً بآخر المعلومات عن هذه الخطة حتى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

حالة خطط التسديد حتى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦

(بدولارات الولايات المتحدة)

خطة التسديد	الأنصبة المقررة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر	المدفوعات/الأرصدة الدائنة	المبالغ غير المسددة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر
سان تومي وبرينسيبي			
٢٠٠١			٥٩٨ ٣٧٥
٢٠٠٢	١٥ ٧٢٣	٢٩ ١٤٦	٥٨٤ ٩٥٢
٢٠٠٣	١٧ ١٢٤	٩٢٩	٦٠١ ١٤٧
٢٠٠٤	٢٠ ٩٣٢	١ ٥٥٩	٦٢٠ ٥٢٠
٢٠٠٥	٢٤ ٢٦٤	٢٠٢	٦٤٤ ٥٨٢

	خطة التسديد	الأنصبة المقررة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر	المدفوعات/الأرصدة الدائنة	المبالغ غير المسددة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر
٢٠٠٦	٨٩ ٢٣٧	٢٣ ٠٢٤	٤٥٣	٦٦٧ ١٥٣
٢٠٠٧	١١٤ ٢٣٧	٣٢ ٥٢٤	٨١٠	٦٩٨ ٨٦٧
٢٠٠٨	١٣٤ ٢٣٧	٣٠ ٩٤٣	٤٧٣	٧٢٩ ٣٣٧
٢٠٠٩	١٥٣ ٧٥٢	٣٥ ٤٠٠	٦٨٢	٧٦٤ ٠٥٥
٢٠١٠		٣٥ ٥٤٨	٣٥٦	٧٩٩ ٢٤٧
٢٠١١		٣٧ ٠٣٤	٥٠٦	٨٣٥ ٧٧٥
٢٠١٢		٢٩ ٧١٣	٢ ١٩٣	٨٦٣ ٢٩٥
٢٠١٣		٣٧ ٢٤٨	٤٨١	٩٠٠ ٠٦٢
٢٠١٤		٣٣ ٣١٧	٥١ ٨٤٦	٨٨١ ٥٣٣
٢٠١٥		٣٤ ٤٩٨	٤٤ ٨٨٨	٨٧١ ١٤٣
٢٠١٦		٣٥ ٨٤٦	٥٠ ٨٦٥	٨٥٦ ١٢٤
٢٠١٧		٢٧ ٠٥٤		[(أ)] ٨٨٣ ١٧٨

(أ) حتى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٩٠ - رحَّبت اللجنة باستئناف سان تومي وبرينسيبي السداد في أعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦، حيث دفعت مبالغ تفوق أنصبتها المقررة السنوية. ورحبت اللجنة أيضاً بالمعلومات التي قدمتها سان تومي وبرينسيبي في الدورة الحالية والتي مفادها أن مبلغاً سيسدَّد في عام ٢٠١٧، وشجَّعت البلد على صياغة خطة جديدة متى تسنّى له ذلك.

باء - الاستنتاجات والتوصيات

٩١ - أشارت اللجنة إلى التجارب الناجحة السابقة لعدة دول أعضاء في تنفيذ خطط تسديد متعددة السنوات، وكررت توصيتها الموجَّهة إلى الجمعية العامة بتشجيع الدول الأعضاء الأخرى التي عليها متأخرات بموجب المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة على النظر في تقديم خطط تسديد متعددة السنوات.

الفصل الخامس

تطبيق المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة

٩٢ - أشارت اللجنة إلى ولايتها العامة، بموجب المادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، المتمثلة في إسداء المشورة إلى الجمعية العامة بشأن الإجراءات اللازم اتخاذها في ما يتعلق بتطبيق المادة ١٩ من الميثاق. وأشارت أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٥٤/٢٣٧ جيم بشأن إجراءات النظر في طلبات الإعفاء بموجب المادة ١٩.

٩٣ - وأشارت اللجنة إلى أن الجمعية العامة كانت قد قررت، في قرارها ٥٤/٢٣٧ جيم، أن طلبات الإعفاء بموجب المادة ١٩ يجب أن تقدِّمها الدول الأعضاء إلى رئيس الجمعية العامة قبل أسبوعين على الأقل من انعقاد دورة اللجنة، لكي يتسنى إجراء استعراض وافٍ للطلبات. وإضافةً إلى ذلك، حثَّت الجمعية العامة جميع الدول الأعضاء التي عليها متأخرات وتطلب إعفاءً بموجب المادة ١٩ أن تقدم أوفى معلومات ممكنة لدعم طلبها، بما في ذلك معلومات عن المجاميع الاقتصادية والإيرادات والنفقات الحكومية، وموارد النقد الأجنبي، والمديونية، والصعوبات التي تواجهها في الوفاء بالالتزامات المالية المحلية أو الدولية، وأي معلومات أخرى من شأنها تأييد دعواها بأن عدم دفع المبالغ اللازمة ناجم عن ظروف خارجة عن إرادة الدولة العضو المعنية. ومؤخراً، حثَّت الجمعية العامة مجدداً، في قرارها ٧١/٢، جميع الدول الأعضاء التي تطلب إعفاءً على أن تقدم أوفى قدر ممكن من المعلومات لدعم طلباتها وأن تنظر في تقديم هذه المعلومات قبل الموعد النهائي المحدد في القرار ٥٤/٢٣٧ جيم بما يكفل إمكانية تجميع ما قد يلزم من معلومات تفصيلية إضافية.

٩٤ - ولاحظت اللجنة أن جميع طلبات الإعفاء التي نُظر فيها في الدورة الحالية للجنة كان قد تلقاها رئيس الجمعية العامة قبل الموعد النهائي. **وشجعت اللجنةُ جميعَ الدول الأعضاء التي عليها متأخرات التي تطلب إعفاءها بمقتضى المادة ١٩، على أن تقدم أوفى معلومات داعمة ممكنة لدعم مطلبها، بما في ذلك المؤشرات الاقتصادية. وحثَّت اللجنةُ الدولَ الأعضاء أيضاً على تقديم طلباتها في أبكر وقت ممكن قبل الموعد النهائي المحدد في القرار ٥٤/٢٣٧ جيم.**

٩٥ - وفي الدورة الحالية، أشارت اللجنة إلى أنها تلقت أربعة طلبات إعفاء بموجب المادة ١٩.

طلبات الإعفاء المقدَّمة في إطار المادة ١٩ من الميثاق

الدولة العضو	*عدد السنوات المتتالية لسريان المادة ١٩ على الدولة العضو*	*عدد السنوات المتتالية التي قدّمت فيها الدولة العضو طلب إعفاء بموجب المادة ١٩*
جزر القمر	٢٥	٢٣
غينيا - بيساو	٢٥	٢٠
سان تومي وبرينسيبي	٣٠	١٦
الصومال	٢٥	١٦

٩٦ - عند استعراض الطلبات الأربعة، أقرَّت اللجنة بأن وضع الدول الأعضاء المعنية ما زال صعباً. واعترفت بالجهود الكبيرة التي بُذلت في بعض الحالات لتسديد جزء من الاشتراكات المتراكمة على مر السنين.

٩٧ - **وشجعت اللجنةُ الدولَ الأعضاء المعنية على معالجة متأخراتها المتزايدة من خلال تسديد دفعات سنوية تفوق الأنصبة المقررة الحالية من أجل تجنب زيادة تراكم الديون. وشجعت أيضا الدولَ الأعضاء على النظر في تقديم خطة تسديد متعددة السنوات وعلى التشاور مع الأمانة العامة حسب الاقتضاء.**

ألف - جزر القمر

٩٨ - كان معروضاً على اللجنة رسالة مؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس لجنة الاشتراكات من رئيس الجمعية العامة، يحيل بها رسالة مؤرخة ٩ أيار/مايو ٢٠١٧ موجهة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجزر القمر لدى الأمم المتحدة إلى رئيس الجمعية العامة. كما استمعت اللجنة إلى عرض شفوي قدمه الممثل الدائم لجزر القمر لدى الأمم المتحدة.

٩٩ - وأشارت جزر القمر في عرضها الخطي، إلى أنها، مثل معظم أقل البلدان نموا، تضررت بشدة من الأزمات المتعددة التي وقعت في السنوات الأخيرة، تضررا يشهد عليه الغلاء الحاد للمواد الغذائية واعتماد البلد على الاستيراد وتراجع تحويلات مواطنيه في المهجر. وعلى الرغم من أهمية الزراعة في الاقتصاد، يستورد البلد ما يناهز ٧٠ في المائة من احتياجاته الغذائية. وعلاوة على ذلك، تعتمد إيرادات التصدير اعتمادا كبيرا على المحاصيل الرئيسية الثلاثة من الفانيليا والقرنفل وزهر الأيلنغ، لكن إيرادات جزر القمر تضطرب بسهولة جراء الكوارث الطبيعية وموسم الأمطار الغزيرة التي تسبب بانتظام أضرارا هائلة للمحاصيل وكان لها أثر سلبي على المجتمعات المحلية. وأبقت جزر القمر مسألة خطة التسديد المتعددة السنوات قيد نظرها المستمر وسوف تضع الحكومة هذه المسألة على قائمة الأولويات حالما تعود حالة البلد إلى طبيعتها. وتبذل الحكومة كل ما في وسعها لعلها تسدد دفعة في عام ٢٠١٧.

١٠٠ - ووافت الأمانةُ العامة اللجنةَ بمعلومات عن الحالة في جزر القمر. فهي دولة هشة تواجه منذ أمد بعيد تحديات سياسية ومؤسسية وأمنية واجتماعية - اقتصادية تعوق الجهود الإنمائية وتنطوي على خطر تكرار الأزمات السياسية والمؤسسية. وجزر القمر عرضة للكوارث الطبيعية، مثل الفيضانات والأعاصير وثورات البراكين والزلازل وتفشي الأمراض. وبينما يُتوقع أن يشهد البلد نموا اقتصاديا، ما زالت حالات النقص الحاد في الكهرباء تؤثر على النشاط الاقتصادي نتيجة للانقطاعات المطوَّلة وبطء تنفيذ خطط الاستثمار العام. وظل النمو الزراعي ضعيفا نسبيا، ومرد ذلك إلى قلة الأراضي الخصبة في البلد. وتمر جزر القمر بمرحلة انتقالية في التنمية. وعلى الرغم من محدودية الموارد، سواء من حيث الموارد الوطنية والدعم الدولي، يبذل البلد جهودا لبناء أساس مستدام لتنميته الاجتماعية والاقتصادية.

١٠١ - ولاحظت اللجنة أن الاشتراكات المتراكمة المستحقة الدفع على جزر القمر بلغ قدرها ٩٥٩ ٩٧٩ دولاراً وأن الحد الأدنى المطلوب تسديده بموجب المادة ١٩ هو ٨٨٠ ٨٧٦ دولاراً. وكان آخر مبلغ سددته جزر القمر هو ٠٠٠ ٣٠ دولار، سددته في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. ودفع مبلغ ٠٠٠ ٢٥ دولار في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، و ٠٠٠ ٢٠ دولار في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ ومثله في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ورحّبت اللجنة بتزايد المدفوعات السنوية، الأمر الذي يثبت التزام جزر القمر بخفض متأخراتها. ورحبت

اللجنة بإشارة جزر القمر إلى أنها ستبقي مسألة خطة التسديد المتعددة السنوات قيد النظر، بهدف وضع هذه الخطة باعتبارها مسألة ذات أولوية عندما تعود حالة البلد إلى طبيعتها.

١٠٢ - وخلصت اللجنة إلى أن تخلف جزر القمر عن تسديد الحد الأدنى من المبلغ اللازم لتجنب تطبيق المادة ١٩ يرجع إلى ظروف خارجة عن إرادتها. ولذلك، أوصت بأن يسمح لجزر القمر بالتصويت حتى نهاية الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة.

باء - غينيا - بيساو

١٠٣ - كان معروضاً على اللجنة رسالة مؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠١٧ موجهة من رئيس الجمعية العامة إلى رئيس لجنة الاشتراكات يحيل بها رسالة مؤرخة ١١ أيار/مايو ٢٠١٧ من الممثل الدائم لغينيا - بيساو لدى الأمم المتحدة موجهة إلى رئيس الجمعية العامة. واستمعت اللجنة أيضاً إلى عرض شفوي قدمه الممثل الدائم.

١٠٤ - وذكرت غينيا - بيساو في بيانها الكتابي وعرضها الشفوي أنه استحال عليها أن تفي بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة رغم ما بذلته من جهود، ذلك أن الظروف الداخلية المتأزمة التي مر منها البلد في السنوات الأخيرة أثرت على قدرته على الدفع. وقد بُذلت جهود لإدخال إصلاحات على الاقتصاد والإدارة العامة. غير أنّ هذه الجهود لم تكن كافية لإخراج البلد من حالة تدني التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وستعمل حكومة غينيا-بيساو ما في وسعها لتفي بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة في المستقبل القريب. فإن خطة للتسديد المتعدد السنوات سوف توضع. والوفاء بالتزام البلد تجاه المنظمة من أولويات سلطات البلد سعيا منها إلى خفض دينها المستحق للمنظمة.

١٠٥ - وزوّدت الأمانة العامة اللجنة بمعلومات عن الحالة في غينيا - بيساو. وما فتئت البلد عرضة للاضطرابات السياسية. فمنذ آب/أغسطس ٢٠١٥، قوّضت أزمة انعدام الاستقرار السياسي والأزمة الدستورية المتكررة عمل الحكومة، وأثارت مخاوف من انعدام الاستقرار وأسفرت عن حلّ الحكومة أربع مرات متتالية. وتميل التوقعات الاقتصادية نحو الانحدار نتيجة للأزمة السياسية التي طال أمدها وفقدان ثقة الجهات المانحة. والتحديات التي يواجهها البلد ناجمة عن سلسلة من العوامل، منها عدم كفاءة نظام العدالة، وركود الاقتصاد على مدى عدة سنوات، وضعف مؤسسات الدولة، وانعدام الأمن والاستقرار فيما يتعلق بالعمليات الانتخابية، وسوء إدارة الموارد الطبيعية. وعلى الرغم من أن البلد لا يواجه حالياً أي أزمة إنسانية حادة رئيسية، تظلّ غينيا - بيساو واحدة من أقل البلدان نمواً في العالم. وما زال البلد يعاني من هشاشة اقتصاده وضعف البنية التحتية وانعدام الأمن الغذائي.

١٠٦ - ولاحظت اللجنة أن الاشتراكات المتراكمة المستحقة على غينيا - بيساو تبلغ ٦٣١ ٥٤٥ دولاراً ويجب عليها بموجب المادة ١٩ دفع مبلغ أدنى قدره٥٥٢ ٤٤٢ دولاراً. وورد آخر مبلغ دفعته غينيا - بيساو وقدره ٠٠٠ ٢٠٠ دولار، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وكان ذلك المبلغ أول مساهمة واردة من البلد منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وأعربت اللجنة عن تقديرها للجهود التي تبذلها غينيا - بيساو لدفع متأخراتها، على الرغم من صعوبة الحالة في البلد، وشجّعت البلد على معاودة الدفع ورحّبت بإشارة البلد إلى أنه سيقدم خطة تسديد متعددة السنوات.

١٠٧ - وخلصت اللجنة إلى أن تخلف غينيا - بيساو عن تسديد المبلغ الأدنى اللازم لتجنب تطبيق المادة ١٩ عليها يُعزى إلى ظروف خارجة عن إرادتها. لذلك أوصت بأن يُسمح لغينيا - بيساو بالتصويت حتى نهاية الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة.

جيم - سان تومي وبرينسيبي

١٠٨ - كان معروضاً على اللجنة رسالة مؤرخة ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٧ موجهة من رئيس الجمعية العامة إلى رئيس لجنة الاشتراكات، يحيل بها رسالة مؤرخة ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من القائم بالأعمال بالنيابة لبعثة سان تومي وبرينسيبي لدى الأمم المتحدة. واستمعت اللجنة أيضاً إلى عرض شفوي قدمه القائم بالأعمال بالنيابة لبعثة سان تومي وبرينسيبي.

١٠٩ - وذكرت سان تومي وبرينسيبي في عرضها الشفوي وبيانها الخطي أن صِغر حجم البلد وموقعه المنعزل واعتماده الشديد على المعونات الخارجية من العوامل التي جعلت اقتصاده هشا للغاية أمام أنواع مختلفة من الأخطار. وفي حين أن البلد لا يواجه أي أزمة إنسانية حادة، فهو معرض للكوارث الطبيعية، بما في ذلك الفيضانات والانهيارات الأرضية. وتمثل الزراعة قطاع ذو أداء قوي، في مقدمته صادرات الكاكاو والبن وزيت النخيل. أما السياحة فإنها، وإنْ كانت نشاطا مهما ونموها آخذ في التزايد، فهي غير قادرة على دعم النمو الاقتصادي على نطاق البلد ككل. فالبلد يتأثر بأوجه العجز الهيكلي المتكرر في الحساب الجاري، وذلك مردّه أساسا إلى هيمنة الإنفاق المحلي على وارداته وضيق قاعدة صادرته. وستقوم الحكومة بدفع مبلغ في عام ٢٠١٧، وستسدد جميع المدفوعات اللازمة في أقرب وقت ممكن، للحفاظ على حق البلد في التصويت.

١١٠ - وزوّدت الأمانة العامة اللجنة بمعلومات عن الحالة في سان تومي وبرينسيبي. وللبلد تاريخ من الاضطرابات السياسية. فمنذ عام ١٩٩١، الذي صادف إجراء أول انتخابات ديمقراطية في البلد، شُكّلت ١٥ حكومة مختلفة كانت سمة كل واحدة منها عدم الاستقرار النسبي. وبينما تحسنت التوقعات الاقتصادية في البلد في السنوات الأخيرة، ظل الدين العام مرتفعا وظل الفقر متفشيا. وتأثرت التوقعات الاقتصادية في الآونة الأخيرة من تأخر عمليات استكشاف النفط، ويتوقع أن تبدأ العمليات بعد عام ٢٠٢٠. وأدى انخفاض أسعار النفط إلى إعاقة الجهود الرامية إلى اجتذاب الاستثمارات. ولم تسفر الجهود التي يبذلها البلد من أجل تنويع اقتصاده عن طريق تعزيز القطاعات غير النفطية، مثل الزراعة والسياحة ومصائد الأسماك، عن نتائج كثيرة حتى الآن. وما زال البلد يعتمد اعتمادا كبيرا على المعونة الخارجية. ولا تزال سان تومي وبرينسيبي بلدا هشا سياسيا واقتصاديا. ورغم أن البلد لا يواجه أي أزمة إنسانية حادة، لا تزال هناك تحديات رئيسية.

١١١ - ولاحظت اللجنة أن الاشتراكات المتراكمة المستحقة على سان تومي وبرينسيبي تبلغ ١٧٨ ٨٨٣ دولار ويجب عليها بموجب المادة ١٩ دفع مبلغ أدنى قدره٠٩٨ ٧٨٠ دولاراً. وورد آخر مبلغ دفعته سان تومي وبرينسيبي وقدره٤٠٠ ٥٠ دولارً خلال الدورة الحالية للجنة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وأشارت اللجنة إلى أن مبلغاً قدره ٤٣٤ ٤٤ دولاراً ومبلغا قدره ٦٣٤ ٥١ دولاراً قد وردا في حزيران/يونيه ٢٠١٥ وأيار/مايو ٢٠١٤ على التوالي. ورحّبت اللجنة بهذه المدفوعات الأخيرة وإشارة البلد إلى أنه سيسدّد مبلغاً في عام ٢٠١٧. وقدّرت اللجنة الالتزام الذي قطعته سان تومي

وبرينسيبي بتقديم خطة تسديد متعددة السنوات، وشجّعت البلد على استعراض الخطة وتنقيح الشروط في أقرب وقت ممكن.

١١٢ - وخلصت اللجنة إلى أن تخلف سان تومي وبرينسيبي عن تسديد المبلغ الأدنى اللازم لتجنب تطبيق المادة ١٩ عليها يُعزى إلى ظروف خارجة عن إرادتها. لذلك أوصت بأن يُسمح لسان تومي وبرينسيبي بالتصويت حتى نهاية الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة.

دال - الصومال

١١٣ - كان معروضاً على اللجنة رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس لجنة الاشتراكات من رئيس الجمعية العامة، يحيل بها رسالة مؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧ موجهة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للصومال لدى الأمم المتحدة إلى رئيس الجمعية العامة. واستمعت اللجنة أيضاً إلى عرض شفوي قدمه القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للصومال.

١١٤ - وأشار الصومال، في عرضيه الخطي والشفوي، إلى أن البلد يعاني منذ تسعينات القرن الماضي من وطأة نزاع داخلي خطير تسبب في أزمات مالية وأدى إلى صعوبات اقتصادية جسيمة. ورغم إحراز تقدم طفيف، لا تزال الحكومة تواجه تحديات هائلة، مثل نقص الموارد التي تمكِّنها من مواجهة الأزمتين الإنسانية والاقتصادية الحادتين وتحديات الإرهاب. ورغم اختلاف الظروف بين المناطق، يظلّ الصومال واحداً من أفقر البلدان في العالم. ولا تزال الحكومة تعمل على تحسين نظم تحصيل الضرائب، ولكن مواردها المالية لا تزال محدودة جداً. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات في ما يتعلق بتعزيز مؤسسات القطاع العام، حيث أن الحرب الأهلية الطويلة الأمد قد تسبّبت في تدمير البنى التحتية المادية والمعدات والقدرة المؤسسية لمعظم الوكالات الحكومية والوزارات. وستدفع حكومة الصومال جميع المبالغ اللازمة في أقرب وقت ممكن، وستنظر بجدية في تقديم خطة تسديد متعددة السنوات حالما تعود حالة البلد إلى طبيعتها.

١١٥ - وزوّدت الأمانة العامة اللجنة بمعلومات عن الحالة في الصومال. فلا يزال البلد يتعافى من آثار أكثر من عقدين من الحرب الأهلية، ولا يزال يواجه تحديات خطيرة. فقد عصفت الحرب الأهلية بجميع الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، الأمر الذي أدى إلى انهيار الزراعة والصناعة التحويلية والأنشطة ذات الصلة. وأحرز الصومال تقدما سياسيا كبيرا بدعم دولي. بيد أن الجفاف الحاد في البلد أدى إلى ارتفاع خطر تفشي المجاعة في مناطق كثيرة، فقد أودى بقطعان الماشية وأتى على الإنتاج الزراعي. وظلت الحالة تتدهور منذ بداية العام. فالاستقرار لا يزال معدوما في بعض أنحاء البلد، والنزوح الداخلي في تزايد، وزاد تفشي انعدام الأمن الغذائي، واستشرى الفقر على نطاق واسع (حيث بلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ١٢٥ دولارا[(١)]، وهو الأدنى بين جميع الدول الأعضاء)، ولا يحصل الملايين على الخدمات الأساسية، الأمر الذي يُعزى في جزء منه إلى تدني مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأُبلغت اللجنة أن الصومال، المثقل بالديون، يتباحث مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مسعى إلى تخفيف عبء ديونه.

(١) بالنسبة لفترة الأساس البالغة ست سنوات ٢٠١٠-٢٠١٥.

١١٦ - ولاحظت اللجنة أن الاشتراكات المتراكمة المستحقة على الصومال تبلغ ٩٧٧ ٤٥٧ ١ دولارا ويجب عليه بموجب المادة ١٩ دفع مبلغ أدنى قدره ٨٩٧ ٣٥٤ ١ دولاراً. ولاحظت اللجنة أن هذه الحالة من تأخر الدفع فريدة من نوعها، حيث لم يتمكن الصومال من سداد أي مبلغ منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، والبلد يواجه صعوبات كثيرة ومستمرة، لا سيما ضعف القدرة على جمع الإيرادات. وشجعت اللجنة الصومال على النظر في تقديم مدفوعات ولو رمزية في أقرب وقت ممكن. وأشارت اللجنة إلى أن الجمعية العامة اتخذت في الماضي قرارات، على أساس استثنائي، بشأن معالجة المتأخرات المتراكمة لبعض الدول الأعضاء.

١١٧ - **وخلصت اللجنة إلى أن تخلف الصومال عن تسديد المبلغ الأدنى اللازم لتجنب تطبيق المادة ١٩ عليه يعزى إلى ظروف خارجة عن إرادته. لذلك أوصت بأن يُسمح للصومال بالتصويت حتى نهاية الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة.**

الفصل السادس

مسائل أخرى

ألف – مشاركة المنظمات الحكومية الدولية والكيانات الأخرى

١١٨ – أشار بعض الأعضاء إلى إمكانية النظر، في أي سنة، في وضع المنظمات الحكومية الدولية التي تتمتع بمركز المراقب وما يتصل بذلك من حقوق وامتيازات. وأشاروا أيضا إلى أنه لا توجد حاليا أي أنصبة مقررة أو رسوم مستحقة الدفع فيما يتعلق بمركز المراقب.

١١٩ – وأعرب أعضاء آخرون عن رأي مفاده بأن لا علاقة للجنة بهذا الأمر لافتقارها إلى الولاية القانونية. وأشاروا أيضا إلى عدم وجوب قسمة النفقات على تلك المنظمات والكيانات بموجب المادة ١٧ من الميثاق.

باء – تحصيل الاشتراكات

١٢٠ – أشارت اللجنة إلى أن لدى ختام دورتها الحالية في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧ لم تكن إلا دولة واحدة، هي ليبيا، متأخرة عن سداد اشتراكاتها المقررة بموجب أحكام المادة ١٩ من الميثاق، ولم يكن لها حق التصويت في الجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الدول الأعضاء الأربعة التالية متأخرة عن سداد اشتراكاتها المقررة بموجب أحكام المادة ١٩، ولكن سمح لها بالتصويت في الجمعية العامة حتى نهاية الدورة الحادية والسبعين، عملا بقرار الجمعية العامة ٢/٧١، وهي: جزر القمر، وسان تومي وبرينسيبي، والصومال، وغينيا – بيساو. **وقررت اللجنة أن تأذن لرئيسها بإصدار إضافة لهذا التقرير، إذا لزم الأمر.**

١٢١ – وأشارت اللجنة أيضا إلى أنه في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧، كان هناك مبلغ مجموعه ٢,٨ بلايين دولار مستحق الدفع للمنظمة من أجل الميزانية العادية، وعمليات حفظ السلام، والمحكمتين الدوليتين. ويمثل ذلك المبلغ انخفاضا بالمقارنة بمبلغ ٣,٧ بلايين دولار الذي كان مستحق الدفع في ٣١ أيار/ مايو ٢٠١٦.

جيم – تسديد الاشتراكات بعملات غير دولار الولايات المتحدة

١٢٢ – أَذِنت الجمعية العامة للأمين العام، بموجب أحكام الفقرة ١٩ (أ) من قرارها ٢٤٥/٧٠، بأن يقبل، حسب تقديره وبعد التشاور مع رئيس لجنة الاشتراكات، جزءا من اشتراكات الدول الأعضاء للسنوات التقويمية ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠١٨ بعملات أخرى غير دولار الولايات المتحدة.

١٢٣ – وأشارت اللجنة إلى أن الدول الأعضاء لم تطلب في عام ٢٠١٦ إذنا بدفع مساهمات في الميزانية العادية بعملات أخرى غير دولار الولايات المتحدة.

دال – تنظيم عمل اللجنة

١٢٤ – رغبت اللجنة في أن تسجل تقديرها لشعبة الإحصاءات وأمانة اللجنة على ما أظهرتاه من حس مهني وتفان في العمل، وعلى ما قدمتاه لها من دعم فني في الاضطلاع بعملها. ورحبت اللجنة

بمواصلة العمل على زيادة الشفافية عن طريق تقديم معلومات عن عملها من خلال الإحاطات الإعلامية وموقعها الشبكي (www.un.org/en/ga/contributions/index.shtml).

١٢٥ - وأعربت اللجنة أيضا عن تقديرها للدعم الفني المقدم من إدارة الشؤون السياسية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أثناء نظرها في طلبات الإعفاء بموجب المادة ١٩.

هاء - أساليب عمل اللجنة

١٢٦ - استعرضت اللجنة أساليب عملها. وأعرب الأعضاء عن ارتياحهم بوجه عام لأساليب العمل المعمول بها حاليا. وأشاروا إلى أن الوثائق اللازمة لعمل اللجنة قد أتيحت في مواعيدها المحددة لاستعراضها قبل انعقاد الدورة. وأبدوا أيضا تأييدهم لزيادة توافر الوثائق على الإنترنت. وقررت اللجنة أن تواصل استعراض أساليب عملها في الدورات المقبلة.

واو - موعد انعقاد الدورة المقبلة

١٢٧ - **قررت اللجنة أن تعقد دورتها الثامنة والسبعين في نيويورك في الفترة من ٤ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨.**

المرفق الأول

لمحة عامة عن المنهجية المستخدمة لإعداد جدول الأمم المتحدة للأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨

١ - استند جدول الأنصبة المقررة الحالي إلى المتوسط الحسابي للنتائج الناجمة عن استخدام بيانات الدخل القومي لفترتي أساس مدة إحداهما ثلاث سنوات والأخرى ست سنوات، للفترتين ٢٠١١-٢٠١٣ و ٢٠٠٨-٢٠١٣. واتخذت المنهجية المستعملة في إعداد كل مجموعة من النتائج نقطة بدايتها من الناتج القومي الإجمالي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال فترتي الأساس لكل منها كقيمة تقريبية أولى للقدرة على الدفع، وطبقت عوامل التحويل، وتدابير التخفيف من عبء الديون، والحدود الدنيا والقصوى المطبقة في الجدول من أجل التوصل إلى جدول الأنصبة النهائي.

٢ - وقدمت شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المعلومات المتعلقة بالدخل القومي الإجمالي والمستندة إلى بيانات أتاحتها الدول الأعضاء بالعملات الوطنية في إطار الرد على الاستبيان السنوي للحسابات القومية. ونظرا لأنه كان لا بد من توفير الأرقام بالنسبة لجميع الدول الأعضاء وعن جميع سنوات الفترات الإحصائية الممكنة، فقد عمدت شعبة الإحصاءات، عندما لم تُتح البيانات من الدول الأعضاء، إلى إعداد تقديرات استعملت من أجلها مصادر أخرى متاحة، منها اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة ومنظمات إقليمية أخرى والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٣ - ثم حُوّلت بيانات الدخل القومي الإجمالي بالنسبة لكل سنة من فترتي الأساس إلى عملة مشتركة، هي دولار الولايات المتحدة، باستعمال أسعار الصرف السائدة في السوق في معظم الحالات. ولهذا الغرض، اتخذت أسعار الصرف السائدة في السوق بمثابة المتوسط السنوي لأسعار الصرف بين العملات الوطنية ودولار الولايات المتحدة على النحو المنشور في ''*الإحصاءات المالية الدولية*'' الصادرة عن صندوق النقد الدولي. وتُصنَّف أسعار الصرف، حسبما ما هو معمول به في صندوق النقد الدولي، في ثلاث فئات كبرى، مما يعكس الدور الذي تقوم به السلطات في تحديد أسعار الصرف و/أو تعدد أسعار الصرف في الدول الأعضاء ويشمل ما يلي:

(أ) الأسعار السائدة في السوق التي تحددها قوى السوق أساساً؛

(ب) الأسعار الرسمية التي تحددها السلطات الحكومية؛

(ج) الأسعار الرئيسية المعمول بها في البلدان التي توجد فيها ترتيبات أسعار صرف متعددة.

ولأغراض إعداد جدول الأنصبة المقررة، أشير إلى الفئات الثلاث المذكورة أعلاه بوصفها أسعار الصرف السائدة في السوق. وبالنسبة للدول من غير الأعضاء في صندوق النقد الدولي، فعندما لم تُتح أسعار الصرف السائدة في السوق، استُخدمت أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة.

٤ - وفي إطار عملية الاستعراض، استخدمت لجنة الاشتراكات معايير منهجية (انظر المرفق الثاني) لتحديد أسعار الصرف السائدة في السوق التي تتسبب في حدوث تقلبات واختلالات مفرطة في دخل دول أعضاء بعينها، وذلك بقصد النظر في إمكانية الاستعاضة عنها بأسعار الصرف المعدّلة بحسب الأسعار أو غير ذلك من أسعار التحويل الملائمة. ووُضعت منهجية أسعار الصرف المعدلة بحسب

الأسعار لتكون وسيلة لتعديل أسعار التحويل إلى دولار الولايات المتحدة بحيث أخذت في اعتبارها تقلّب الأسعار النسبي في اقتصاد كل دولة من الدول الأعضاء وفي الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما ينعكس في الرقم القياسي لتقييم أسعار الصرف السائدة في السوق. ويُنظر إلى الأرقام القياسية لتقييم أسعار الصرف السائدة في السوق للدول الأعضاء مقارنة بقيمة سعر الصرف لجميع أعضاء الأمم المتحدة، وبذلك يُراعى التغيّر النسبي لأسعار صرف عملات جميع الدول الأعضاء مقابل دولار الولايات المتحدة. وتُستخلص أسعار الصرف المعدلة بحسب الأسعار بتسوية سعر الصرف السائد في السوق مع معدل الرقم القياسي لتقييم أسعار صرف عملات جميع أعضاء المنظمة، مقسوماً على الرقم القياسي لأسعار الصرف السائدة في السوق للدول الأعضاء، مع الاقتصار في ذلك على ما يزيد أو يقل بنسبة ٢٠ في المائة عن الرقم القياسي لتقييم أسعار الصرف لجميع الدول الأعضاء.

٥ - ثم جمع متوسط أرقام الدخل القومي الإجمالي السنوي بدولارات الولايات المتحدة بالنسبة لكل فترة من فترتي الأساس مع الأرقام المقابلة بالنسبة لجميع الدول الأعضاء بوصف ذلك الخطوة الأولى في الجدولين الآليين المستعملين لحساب جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨.

موجز الخطوة رقم ١

حُولت أرقام الدخل القومي الإجمالي السنوي بالعملة الوطنية إلى دولارات الولايات المتحدة باستعمال المتوسط السنوي لسعر التحويل (سعر الصرف السائد في السوق أو أي سعر آخر تختاره اللجنة). واحتُسب متوسط هذه الأرقام لكل فترة من فترتي الأساس (ثلاث أو ست سنوات). ومن ثم فقد كان متوسط الدخل القومي الإجمالي، بالنسبة لفترة الأساس التي مدتها ست سنوات، هو:

$$\frac{1}{6}\left[\left(\text{الدخل القومي الإجمالي للسنة } 1 / \text{سعر التحويل للسنة } 1\right) + \cdots + \left(\text{الدخل القومي الإجمالي للسنة } 6 / \text{سعر التحويل للسنة } 6\right)\right]$$

وجُمعت أرقام متوسط الدخل القومي الإجمالي واستُخدمت لحساب حصص الدخل القومي الإجمالي للدول الأعضاء من متوسط الدخل القومي الإجمالي لجميع الدول الأعضاء.

وأُجريت عملية مماثلة بالنسبة لفترة الأساس التي مدتها ثلاث سنوات.

٦ - والخطوة التالية في منهجية إعداد الجدول هي تطبيق التسوية المتصلة بعبء الديون في كل من الجدولين الآليين. وكانت الجمعية العامة قد قررت، في قرارها ٥/٥٥ باء، أن تستند هذه التسوية إلى النهج المستعمل في جدول الأنصبة المقررة للفترة ١٩٩٥-١٩٩٧. ووفقاً لهذا النهج، تبلغ التسوية المتصلة بعبء الديون متوسطاً نسبته ١٢,٥ في المائة من مجموع الديون الخارجية لكل سنة من سنوات هذه الفترة (وهو ما أصبح يعرف باسم طريقة رصيد الديون)، استنادا إلى سداد مفترض للديون الخارجية في غضون ثماني سنوات. واستقيت البيانات بالنسبة لهذه التسوية من قاعدة بيانات البنك الدولي لإحصاءات الدين الخارجي، التي تشمل بلدانا أعضاء في البنك الدولي ومقترضة منه وفيها يقل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن عتبة معينة. وفي عام ٢٠١٤ حدد البنك الدولي هذه العتبة في ٧٤٦ ١٢ دولاراً (باستعمال أطلس البنك الدولي لأسعار التحويل). وقد خصم مبلغ التسوية المتصلة بعبء الديون من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتأثرة. ووزع مبلغ التسوية المتصلة بعبء الديون على

جميع الدول الأعضاء من خلال إعادة توزيع النقاط بشكل غير مباشر؛ أي بحساب حصص جديدة للدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون.

موجز الخطوة رقم ٢

خصمت التسوية المتصلة بعبء الديون بالنسبة لكل فترة من فترتي الأساس من الدخل القومي الإجمالي، وذلك لاستخلاص الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون. وانطوى الأمر على خصم متوسط يبلغ ١٢,٥ في المائة من إجمالي رصيد الديون عن كل سنة من سنوات فترة الأساس. وهكذا فإن:

متوسط الدخل القومي الإجمالي – التسوية المتصلة بعبء الديون = الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون

مجموع الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون = مجموع الدخل القومي الإجمالي – مجموع التسوية المتصلة بعبء الديون

واستُخدمت هذه الأرقام لحساب الحصص الجديدة من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون.

٧ – وكانت الخطوة التالية هي تطبيق التسوية المتصلة بالدخل الفردي المنخفض في كل من الجدولين الآليين. وانطوى ذلك على حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي خلال كل فترة من فترتي الأساس بالنسبة لكل الدول الأعضاء ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون بالنسبة لكل دولة عضو في كل فترة من فترتي الأساس. وبلغ المتوسط العام للأرقام بالنسبة للجدول الحالي ١١ ٥١٠ دولاراً لفترة الأساس التي مدتها ثلاث سنوات و ٨٦١ ٩ دولاراً لفترة الأساس التي مدتها ست سنوات، وتم تثبيت هاتين النقطتين بوصفهما نقطتي بدء، أو عتبتين، لكل تسوية. أما الحصة من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون لكل دولة عضو كان فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون أدنى من العتبة فقد خفضت بنسبة ٨٠ في المائة من النسبة المئوية التي كان فيها متوسط نصيب الفرد من دخل البلد القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون أدنى من العتبة.

٨ – وبالنسبة لكل من الجدولين الآليين، أعيد توزيع مجموع المبلغ الإجمالي للتسوية المتصلة بالدخل الفردي المنخفض على جميع الدول الأعضاء التي تجاوزت العتبة، باستثناء الدول الأعضاء التي انطبق عليها أعلى مستوى للحد الأقصى، أو الحد الأقصى، للأنصبة المقررة، بما يتناسب مع ما لها، ضمن تلك الفئة، من حصص نسبية من مجموع الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون. ولأغراض التوضيح، اتبع مسار حساب ثان، لم تُستثن فيه الدول الأعضاء التي بلغت الحد الأقصى من توزيع التسوية. وأتاح ذلك للجدولين الآليين اللذين نظرت فيهما اللجنة أن تبين معدلات الأنصبة المقررة النسبية للدول الأعضاء في حالة عدم تطبيق الحد الأقصى.

موجز الخطوة رقم ٣

تم حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لجميع الدول الأعضاء لكل فترة من فترتي الأساس. واستخدم ذلك كعتبة لتطبيق تسوية الدخل الفردي المنخفض. وبذلك، فمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لفترة الأساس التي مدتها ست سنوات هو:

(مجموع الدخل القومي الإجمالي للسنة ١ + ... + مجموع الدخل القومي الإجمالي للسنة ٦)/
(مجموع السكان للسنة ١ + ...+ مجموع السكان للسنة ٦)

وأُجريت عملية مماثلة بالنسبة لفترة الأساس التي مدتها ثلاث سنوات.

موجز الخطوة رقم ٤

حُسب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون لكل دولة من الدول الأعضاء عن كل فترة أساس بنفس طريقة حسابه في الخطوة رقم ٣، وذلك باستعمال الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون. ومن ثمَّ فمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون لفترة الأساس التي مدتها ست سنوات هو:

(مجموع الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون للسنة ١ + ... + مجموع الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون للسنة ٦)/
(مجموع السكان للسنة ١ + ... + مجموع السكان للسنة ٦)

وأُجريت عملية مماثلة بالنسبة لفترة الأساس التي مدتها ثلاث سنوات.

وأُجريت عملية مماثلة بالنسبة لفترة الأساس التي مدتها ثلاث سنوات.

موجز الخطوة رقم ٥

في كل جدول من الجدولين الآليين، طُبقت التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل على الدول الأعضاء التي يقل متوسط نصيب الفرد من دخلها القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون عن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (العتبة). وهذه التسوية خفضت حصةَ الدولة العضو المتأثرة من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون بالنسبة المئوية التي يقل بها متوسط نصيب الفرد من دخلها القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون عن العتبة مضروبة في مُعامل التدرج (٨٠ في المائة).

مثال: إذا كان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي هو ٠٠٠ ٥ دولار وكان نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون في دولة عضو هو ٠٠٠ ١ دولار ومُعامل التدرج هو ٨٠ في المائة، فتُحتسب النسبة المئوية التي تُخفض على أساسها الحصة من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون كما يلي:

[١ - (١ ٠٠٠/٥ ٠٠٠)] × ٠,٨٠ = ٦٤ في المائة.

موجز الخطوة رقم ٦

في كل من الجدولين الآليين، أُعيد توزيع المبلغ الإجمالي للتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل بالتناسب على الدول الأعضاء التي يرتفع متوسط نصيب الفرد من دخلها القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون عن العتبة. وسعياً إلى توضيح النتائج، بتحديد حد أقصى لجدول الأنصبة وبدون تحديده، اتُّبع المساران البديلان التاليان في تطبيق هذه الخطوة والخطوات اللاحقة:

المسار رقم ١

أُعيد توزيع المبلغ الإجمالي للتسويات المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل بالتناسب على جميع الدول الأعضاء التي يفوق متوسطُ نصيب الفرد من دخلها القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون العتبةَ، وذلك باستثناء الدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى. ولأن هذه الدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى لن تكون لها في نهاية المطاف حصة من النقاط المعاد توزيعها والناشئة عن التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، فسيؤدي إدراجها في عملية إعادة التوزيع إلى تحمل المستفيدين من التسوية جزءاً من تكلفتها. وسيحدث ذلك إذا ما وزعت النقاط المضافة بالنسبة للدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى توزيعاً جديداً تناسبياً على سائر الدول الأعضاء في إطار إعادة توزيع النقاط المتأتية من تطبيق الحد الأقصى.

المسار رقم ٢

أُعيد توزيع المبلغ الإجمالي للتسويات المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل بالتناسب على جميع الدول الأعضاء التي يفوق متوسطُ نصيب الفرد من دخلها القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون العتبةَ، بما في ذلك الدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى. وأدى ذلك، من حيث أغراض التوضيح، إلى تضمن الجدول أرقاما كان يمكن أن تنطبق في حالة عدم وجود معدل أقصى للأنصبة المقررة. وفي الجدولين الآليين، تظهر نتائج حسابات المسار ٢ في عمود ''الدخل الفردي المنخفض'' وعمود ''الحد الأدنى'' وعمود ''تسوية أقل البلدان نمواً''.

٩ - ووفقاً لهذه التسويات، يتم تطبيق ثلاث مجموعات من الحدود لكل من الجدولين الآليين. أما البلدان الأعضاء التي تقل حصتها المعدلة عن المستوى الأدنى، أو الحد الأدنى، البالغ ٠,٠٠١ في المائة فقد رُفعت إلى هذا المستوى. وطُبقت تخفيضات مقابلة بالتناسب على حصص الدول الأعضاء الأخرى، عدا الدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى في المسار رقم ١.

موجز الخطوة رقم ٧

طُبِّق المعدل الأدنى أو الحد الأدنى للأنصبة المقررة (يبلغ حالياً ٠,٠٠١ في المائة) على الدول الأعضاء التي يقل فيها المعدل الأدنى عن ذلك، في هذه المرحلة. وبعد ذلك، طُبِّقت تخفيضات مقابلة بالتناسب على سائر الدول الأعضاء، عدا الدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى في المسار رقم ١.

١٠ - وطُبِّق معدل أقصى للأنصبة المقررة يبلغ ٠,٠١ في المائة في كل من الجدولين الآليين على الدول الأعضاء المدرجة في قائمة أقل البلدان نمواً. ثم طُبِّقت بالتناسب زيادات مقابلة لهذا المعدل الأقصى الموضوع لأقل البلدان نمواً على سائر الدول الأعضاء، عدا تلك الخاضعة للحد الأدنى، والدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى في المسار رقم ١.

موجز الخطوة رقم ٨

خُفِّض معدل أقل البلدان نمواً التي تتجاوز معدلاتها، عند هذه النقطة، الحد الأقصى لأقل البلدان نمواً (٠,٠١ في المائة) إلى نسبة ٠,٠١ في المائة. وطُبِّقت زيادات مقابلة بالتناسب على سائر الدول الأعضاء، عدا تلك الخاضعة للحد الأدنى، والدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى في المسار رقم ١.

١١ - ثم طُبِّق المعدل الأقصى أو الحد الأقصى للأنصبة المقررة، البالغ ٢٢ في المائة، على كل جدول من الجدولين الآليين. ثم طُبِّقت بالتناسب على الدول الأعضاء الأخرى زيادات مقابلة للتخفيض الناتج بالنسبة للدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى. وحسبما أشير إليه أعلاه، حُسبت تلك الزيادات وفقاً للمسار رقم ١؛ أي أنها عكست توزيعاً لنقاط مأخوذة من الدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى لم تتضمن أي نقاط ناشئة عن تطبيق التسويات المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، وبالحد الأدنى، وبالحد الأقصى لأقل البلدان نمواً.

موجز الخطوة رقم ٩

طُبِّق عندئذ المعدل الأقصى أو الحد الأقصى للأنصبة المقررة، البالغ ٢٢ في المائة. ثم طُبِّقت زيادات مقابلة بالتناسب على سائر الدول الأعضاء، عدا تلك الخاضعة للحد الأدنى، وللحد الأقصى لأقل البلدان نمواً، باتباع نهج المسار ١ من الخطوة ٦ أعلاه.

١٢ - وحُسب بعد ذلك متوسط حسابي لأرقام الجدول النهائية لكل دولة عضو باستخدام فترتي أساس مدة إحداهما ثلاث سنوات والأخرى ست سنوات.

موجز الخطوة رقم ١٠

أُضيفت نتائج الجدولين الآليين، باستخدام فترتي أساس مدة إحداهما ثلاث سنوات والأخرى ست سنوات (٢٠١١-٢٠١٣ و ٢٠٠٨-٢٠١٣)، وجرى بعد ذلك قسمتها على اثنين.

المرفق الثاني

المعايير المنهجية لتحديد الدول الأعضاء التي يجوز استعراض أسعار الصرف السائدة في السوق المتعلقة بها بقصد النظر في إمكانية الاستعاضة عنها بأسعار أخرى

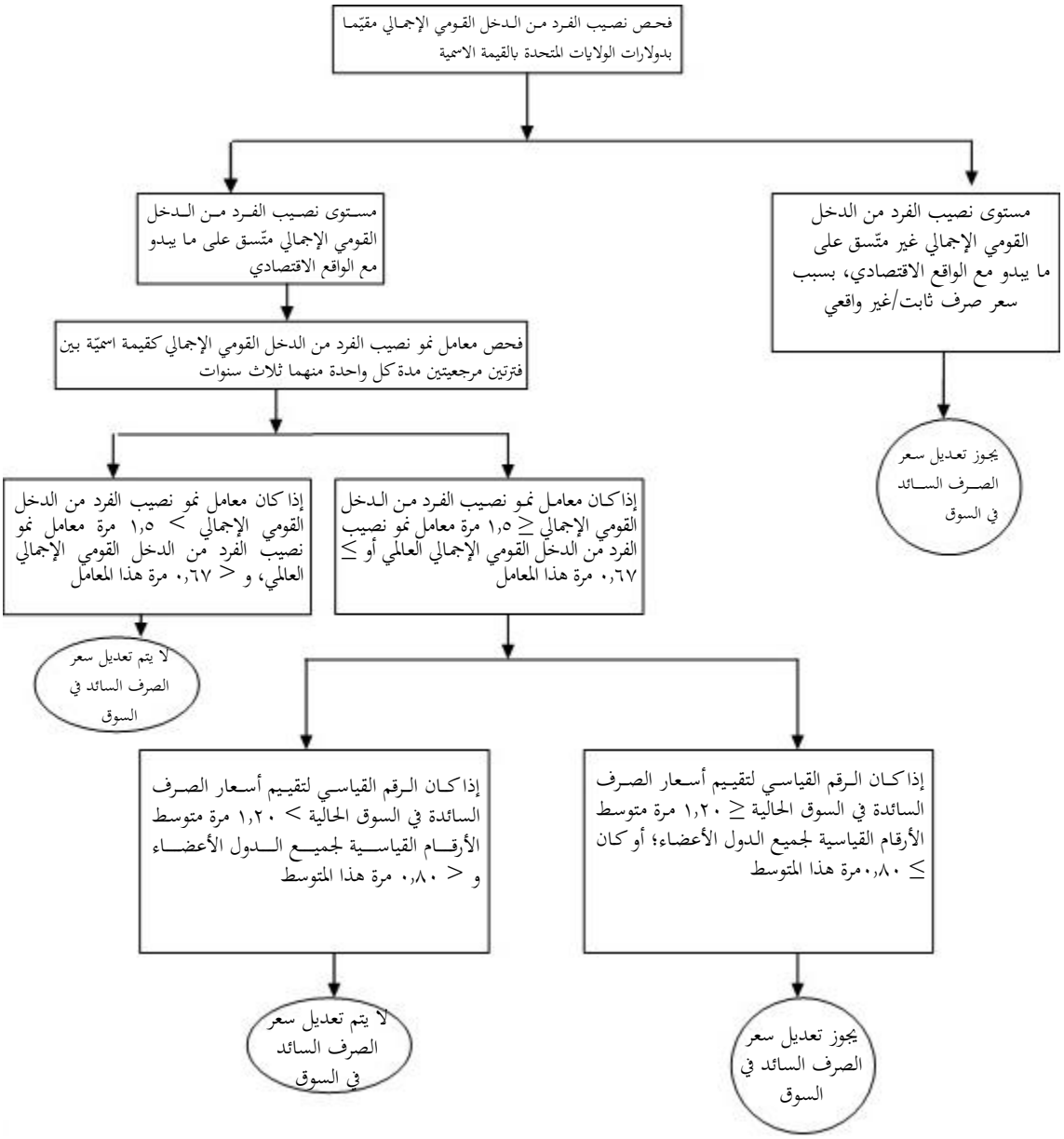

المرفق الثالث

تحديث عام ٢٠١٧ لجدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨*

المعايير

فترة الأساس الإحصائية	٢٠١٣-٢٠١٥ (فترة أساس مدتها ثلاث سنوات) و ٢٠١٠-٢٠١٥ (فترة أساس مدتها ست سنوات)
مقياس الدخل	الدخل القومي الإجمالي
أسعار التحويل	سعر الصرف السائد في السوق (باستثناء أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة بالنسبة لميانمار والجمهورية العربية السورية)
تسوية عبء الدين	
مقياس الدين	مجموع أرصدة الديون الخارجية
التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	
معامل التدرج	التدرج المنفرد (٨٠ في المائة)
العتبة	١٠ ٥٨٧ دولارا (فترة أساس مدتها ثلاث سنوات) و ١٠ ٣٧٩ دولارا (فترة أساس مدتها ست سنوات)
الأهلية	البلدان الواقعة دون العتبة
إعادة التوزيع	البلدان الواقعة فوق العتبة
الحد الأدنى	٠,٠٠١ في المائة
الحد الأقصى لأقل البلدان نموا	٠,٠١ في المائة
الحد الأقصى	٢٢ في المائة

	الدولة العضو	*الجدول المعتمد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨* (١)	*الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي* (٢)	*التسوية المتصلة بعبء الدين* (٣)	*التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل* (٤)	*الحد الأدنى* (٥)	*الحد الأقصى لأقل البلدان نموا* (٦)	*الحد الأقصى* (٧)	*الفرق بالنسبة المئوية مقارنة بجدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨* (٨)
١	أفغانستان[أ]	٠,٠٠٦	٠,٠٢٨	٠,٠٢٨	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	١٦,٧
٢	ألبانيا	٠,٠٠٨	٠,٠١٦	٠,٠١٥	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠
٣	الجزائر	٠,١٦١	٠,٢٥٤	٠,٢٥٦	٠,١٤٨	٠,١٤٨	٠,١٤٨	٠,١٥١	-٦,٢
٤	أندورا	٠,٠٠٦	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	١٦,٧
٥	أنغولا[أ]	٠,٠١٠	٠,١٥٤	٠,١٥٢	٠,٠٨٦	٠,٠٨٦	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠
٦	أنتيغوا وبربودا	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠
٧	الأرجنتين	٠,٨٩٢	٠,٧٥٩	٠,٧٤٣	٠,٨٤٧	٠,٨٤٧	٠,٨٤٩	٠,٩١٦	٢,٧
٨	أرمينيا	٠,٠٠٦	٠,٠١٥	٠,٠١٤	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	١٦,٧

* يشير ”تحديث عام ٢٠١٧“ إلى تحديث جدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ باستخدام البيانات المتاحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ عن الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥.

	الدولة العضو	الجدول المعتمد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ (١)	الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي (٢)	التسوية المتصلة بعبء الدين (٣)	التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل (٤)	الحد الأدنى (٥)	الحد الأقصى لأقل البلدان نمواً (٦)	الحد الأقصى (٧)	الفرق بالنسبة المئوية مقارنة بجدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ (٨)
٩	أستراليا	٢,٣٣٧	١,٨٠٨	١,٨٢٨	٢,٠٨٤	٢,٠٨٤	٢,٠٨٧	٢,٢٥٢	-٣,٦
١٠	النمسا	٠,٧٢٠	٠,٥٤٩	٠,٥٥٥	٠,٦٣٣	٠,٦٣٢	٠,٦٣٤	٠,٦٨٤	-٥,٠
١١	أذربيجان	٠,٠٦٠	٠,٠٨٤	٠,٠٨٣	٠,٠٥٨	٠,٠٥٨	٠,٠٥٨	٠,٠٥٩	-١,٧
١٢	جزر البهاما	٠,٠١٤	٠,٠١١	٠,٠١١	٠,٠١٢	٠,٠١٢	٠,٠١٢	٠,٠١٣	-٧,١
١٣	البحرين	٠,٠٤٤	٠,٠٣٩	٠,٠٤٠	٠,٠٤٥	٠,٠٤٥	٠,٠٤٦	٠,٠٤٩	١١,٤
١٤	بنغلاديش[أ]	٠,٠١٠	٠,٢٤٣	٠,٢٤٠	٠,٠٦٩	٠,٠٦٩	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠
١٥	بربادوس	٠,٠٠٧	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٧	٠,٠
١٦	بيلاروس	٠,٠٥٦	٠,٠٨٤	٠,٠٧٩	٠,٠٥٣	٠,٠٥٣	٠,٠٥٣	٠,٠٥٤	-٣,٦
١٧	بلجيكا	٠,٨٨٥	٠,٦٧٤	٠,٦٨٢	٠,٧٧٧	٠,٧٧٧	٠,٧٧٨	٠,٨٤٠	-٥,١
١٨	بليز	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
١٩	بنن[أ]	٠,٠٠٣	٠,٠١١	٠,٠١١	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠
٢٠	بوتان[أ]	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
٢١	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	٠,٠١٢	٠,٠٣٨	٠,٠٣٧	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٢٥,٠
٢٢	البوسنة والهرسك	٠,٠١٣	٠,٠٢٤	٠,٠٢١	٠,٠١١	٠,٠١١	٠,٠١١	٠,٠١١	-١٥,٤
٢٣	بوتسوانا	٠,٠١٤	٠,٠١٩	٠,٠١٩	٠,٠١٤	٠,٠١٣	٠,٠١٤	٠,٠١٤	٠,٠
٢٤	البرازيل	٣,٨٢٣	٢,٩٥٦	٢,٩٠٥	٣,٠٨٠	٣,٠٧٩	٣,٠٨٥	٣,٢٣٤	-١٥,٤
٢٥	بروني دار السلام	٠,٠٢٩	٠,٠٢١	٠,٠٢٢	٠,٠٢٥	٠,٠٢٥	٠,٠٢٥	٠,٠٢٧	-٦,٩
٢٦	بلغاريا	٠,٠٤٥	٠,٠٧٠	٠,٠٦٣	٠,٠٤٤	٠,٠٤٤	٠,٠٤٤	٠,٠٤٥	٠,٠
٢٧	بوركينا فاسو[أ]	٠,٠٠٤	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠
٢٨	بوروندي[أ]	٠,٠٠١	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
٢٩	كابو فيردي	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
٣٠	كمبوديا[أ]	٠,٠٠٤	٠,٠٢٠	٠,٠١٩	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٢٥,٠
٣١	الكاميرون	٠,٠١٠	٠,٠٣٨	٠,٠٣٧	٠,٠١١	٠,٠١١	٠,٠١١	٠,٠١١	١٠,٠
٣٢	كندا	٢,٩٢١	٢,٢٦٠	٢,٢٨٥	٢,٦٠٥	٢,٦٠٤	٢,٦٠٩	٢,٨١٥	-٣,٦
٣٣	جمهورية أفريقيا الوسطى[أ]	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
٣٤	تشاد[أ]	٠,٠٠٥	٠,٠١٥	٠,٠١٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	-٢٠,٠
٣٥	شيلي	٠,٣٩٩	٠,٣٢٦	٠,٣٣٠	٠,٣٧٦	٠,٣٧٦	٠,٣٧٧	٠,٤٠٦	١,٨
٣٦	الصين	٧,٩٢١	١٣,٩٢٥	١٣,٨٤١	١٠,٦١١	١٠,٦١٠	١٠,٦٢٨	١٠,٨٠٨	٣٦,٤
٣٧	كولومبيا	٠,٣٢٢	٠,٤٤٣	٠,٤٣٢	٠,٣١٠	٠,٣١٠	٠,٣١١	٠,٣١٦	-١,٩

	الدولة العضو	الجدول المعتمد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ (١)	الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي (٢)	التسوية المتصلة بعبء الدين (٣)	التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل (٤)	الحد الأدنى (٥)	الحد الأقصى لأقل البلدان نمواً (٦)	الحد الأقصى (٧)	الفرق بالنسبة المئوية مقارنة بجدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ (٨)
٣٨	جزر القمر[أ]	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
٣٩	الكونغو	٠,٠٠٦	٠,٠١٤	٠,٠١٣	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	-١٦,٧
٤٠	كوستاريكا	٠,٠٤٧	٠,٠٦٢	٠,٠٦٠	٠,٠٥٥	٠,٠٥٥	٠,٠٥٥	٠,٠٥٦	١٩,١
٤١	كوت ديفوار	٠,٠٠٩	٠,٠٣٩	٠,٠٣٧	٠,٠١١	٠,٠١١	٠,٠١١	٠,٠١١	٢٢,٢
٤٢	كرواتيا	٠,٠٩٩	٠,٠٧٢	٠,٠٧٣	٠,٠٨٣	٠,٠٨٣	٠,٠٨٣	٠,٠٩٠	-٩,١
٤٣	كوبا	٠,٠٦٥	٠,١٠٣	٠,١٠١	٠,٠٧٢	٠,٠٧٢	٠,٠٧٢	٠,٠٧٣	١٢,٣
٤٤	قبرص	٠,٠٤٣	٠,٠٣٠	٠,٠٣٠	٠,٠٣٥	٠,٠٣٥	٠,٠٣٥	٠,٠٣٧	-١٤,٠
٤٥	تشيكيا	٠,٣٤٤	٠,٢٥٣	٠,٢٥٦	٠,٢٩٢	٠,٢٩٢	٠,٢٩٢	٠,٣١٥	-٨,٤
٤٦	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٠,٠٠٥	٠,٠٢٢	٠,٠٢٢	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٢٠,٠
٤٧	جمهورية الكونغو الديمقراطية[أ]	٠,٠٠٨	٠,٠٤٠	٠,٠٣٩	٠,٠٠٩	٠,٠٠٩	٠,٠٠٩	٠,٠٠٩	١٢,٥
٤٨	الدانمرك	٠,٥٨٤	٠,٤٤٧	٠,٤٥١	٠,٥١٥	٠,٥١٥	٠,٥١٦	٠,٥٥٦	-٤,٨
٤٩	جيبوتي[أ]	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
٥٠	دومينيكا	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
٥١	الجمهورية الدومينيكية	٠,٠٤٦	٠,٠٧٩	٠,٠٧٦	٠,٠٤٧	٠,٠٤٧	٠,٠٤٧	٠,٠٤٨	٤,٣
٥٢	إكوادور	٠,٠٦٧	٠,١٢٣	٠,١٢٠	٠,٠٧٧	٠,٠٧٧	٠,٠٧٧	٠,٠٧٨	١٦,٤
٥٣	مصر	٠,١٥٢	٠,٣٩٤	٠,٣٩١	٠,١٧٧	٠,١٧٧	٠,١٧٧	٠,١٨٠	١٨,٤
٥٤	السلفادور	٠,٠١٤	٠,٠٣١	٠,٠٢٩	٠,٠١٤	٠,٠١٤	٠,٠١٤	٠,٠١٤	٠,٠
٥٥	غينيا الاستوائية[أ]	٠,٠١٠	٠,٠١٤	٠,٠١٤	٠,٠١٦	٠,٠١٦	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠
٥٦	إريتريا[أ]	٠,٠٠١	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
٥٧	إستونيا	٠,٠٣٨	٠,٠٣٠	٠,٠٣١	٠,٠٣٥	٠,٠٣٥	٠,٠٣٥	٠,٠٣٨	٠,٠
٥٨	إثيوبيا[أ]	٠,٠١٠	٠,٠٤٩	٠,٠٤٧	٠,٠١١	٠,٠١١	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠
٥٩	فيجي	٠,٠٠٣	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠
٦٠	فنلندا	٠,٤٥٦	٠,٣٤٥	٠,٣٤٩	٠,٣٩٨	٠,٣٩٨	٠,٣٩٩	٠,٤٣٠	-٥,٧
٦١	فرنسا	٤,٨٥٩	٣,٦٤٣	٣,٦٨٣	٤,١٩٩	٤,١٩٩	٤,٢٠٦	٤,٥٣٨	-٦,٦
٦٢	غابون	٠,٠١٧	٠,٠١٩	٠,٠١٩	٠,٠١٦	٠,٠١٦	٠,٠١٦	٠,٠١٦	-٥,٩
٦٣	غامبيا[أ]	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
٦٤	جورجيا	٠,٠٠٨	٠,٠٢٠	٠,٠١٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠
٦٥	ألمانيا	٦,٣٨٩	٤,٩٤٣	٤,٩٩٦	٥,٦٩٧	٥,٦٩٦	٥,٧٠٦	٦,١٥٧	-٣,٦
٦٦	غانا	٠,٠١٦	٠,٠٥١	٠,٠٤٩	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠١٥	-٦,٣

	الدولة العضو	الجدول المعتمد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ (١)	الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي (٢)	التسوية المتصلة بعبء الدين (٣)	التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل (٤)	الحد الأدنى (٥)	الحد الأقصى لأقل البلدان نمواً (٦)	الحد الأقصى (٧)	الفرق بالنسبة المئوية مقارنة بجدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ (٨)
٦٧	اليونان	٠,٤٧١	٠,٣١٣	٠,٣١٦	٠,٣٦١	٠,٣٦١	٠,٣٦١	٠,٣٩٠	١٧,٢-
٦٨	غرينادا	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
٦٩	غواتيمالا	٠,٠٢٨	٠,٠٧٢	٠,٠٧٠	٠,٠٣١	٠,٠٣١	٠,٠٣٢	٠,٠٣٢	١٤,٣
٧٠	غينيا[أ]	٠,٠٠٢	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٥٠,٠
٧١	غينيا - بيساو[أ]	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
٧٢	غيانا	٠,٠٠٢	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠
٧٣	هايتي[أ]	٠,٠٠٣	٠,٠١١	٠,٠١١	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠
٧٤	هندوراس	٠,٠٠٨	٠,٠٢٣	٠,٠٢٣	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠
٧٥	هنغاريا	٠,١٦١	٠,١٦٨	٠,١٧٠	٠,١٩٤	٠,١٩٤	٠,١٩٤	٠,٢١٠	٣٠,٤
٧٦	أيسلندا	٠,٠٢٣	٠,٠٢٠	٠,٠٢٠	٠,٠٢٣	٠,٠٢٣	٠,٠٢٣	٠,٠٢٥	٨,٧
٧٧	الهند	٠,٧٣٧	٢,٥١٤	٢,٤٧٠	٠,٧٦٤	٠,٧٦٤	٠,٧٦٦	٠,٧٧٨	٥,٦
٧٨	إندونيسيا	٠,٥٠٤	١,١٣١	١,٠٩٧	٠,٤٩١	٠,٤٩١	٠,٤٩٢	٠,٥٠٠	٠,٨-
٧٩	إيران (جمهورية - الإسلامية)	٠,٤٧١	٠,٦٠٦	٠,٦١١	٠,٣٩٨	٠,٣٩٨	٠,٣٩٩	٠,٤٠٥	١٤,٠-
٨٠	العراق	٠,١٢٩	٠,٢٣٨	٠,٢٢٨	٠,١٣٢	٠,١٣١	٠,١٣٢	٠,١٣٤	٣,٩
٨١	أيرلندا	٠,٣٣٥	٠,٢٧٥	٠,٢٧٨	٠,٣١٧	٠,٣١٧	٠,٣١٨	٠,٣٤٣	٢,٤
٨٢	إسرائيل	٠,٤٣٠	٠,٣٧٦	٠,٣٨٠	٠,٤٣٣	٠,٤٣٣	٠,٤٣٤	٠,٤٦٨	٨,٨
٨٣	إيطاليا	٣,٧٤٨	٢,٧٣٠	٢,٧٦٠	٣,١٤٧	٣,١٤٦	٣,١٥٢	٣,٤٠٠	٩,٣-
٨٤	جامايكا	٠,٠٠٩	٠,٠١٨	٠,٠١٦	٠,٠٠٩	٠,٠٠٩	٠,٠٠٩	٠,٠٠٩	٠,٠
٨٥	اليابان	٩,٦٨٠	٧,٠٠٣	٧,٠٧٩	٨,٠٧٠	٨,٠٦٩	٨,٠٨٣	٨,٧١٨	٩,٩-
٨٦	الأردن	٠,٠٢٠	٠,٠٤٤	٠,٠٤١	٠,٠٢٢	٠,٠٢٢	٠,٠٢٢	٠,٠٢٢	١٠,٠
٨٧	كازاخستان	٠,١٩١	٠,٢٤٥	٠,٢٢٣	٠,٢١٠	٠,٢١٠	٠,٢١٠	٠,٢١٤	١٢,٠
٨٨	كينيا	٠,٠١٨	٠,٠٧٤	٠,٠٧٢	٠,٠٢١	٠,٠٢١	٠,٠٢١	٠,٠٢٢	٢٢,٢
٨٩	كيريباس[أ]	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
٩٠	الكويت	٠,٢٨٥	٠,٢١٦	٠,٢١٨	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٦٩	٥,٦-
٩١	قيرغيزستان	٠,٠٠٢	٠,٠٠٩	٠,٠٠٨	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠
٩٢	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية[أ]	٠,٠٠٣	٠,٠١٤	٠,٠١٢	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٣٣,٣
٩٣	لاتفيا	٠,٠٥٠	٠,٠٣٨	٠,٠٣٩	٠,٠٤٤	٠,٠٤٤	٠,٠٤٤	٠,٠٤٨	٤,٠-
٩٤	لبنان	٠,٠٤٦	٠,٠٦٠	٠,٠٥٦	٠,٠٤٥	٠,٠٤٥	٠,٠٤٥	٠,٠٤٥	٢,٢-
٩٥	ليسوتو[أ]	٠,٠٠١	٠,٠٠٤	٠,٠٠٣	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠

	الدولة العضو	(١) الجدول المعتمد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨	(٢) الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي	(٣) التسوية المتصلة بعبء الدين	(٤) التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	(٥) الحد الأدنى	(٦) الحد الأقصى لأقل البلدان نمواً	(٧) الحد الأقصى	(٨) الفرق بالنسبة المئوية مقارنة بجدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨
٩٦	ليبريا[أ]	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
٩٧	ليبيا	٠,١٢٥	٠,٠٧٨	٠,٠٧٩	٠,٠٧٢	٠,٠٧٢	٠,٠٧٢	٠,٠٧٣	-٤١,٦
٩٨	ليختنشتاين	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	١٤,٣
٩٩	ليتوانيا	٠,٠٧٢	٠,٠٥٧	٠,٠٥٨	٠,٠٦٦	٠,٠٦٦	٠,٠٦٦	٠,٠٧١	-١,٤
١٠٠	لكسمبرغ	٠,٠٦٤	٠,٠٥٤	٠,٠٥٥	٠,٠٦٢	٠,٠٦٢	٠,٠٦٢	٠,٠٦٧	٤,٧
١٠١	مدغشقر[أ]	٠,٠٠٣	٠,٠١٣	٠,٠١٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠
١٠٢	ملاوي[أ]	٠,٠٠٢	٠,٠٠٨	٠,٠٠٧	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠
١٠٣	ماليزيا	٠,٣٢٢	٠,٤٠٠	٠,٣٧٤	٠,٣٤٤	٠,٣٤٤	٠,٣٤٥	٠,٣٥٠	٨,٧
١٠٤	ملديف	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣	٥٠,٠
١٠٥	مالي[أ]	٠,٠٠٣	٠,٠١٧	٠,٠١٧	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٣٣,٣
١٠٦	مالطة	٠,٠١٦	٠,٠١٣	٠,٠١٣	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠١٦	٠,٠
١٠٧	جزر مارشال	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
١٠٨	موريتانيا[أ]	٠,٠٠٢	٠,٠٠٧	٠,٠٠٦	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠
١٠٩	موريشيوس	٠,٠١٢	٠,٠١٦	٠,٠١٤	٠,٠١١	٠,٠١١	٠,٠١١	٠,٠١١	-٨,٣
١١٠	المكسيك	١,٤٣٥	١,٥٥٦	١,٥٠٨	١,٣٤٤	١,٣٤٣	١,٣٤٦	١,٣٦٨	-٤,٧
١١١	ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
١١٢	موناكو	٠,٠١٠	٠,٠٠٨	٠,٠٠٩	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠١١	١٠,٠
١١٣	منغوليا	٠,٠٠٥	٠,٠١٤	٠,٠١١	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠
١١٤	الجبل الأسود	٠,٠٠٤	٠,٠٠٦	٠,٠٠٥	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠
١١٥	المغرب	٠,٠٥٤	٠,١٣٥	٠,١٣٠	٠,٠٥٥	٠,٠٥٥	٠,٠٥٥	٠,٠٥٦	٣,٧
١١٦	موزامبيق[أ]	٠,٠٠٤	٠,٠٢٠	٠,٠١٩	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٢٥,٠
١١٧	ميانمار[أ]	٠,٠١٠	٠,٠٧٩	٠,٠٧٩	٠,٠٢٢	٠,٠٢٢	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠
١١٨	ناميبيا	٠,٠١٠	٠,٠١٦	٠,٠١٦	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠
١١٩	ناورو	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
١٢٠	نيبال[أ]	٠,٠٠٦	٠,٠٢٧	٠,٠٢٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	١٦,٧
١٢١	هولندا	١,٤٨٢	١,١١٨	١,١٣٠	١,٢٨٩	١,٢٨٩	١,٢٩١	١,٣٩٣	-٦,٠
١٢٢	نيوزيلندا	٠,٢٦٨	٠,٢٢٩	٠,٢٣٢	٠,٢٦٤	٠,٢٦٤	٠,٢٦٥	٠,٢٨٦	٦,٧
١٢٣	نيكاراغوا	٠,٠٠٤	٠,٠١٥	٠,٠١٣	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠
١٢٤	النيجر[أ]	٠,٠٠٢	٠,٠١٠	٠,٠٠٩	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠
١٢٥	نيجيريا	٠,٢٠٩	٠,٦٢٩	٠,٦٣٢	٠,٢٥٧	٠,٢٥٧	٠,٢٥٧	٠,٢٦٢	٢٥,٤

	الدولة العضو	الجدول المعتمد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ (١)	الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي (٢)	التسوية المتصلة بعبء الدين (٣)	التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل (٤)	الحد الأدنى (٥)	الحد الأقصى لأقل البلدان نمواً (٦)	الحد الأقصى (٧)	الفرق بالنسبة المئوية مقارنة بجدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ (٨)
١٢٦	النرويج	٠,٨٤٩	٠,٦٤٢	٠,٦٤٩	٠,٧٤٠	٠,٧٤٠	٠,٧٤١	٠,٧٩٩	-٥,٩
١٢٧	عمان	٠,١١٣	٠,٠٩٤	٠,٠٩٥	٠,١٠٨	٠,١٠٨	٠,١٠٩	٠,١١٧	٣,٥
١٢٨	باكستان	٠,٠٩٣	٠,٣٤٥	٠,٣٣٩	٠,١٠٤	٠,١٠٤	٠,١٠٤	٠,١٠٦	١٤,٠
١٢٩	بالاو	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
١٣٠	بنما	٠,٠٣٤	٠,٠٥٦	٠,٠٤٥	٠,٠٣٩	٠,٠٣٩	٠,٠٣٩	٠,٠٣٩	١٤,٧
١٣١	بابوا غينيا الجديدة	٠,٠٠٤	٠,٠٢٦	٠,٠٢٣	٠,٠٠٩	٠,٠٠٩	٠,٠٠٩	٠,٠٠٩	١٢٥,٠
١٣٢	باراغواي	٠,٠١٤	٠,٠٣٥	٠,٠٣٢	٠,٠١٦	٠,٠١٦	٠,٠١٦	٠,٠١٦	١٤,٣
١٣٣	بيرو	٠,١٣٦	٠,٢٤١	٠,٢٣٤	٠,١٤٨	٠,١٤٨	٠,١٤٩	٠,١٥١	١١,٠
١٣٤	الفلبين	٠,١٦٥	٠,٤٣١	٠,٤٢٣	٠,١٨٩	٠,١٨٩	٠,١٨٩	٠,١٩٢	١٦,٤
١٣٥	بولندا	٠,٨٤١	٠,٦٥٥	٠,٦٦٢	٠,٧٥٥	٠,٧٥٥	٠,٧٥٦	٠,٨١٦	-٣,٠
١٣٦	البرتغال	٠,٣٩٢	٠,٢٨٩	٠,٢٩٢	٠,٣٣٣	٠,٣٣٣	٠,٣٣٣	٠,٣٦٠	-٨,٢
١٣٧	قطر	٠,٢٦٩	٠,٢٣٠	٠,٢٣٢	٠,٢٦٥	٠,٢٦٥	٠,٢٦٥	٠,٢٨٧	٦,٧
١٣٨	جمهورية كوريا	٢,٠٣٩	١,٧٥٦	١,٧٧٥	٢,٠٢٤	٢,٠٢٣	٢,٠٢٧	٢,١٨٨	٧,٣
١٣٩	جمهورية مولدوفا	٠,٠٠٤	٠,٠١١	٠,٠١٠	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	-٢٥,٠
١٤٠	رومانيا	٠,١٨٤	٠,٢٤٣	٠,٢٢٧	٠,١٩٣	٠,١٩٣	٠,١٩٣	٠,١٩٧	٧,١
١٤١	الاتحاد الروسي	٣,٠٨٨	٢,٤٠٧	٢,٣٤١	٢,٦٦٩	٢,٦٦٩	٢,٦٧٣	٢,٨٨٤	-٦,٦
١٤٢	رواندا[i]	٠,٠٠٢	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠
١٤٣	سانت كيتس ونيفس	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
١٤٤	سانت لوسيا	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
١٤٥	سانت فنسنت وجزر غرينادين	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
١٤٦	ساموا	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
١٤٧	سان مارينو	٠,٠٠٣	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣	٠,٠
١٤٨	سان تومي وبرينسيبي[i]	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
١٤٩	المملكة العربية السعودية	١,١٤٦	٠,٩٤٤	٠,٩٥٥	١,٠٨٨	١,٠٨٨	١,٠٩٠	١,١٧٧	٢,٧
١٥٠	السنغال[i]	٠,٠٠٥	٠,٠٢٠	٠,٠٢٠	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٦	٢٠,٠
١٥١	صربيا	٠,٠٣٢	٠,٠٥٤	٠,٠٤٩	٠,٠٢٩	٠,٠٢٩	٠,٠٢٩	٠,٠٢٩	-٩,٤
١٥٢	سيشيل	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	١٠٠,٠
١٥٣	سيراليون[i]	٠,٠٠١	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠

	الدولة العضو	الجدول المعتمد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ (١)	الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي (٢)	التسوية المتصلة بعبء الدين (٣)	التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل (٤)	الحد الأدنى (٥)	الحد الأقصى لأقل البلدان نمواً (٦)	الحد الأقصى (٧)	الفرق بالنسبة المئوية مقارنة بجدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ (٨)
١٥٤	سنغافورة	٠,٤٤٧	٠,٣٧٢	٠,٣٧٦	٠,٤٢٩	٠,٤٢٩	٠,٤٣٠	٠,٤٦٤	٣,٨
١٥٥	سلوفاكيا	٠,١٦٠	٠,١٢٤	٠,١٢٥	٠,١٤٣	٠,١٤٣	٠,١٤٣	٠,١٥٤	-٣,٨
١٥٦	سلوفينيا	٠,٠٨٤	٠,٠٦٢	٠,٠٦٣	٠,٠٧١	٠,٠٧١	٠,٠٧٢	٠,٠٧٧	-٨,٣
١٥٧	جزر سليمان[أ]	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
١٥٨	الصومال[أ]	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
١٥٩	جنوب أفريقيا	٠,٣٦٤	٠,٤٦٢	٠,٤٤٥	٠,٣٠٠	٠,٣٠٠	٠,٣٠٠	٠,٣٠٥	-١٦,٢
١٦٠	جنوب السودان[أ]	٠,٠٠٣	٠,٠١٦	٠,٠١٥	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٣٣,٣
١٦١	إسبانيا	٢,٤٤٣	١,٧٦٥	١,٧٨٤	٢,٠٣٤	٢,٠٣٤	٢,٠٣٨	٢,١٩٨	-١٠,٠
١٦٢	سري لانكا	٠,٠٣١	٠,٠٨٩	٠,٠٨٤	٠,٠٣٦	٠,٠٣٦	٠,٠٣٦	٠,٠٣٧	١٩,٤
١٦٣	السودان[أ]	٠,٠١٠	٠,٠٨٤	٠,٠٨٢	٠,٠٢٦	٠,٠٢٦	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠
١٦٤	سورينام	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٧	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠
١٦٥	سوازيلند	٠,٠٠٢	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٥٠,٠
١٦٦	السويد	٠,٩٥٦	٠,٧٤٠	٠,٧٤٨	٠,٨٥٣	٠,٨٥٣	٠,٨٥٤	٠,٩٢٢	-٣,٦
١٦٧	سويسرا	١,١٤٠	٠,٩١٥	٠,٩٢٥	١,٠٥٥	١,٠٥٥	١,٠٥٧	١,١٤٠	٠,٠
١٦٨	الجمهورية العربية السورية	٠,٠٢٤	٠,٠٤٨	٠,٠٤٧	٠,٠١٦	٠,٠١٦	٠,٠١٦	٠,٠١٧	-٢٩,٢
١٦٩	طاجيكستان	٠,٠٠٤	٠,٠١٤	٠,٠١٣	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠
١٧٠	تايلند	٠,٢٩١	٠,٥٠٠	٠,٤٨٤	٠,٢٩٤	٠,٢٩٤	٠,٢٩٥	٠,٣٠٠	٣,١
١٧١	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً	٠,٠٠٧	٠,٠١٤	٠,٠١٣	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠
١٧٢	تيمور - ليشتي[أ]	٠,٠٠٣	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	-٦٦,٧
١٧٣	توغو[أ]	٠,٠٠١	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
١٧٤	تونغا	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
١٧٥	ترينيداد وتوباغو	٠,٠٣٤	٠,٠٣١	٠,٠٣١	٠,٠٣٥	٠,٠٣٥	٠,٠٣٥	٠,٠٣٨	١١,٨
١٧٦	تونس	٠,٠٢٨	٠,٠٥٧	٠,٠٥٤	٠,٠٢٥	٠,٠٢٥	٠,٠٢٦	٠,٠٢٦	-٧,١
١٧٧	تركيا	١,٠١٨	١,٠٢٩	٠,٩٧٧	٠,٩٠٦	٠,٩٠٦	٠,٩٠٧	٠,٩٢٢	-٩,٤
١٧٨	تركمانستان	٠,٠٢٦	٠,٠٤٦	٠,٠٤٦	٠,٠٣٢	٠,٠٣٢	٠,٠٣٣	٠,٠٣٣	٢٦,٩
١٧٩	توفالو[أ]	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
١٨٠	أوغندا[أ]	٠,٠٠٩	٠,٠٣٣	٠,٠٣٣	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	-١١,١
١٨١	أوكرانيا	٠,١٠٣	٠,١٩٠	٠,١٧٠	٠,٠٧٠	٠,٠٧٠	٠,٠٧٠	٠,٠٧٢	-٣٠,١

	الدولة العضو	الجدول المعتمد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ (١)	الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي (٢)	التسوية المتصلة بعبء الدين (٣)	التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل (٤)	الحد الأدنى (٥)	الحد الأقصى لأقل البلدان نموا (٦)	الحد الأقصى (٧)	الفرق بالنسبة المئوية مقارنة بجدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ (٨)
١٨٢	الإمارات العربية المتحدة	٠,٦٠٤	٠,٤٩٧	٠,٥٠٣	٠,٥٧٣	٠,٥٧٣	٠,٥٧٤	٠,٦١٩	٢,٥
١٨٣	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٤,٤٦٣	٣,٦٦٣	٣,٧٠٣	٤,٢٢٢	٤,٢٢٢	٤,٢٢٩	٤,٥٦٤	٢,٣
١٨٤	جمهورية تنزانيا المتحدة[أ]	٠,٠١٠	٠,٠٥٨	٠,٠٥٦	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠
١٨٥	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٢,٠٠٠	٢٢,٩٨٣	٢٣,٢٣٢	٢٦,٤٩١	٢٦,٤٨٧	٢٦,٥٣٤	٢٢,٠٠٠	٠,٠
١٨٦	أوروغواي	٠,٠٧٩	٠,٠٦٩	٠,٠٦٩	٠,٠٧٩	٠,٠٧٩	٠,٠٧٩	٠,٠٨٦	٨,٩
١٨٧	أوزبكستان	٠,٠٢٣	٠,٠٨١	٠,٠٨٠	٠,٠٢٩	٠,٠٢٩	٠,٠٢٩	٠,٠٢٩	٢٦,١
١٨٨	فانواتو[أ]	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
١٨٩	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	٠,٥٧١	٠,٧٠٦	٠,٦٩٢	٠,٧٨٩	٠,٧٨٩	٠,٧٩٠	٠,٨٥٤	٤٩,٦
١٩٠	فييت نام	٠,٠٥٨	٠,٢١٧	٠,٢٠٨	٠,٠٦٩	٠,٠٦٩	٠,٠٦٩	٠,٠٧٠	٢٠,٧
١٩١	اليمن[أ]	٠,٠١٠	٠,٠٤١	٠,٠٤٠	٠,٠١٢	٠,٠١٢	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠
١٩٢	زامبيا[أ]	٠,٠٠٧	٠,٠٣٢	٠,٠٣١	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٤٢,٩
١٩٣	زمبابوي	٠,٠٠٤	٠,٠١٦	٠,٠١٥	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠
		١٠٠ ٠٠٠	**١٠٠ ٠٠٠**	**١٠٠ ٠٠٠**	**١٠٠ ٠٠٠**	**١٠٠ ٠٠٠**	**١٠٠ ٠٠٠**	**١٠٠ ٠٠٠**	

(أ) بلد من أقل البلدان نموا.

.

المرفق الرابع

استعراض التغييرات من جدول لآخر بين جدول الأنصبة المقررة المعتمد في عام ٢٠١٥ للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ وتحديث عام ٢٠١٧*

الدولة العضو	الجدول الآلي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨	تحديث عام ٢٠١٧	التغير (في المائة)	الحصة في الدخل القومي الإجمالي بجدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨	تحديث عام ٢٠١٧ للحصة في الدخل القومي الإجمالي	التغير (بالنسبة المئوية)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة)	متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية للفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥			تعليقات على الفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥ (ب)
								الناتج المحلي الإجمالي		معامل انكماش الأسعار الضمني (أ)	
								الاسمي (بدولارات الولايات المتحدة)	الحقيقي	بدولارات الولايات المتحدة	بالعملة الوطنية
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)
العالم							**١٠ ٤٨٣**	**٣,٧**	**٢,٨**	**٠,٩**	...	
١ أفغانستان	٠,٠٠٦	٠,٠٠٧	١٦,٧	٠,٠٢٦	٠,٠٢٨	٨,٦	٦٧٨	٨,٨	٥,٤	٣,٢	٦,٦	
٢ ألبانيا	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠	٠,٠١٨	٠,٠١٦	-٦,٤	٤ ٣٠٠	-٠,٧	٢,٢	-٢,٩	١,٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
٣ الجزائر	٠,١٦١	٠,١٥١	-٦,٢	٠,٢٦٧	٠,٢٥٤	-٥,١	٤ ٩٨٤	٣,١	٣,٤	-٠,٣	٥,٣	
٤ أندورا	٠,٠٠٦	٠,٠٠٥	-١٦,٧	٠,٠٠٥	٠,٠٠٤	-١٠,٦	٤٢ ٤٠٣	-٤,٣	-١,٤	-٢,٩	٠,٨	
٥ أنغولا	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠	٠,١٤٨	٠,١٥٤	٤,٣	٤ ٩٠٧	٩,٠	٤,٨	٤,٠	١١,٤	
٦ أنتيغوا وبربودا	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	-٠,٢	١٣ ٤٥٤	١,٨	٠,٥	١,٣	١,٣	
٧ الأرجنتين	٠,٨٩٢	٠,٩١٦	٢,٧	٠,٧٥٢	٠,٧٥٩	١,٠	١٣ ٤٢٥	١١,٠	٢,٨	٧,٩	٢٥,٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
٨ أرمينيا	٠,٠٠٦	٠,٠٠٧	١٦,٧	٠,٠١٥	٠,٠١٥	١,٦	٣ ٨٢١	٢,٢	٤,٠	-١,٧	٢,٩	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
٩ أستراليا	٢,٣٣٧	٢,٢٥٢	-٣,٦	١,٩١٠	١,٨٠٨	-٥,٣	٥٨ ٣٥٢	٣,٤	٢,٦	٠,٨	١,٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٠ النمسا	٠,٧٢٠	٠,٦٨٤	-٥,٠	٠,٥٨٨	٠,٥٤٩	-٦,٧	٤٨ ٦٩١	-٠,٩	١,٢	-٢,١	١,٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨

(أ) يحسب معامل الانكماش الضمني بوصفه الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحالية مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

(ب) لا توجد أي إشارة عند تقديم البلد بياناتٍ وفقا لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

* يشير ''تحديث عام ٢٠١٧'' إلى تحديث جدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ باستخدام البيانات المتاحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥.

	الدولة العضو	الجدول الآلي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨	تحديث عام ٢٠١٧	التغير (في المائة)	الحصة في الدخل القومي الإجمالي بجدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨	تحديث عام ٢٠١٧ للحصة في الدخل القومي الإجمالي	التغير (بالنسبة المئوية)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة)	متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية للفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥			تعليقات على الفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥ (ب)
									الناتج المحلي الإجمالي		معامل انكماش الأسعار الضمني (أ)	
									الإسمي (بدولارات الولايات المتحدة)	الحقيقي	بدولارات الولايات المتحدة	بالعملة الوطنية
		(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)
١١	أذربيجان	٠,٠٦٠	٠,٠٥٩	-١,٧	٠,٠٨٥	٠,٠٨٤	-٠,٦	٦ ٦٦٥	٣,١	٢,٤	٠,٧	٤,٨	
١٢	جزر البهاما	٠,٠١٤	٠,٠١٣	-٧,١	٠,٠١١	٠,٠١١	-٣,٦	٢١ ٤٠٢	٢,١	٠,٥	١,٦	١,٦	
١٣	البحرين	٠,٠٤٤	٠,٠٤٩	١١,٤	٠,٠٣٦	٠,٠٣٩	٨,٦	٢٢ ٠٦٣	٥,٢	٣,٨	١,٤	١,٤	
١٤	بنغلاديش	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠	٠,٢٠٥	٠,٢٤٣	١٨,٣	١ ١٦٢	١١,٣	٦,٣	٤,٧	٦,٩	
١٥	بربادوس	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	-٥,١	١٤ ٨٧٥	-٠,٨	٠,٤	-١,٢	-١,٢	
١٦	بيلاروس	٠,٠٥٦	٠,٠٥٤	-٣,٦	٠,٠٨٦	٠,٠٨٤	-١,٨	٦ ٧٠٦	١,٨	٢,٢	-٠,٥	٣٣,٠	
١٧	بلجيكا	٠,٨٨٥	٠,٨٤٠	-٥,١	٠,٧٢٤	٠,٦٧٤	-٦,٨	٤٥ ٤٨٣	-١,٠	١,٣	-٢,٣	١,٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٨	بليز	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	-٠,٤	٤ ٣٦٤	٤,٣	٢,٦	١,٦	١,٦	
١٩	بنن	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠	٠,٠١٠	٠,٠١١	١٠,٥	٨٣١	٣,٠	٤,٧	-١,٦	٢,١	
٢٠	بوتان	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٥,٥	٢ ٣٤١	٨,٦	٦,٢	٢,٢	٧,٢	
٢١	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	٠,٠١٢	٠,٠١٥	٢٥,٠	٠,٠٣٣	٠,٠٣٨	١٥,٢	٢ ٧٣٠	١١,٣	٥,٣	٥,٨	٥,٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨. وحدثت زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقارنة بنموه في العالم.
٢٢	البوسنة والهرسك	٠,٠١٣	٠,٠١١	-١٥,٤	٠,٠٢٥	٠,٠٢٤	-٦,٦	٤ ٦٤٨	-١,٣	١,٢	-٢,٥	١,٢	
٢٣	بوتسوانا	٠,٠١٤	٠,٠١٤	٠,٠	٠,٠١٩	٠,٠١٩	-٠,٣	٦ ٦٩٦	٥,٦	٥,٣	٠,٣	٦,٣	
٢٤	البرازيل	٣,٨٢٣	٣,٢٣٤	-١٥,٤	٣,١٩٦	٢,٩٥٦	-٧,٥	١٠ ٨٨١	١,٠	١,٥	-٠,٥	٨,٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
٢٥	بروني دار السلام	٠,٠٢٩	٠,٠٢٧	-٦,٩	٠,٠٢٤	٠,٠٢١	-١٠,٧	٣٨ ٩٧٨	١,٤	٠,٣	١,١	٠,١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
٢٦	بلغاريا	٠,٠٤٥	٠,٠٤٥	٠,٠	٠,٠٧٣	٠,٠٧٠	-٣,١	٧ ٣٢٩	-٠,٩	١,٣	-٢,٢	١,٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
٢٧	بوركينا فاسو	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٢,١	٦٥١	٤,٨	٦,٠	-١,١	٢,٧	
٢٨	بوروندي	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٨,٧	٢٤٠	٧,٥	٣,١	٤,٢	٨,٦	

	الدولة العضو	الجدول الآلي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨	تحديث عام ٢٠١٧	التغير (في المائة)	الحصة في الدخل القومي الإجمالي بجدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨	تحديث عام ٢٠١٧ للحصة في الدخل القومي الإجمالي	التغير (بالنسبة المئوية)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة)	الناتج المحلي الإجمالي: متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية للفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥		معامل انكماش الأسعار الضمني[أ]: متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية للفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥		تعليقات على الفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥[ب]
									الإسمي (بدولارات الولايات المتحدة)	الحقيقي	بدولارات الولايات المتحدة	بالعملة الوطنية	
		(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)
٢٩	كابو فيردي	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	-٧,٤	٣ ٣٣٤	-١,١	١,٨	-٢,٨	٠,٩	
٣٠	كمبوديا	٠,٠٠٤	٠,٠٠٥	٢٥,٠	٠,٠١٧	٠,٠٢٠	١٤,٦	٩٧٩	٩,٦	٧,٠	٢,٥	٢,٢	حدثت زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنموه في العالم.
٣١	الكاميرون	٠,٠١٠	٠,٠١١	١٠,٠	٠,٠٣٦	٠,٠٣٨	٦,٣	١ ٢٧٢	٣,٣	٤,٩	-١,٥	٢,٣	
٣٢	كندا	٢,٩٢١	٢,٨١٥	-٣,٦	٢,٣٨٨	٢,٢٦٠	-٥,٣	٤٨ ٢٢٦	٢,١	٢,٣	-٠,٢	١,٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
٣٣	جمهورية أفريقيا الوسطى	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٣	٠,٠٠٢	-١٧,٥	٣٧٣	-٣,٦	-٥,١	١,٧	٥,٥	
٣٤	تشاد	٠,٠٠٥	٠,٠٠٤	-٢٠,٠	٠,٠١٧	٠,٠١٥	-١٢,٨	٨٣٠	١,١	٩,٤	-٧,٦	-٤,٠	
٣٥	شيلي	٠,٣٩٩	٠,٤٠٦	١,٨	٠,٣٢٦	٠,٣٢٦	-٠,١	١٣ ٩٥٣	٥,٨	٤,٢	١,٥	٤,٢	
٣٦	الصين	٧,٩٢١	١٠,٨٠٨	٣٦,٤	١١,٧٦٠	١٣,٩٢٥	١٨,٤	٧ ٥٣٠	١٣,١	٧,٧	٥,٠	٥,٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وبيانات منقحة للحسابات القومية. وحدثت زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنموه في العالم.
٣٧	كولومبيا	٠,٣٢٢	٠,٣١٦	-١,٩	٠,٤٥٢	٠,٤٤٣	-١,٩	٧ ٠٣٨	٣,٨	٤,٥	-٠,٧	٣,٤	
٣٨	جزر القمر	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	-٩٤,٥	١ ٥٠٠	١,١	٤,٢	-٣,٠	٠,٨	
٣٩	الكونغو	٠,٠٠٦	٠,٠٠٥	-١٦,٧	٠,٠١٦	٠,٠١٤	-١١,٧	٢ ٣٣٥	-١,٦	٤,٥	-٥,٨	-٢,٢	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨
٤٠	كوستاريكا	٠,٠٤٧	٠,٠٥٦	١٩,١	٠,٠٥٧	٠,٠٦٢	٨,٦	٩ ٨٩١	٩,٦	٣,٨	٥,٦	٤,٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
٤١	كوت ديفوار	٠,٠٠٩	٠,٠١١	٢٢,٢	٠,٠٣٤	٠,٠٣٩	١٤,١	١ ٣٣٨	٤,٨	٥,٨	-١,٠	٢,٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨
٤٢	كرواتيا	٠,٠٩٩	٠,٠٩٠	-٩,١	٠,٠٨١	٠,٠٧٢	-١١,٦	١٢ ٦٨٢	-٤,١	-٠,٧	-٣,٥	٠,٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
٤٣	كوبا	٠,٠٦٥	٠,٠٧٣	١٢,٣	٠,٠٩٧	٠,١٠٣	٥,٦	٦ ٨٠٩	٥,٨	٢,٧	٣,٠	٣,٠	
٤٤	قبرص	٠,٠٤٣	٠,٠٣٧	-١٤,٠	٠,٠٣٥	٠,٠٣٠	-١٤,٦	٢٥ ٨٦٦	-٤,٦	-١,٣	-٣,٤	٠,٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨

	الدولة العضو	الجدول الآلي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨	تحديث عام ٢٠١٧	التغير (في المائة)	الحصة في الدخل القومي الإجمالي بجدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨	تحديث عام ٢٠١٧ للحصة في الدخل القومي الإجمالي	التغير (بالنسبة المئوية)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة)	متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية للفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥		تعليقات على الفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥ (ب)
									الناتج المحلي الإجمالي	معامل انكماش الأسعار الضمني (أ)	
									الإسمي (بدولارات الولايات المتحدة)	الحقيقي	بدولارات الولايات المتحدة	بالعملة الوطنية	
		(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)
٤٥	تشيكيا	٠,٣٤٤	٠,٣١٥	-٨,٤	٠,٢٨١	٠,٢٥٣	-١٠,٠	١٨ ٠٨٧	-١,٧	١,٧	-٣,٤	٠,٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
٤٦	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٠,٠٠٥	٠,٠٠٦	٢٠,٠	٠,٠٢١	٠,٠٢٢	١,٣	٦٥٩	٥,٢	٠,٤	٤,٧	٠,٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨
٤٧	جمهورية الكونغو الديمقراطية	٠,٠٠٨	٠,٠٠٩	١٢,٥	٠,٠٣٥	٠,٠٤٠	١٤,٥	٤١٢	١٢,٨	٧,٧	٤,٧	٧,١	
٤٨	الدانمرك	٠,٥٨٤	٠,٥٥٦	-٤,٨	٠,٤٧٧	٠,٤٤٧	-٦,٤	٥٩ ٧٨٤	-١,١	١,٣	-٢,٣	١,٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
٤٩	جيبوتي	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٨,٩	١ ٨٠٧	٩,٤	٥,٠	٤,١	٤,١	
٥٠	دومينيكا	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	-٣,٢	٦ ٨٢٣	٠,٤	١,١	-٠,٦	-٠,٦	
٥١	الجمهورية الدومينيكية	٠,٠٤٦	٠,٠٤٨	٤,٣	٠,٠٧٧	٠,٠٧٩	٢,٣	٥ ٧٧١	٥,٨	٥,٤	٠,٣	٤,١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
٥٢	إكوادور	٠,٠٦٧	٠,٠٧٨	١٦,٤	٠,١١٢	٠,١٢٣	٩,٣	٥ ٨٨٣	٨,٢	٤,٣	٣,٧	٣,٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
٥٣	مصر	٠,١٥٢	٠,١٨٠	١٨,٤	٠,٣٤٧	٠,٣٩٤	١٣,٤	٣ ٣٦٦	٩,٠	٢,٩	٦,٠	١١,٩	
٥٤	السلفادور	٠,٠١٤	٠,٠١٤	٠,٠	٠,٠٣١	٠,٠٣١	-٠,٤	٣ ٨٦٢	٣,٨	١,٩	١,٩	١,٩	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨
٥٥	غينيا الاستوائية	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠	٠,٠١٧	٠,٠١٤	-١٧,٧	١٢ ٩٢٢	-١,٤	-١,٢	-٠,٢	٣,٧	
٥٦	إريتريا	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٤	٠,٠٠٥	٢٩,٧	٧٣٥	١٧,١	٥,١	١١,٤	١٠,٩	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨
٥٧	إستونيا	٠,٠٣٨	٠,٠٣٨	٠,٠	٠,٠٣١	٠,٠٣٠	-١,٠	١٧ ٤٠٤	٢,٢	٣,٣	-١,٠	٢,٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
٥٨	إثيوبيا	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠	٠,٠٥٧	٠,٠٤٩	-١٣,٨	٣٨٩	١٣,٦	١٠,٥	٢,٨	١٢,٨	
٥٩	فيجي	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٦,٤	٤ ٥٥٠	٧,٣	٣,٥	٣,٧	٤,٩	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
٦٠	فنلندا	٠,٤٥٦	٠,٤٣٠	-٥,٧	٠,٣٧٣	٠,٣٤٥	-٧,٤	٤٧ ٦٩٠	-١,٣	٠,٥	-١,٨	٢,٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
٦١	فرنسا	٤,٨٥٩	٤,٥٣٨	-٦,٦	٣,٩٧٢	٣,٦٤٣	-٨,٣	٤١ ٥٢٩	-١,٨	١,١	-٢,٩	٠,٩	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨

الدولة العضو	الجدول الآلي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨	تحديث عام ٢٠١٧	التغير (في المائة)	الحصة في الدخل القومي الإجمالي بجدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨	تحديث عام ٢٠١٧ للحصة في الدخل القومي الإجمالي	التغير (بالنسبة المئوية)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة)	الناتج المحلي الإجمالي: متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية للفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥		معامل انكماش الأسعار الضمني[أ]: متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية للفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥		تعليقات على الفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥[ب]
								الإسمي (بدولارات الولايات المتحدة)	الحقيقي	بدولارات الولايات المتحدة	بالعملة الوطنية	
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)
٦٢ غابون	٠,٠١٧	٠,٠١٦	-٥,٩	٠,٠٢٠	٠,٠١٩	-٢,٧	٨ ٧٤٤	٢,٧	٥,٦	-٢,٧	١,٠	
٦٣ غامبيا	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	-٦,١	٤٦٨	٠,٨	٣,٠	-٢,٢	٥,٧	
٦٤ جورجيا	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠	٠,٠٢٠	٠,٠٢٠	-١,٣	٣ ٦٤٥	٤,٤	٥,١	-٠,٦	٤,٦	
٦٥ ألمانيا	٦,٣٨٩	٦,١٥٧	-٣,٦	٥,٢٢٢	٤,٩٤٣	-٥,٣	٤٦ ٢٢٢	-٠,٣	٢,٠	-٢,٢	١,٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
٦٦ غانا	٠,٠١٦	٠,٠١٥	-٦,٣	٠,٠٥٣	٠,٠٥١	-٣,٨	١ ٤٦٤	٦,١	٧,٧	-١,٤	١٦,١	
٦٧ اليونان	٠,٤٧١	٠,٣٩٠	-١٧,٢	٠,٣٨٥	٠,٣١٣	-١٨,٦	٢١ ٣٤٥	-٨,٤	-٤,٢	-٤,٤	-٠,٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
٦٨ غرينادا	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٢,٦	٧ ٩١٣	٣,٥	١,٦	١,٨	١,٨	
٦٩ غواتيمالا	٠,٠٢٨	٠,٠٣٢	١٤,٣	٠,٠٦٥	٠,٠٧٢	١٠,٥	٣ ٤٣٨	٩,١	٣,٧	٥,٣	٤,٢	
٧٠ غينيا	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣	٥٠,٠	٠,٠٠٨	٠,٠١٠	٢٩,٢	٦٤٧	٤,٨	٣,٦	١,١	٨,٨	يقترب التقييم من الحد الأدنى.
٧١ غينيا - بيساو	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	-٢,٥	٥٦٨	٢,٨	٣,٢	-٠,٣	٣,٥	
٧٢ غيانا	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٦,٧	٣ ٨٨٧	٨,٤	٤,٤	٣,٨	٤,٠	
٧٣ هايتي	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠	٠,٠١١	٠,٠١١	٢,٦	٨٠٣	٥,٠	٢,٢	٢,٨	٦,٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨
٧٤ هندوراس	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠	٠,٠٢٣	٠,٠٢٣	٢,٣	٢ ٢٤٤	٥,٧	٣,٥	٢,١	٤,٦	
٧٥ هنغاريا	٠,١٦١	٠,٢١٠	٣٠,٤	٠,١٨١	٠,١٦٨	-٦,٩	١٢ ٧٩٢	-١,١	١,٧	-٢,٧	٢,٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وأعاد البنك الدولي تصنيف البلد في فئة البلدان المرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتخطّى البلد العتبة التسوية سواء في فترة الأساس البالغة ٣ سنوات (توجد حاليا فوق العتبة من حيث كل من فترتي الأساس الثلاثية والسداسية).
٧٦ أيسلندا	٠,٠٢٣	٠,٠٢٥	٨,٧	٠,٠١٨	٠,٠٢٠	١٠,٠	٤٦ ٨٨٥	٤,٥	١,٧	٢,٨	٣,٩	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
٧٧ الهند	٠,٧٣٧	٠,٧٧٨	٥,٦	٢,٤١١	٢,٥١٤	٤,٣	١ ٤٧٧	٨,٧	٧,٤	١,٣	٦,١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨

	الدولة العضو	الجدول الآلي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ (١)	تحديث عام ٢٠١٧ (٢)	التغير (في المائة) (٣)	الحصة في الدخل القومي الإجمالي بجدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ (٤)	تحديث عام ٢٠١٧ للحصة في الدخل القومي الإجمالي (٥)	متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية للفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥: التغير (بالنسبة المئوية) (٦)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة) (٧)	الناتج المحلي الإجمالي: الإسمي (بدولارات الولايات المتحدة) (٨)	الناتج المحلي الإجمالي: الحقيقي (٩)	معامل انكماش الأسعار الضمني[أ]: بدولارات الولايات المتحدة (١٠)	معامل انكماش الأسعار الضمني[أ]: بالعملة الوطنية (١١)	تعليقات على الفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥[ب] (١٢)
٧٨	إندونيسيا	٠,٥٠٤	٠,٥٠٠	-٠,٨	١,١٣٤	١,١٣١	-٠,٣	٣ ٣٨١	٧,٠	٥,٦	١,٣	٥,٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
٧٩	إيران (جمهورية - الإسلامية)	٠,٤٧١	٠,٤٠٥	-١٤,٠	٠,٦٦٨	٠,٦٠٦	-٩,٣	٥ ٨٩٤	٠,٠	١,١	-١,١	١٨,٤	
٨٠	العراق	٠,١٢٩	٠,١٣٤	٣,٩	٠,٢٣٠	٠,٢٣٨	٣,١	٥ ٢٠٤	٩,٦	٨,١	١,٤	١,٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨
٨١	أيرلندا	٠,٣٣٥	٠,٣٤٣	٢,٤	٠,٢٧٣	٠,٢٧٥	٠,٦	٤٤ ٤٢٥	٣,١	٥,٧	-٢,٥	١,٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
٨٢	إسرائيل	٠,٤٣٠	٠,٤٦٨	٨,٨	٠,٣٥١	٠,٣٧٦	٧,٠	٣٦ ١١٣	٦,٣	٣,٩	٢,٤	٢,٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
٨٣	إيطاليا	٣,٧٤٨	٣,٤٠٠	-٩,٣	٣,٠٦٣	٢,٧٣٠	-١٠,٩	٣٤ ٤١٨	-٣,٠	-٠,٣	-٢,٧	١,٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
٨٤	جامايكا	٠,٠٠٩	٠,٠٠٩	٠,٠	٠,٠١٩	٠,٠١٨	-٥,٢	٤ ٩٥٩	٢,٧	٠,٣	٢,٤	٧,٤	
٨٥	اليابان	٩,٦٨٠	٨,٧١٨	-٩,٩	٧,٩١٢	٧,٠٠٣	-١١,٥	٤١ ٥٣٧	-٢,٩	١,٥	-٤,٤	-٠,٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
٨٦	الأردن	٠,٠٢٠	٠,٠٢٢	١٠,٠	٠,٠٤١	٠,٠٤٤	٨,٨	٤ ٦٢٧	٧,٩	٢,٦	٥,١	٥,١	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨
٨٧	كازاخستان	٠,١٩١	٠,٢١٤	١٢,٠	٠,٢٢٨	٠,٢٤٥	٧,٦	١٠ ٧٦٤	٧,٩	٥,١	٢,٦	٩,٨	
٨٨	كينيا	٠,٠١٨	٠,٠٢٢	٢٢,٢	٠,٠٦٤	٠,٠٧٤	١٦,٢	١ ٢٦٤	٩,٤	٦,٠	٣,٢	٧,٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
٨٩	كيريباس	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	١٩,٤	٢ ٨٤٢	٣,٧	٢,٦	١,٠	١,٧	
٩٠	الكويت	٠,٢٨٥	٠,٢٦٩	-٥,٦	٠,٢٣٣	٠,٢١٦	-٧,٤	٤٤ ٩٦٦	١,٢	٢,٨	-١,٥	-٠,٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨
٩١	قيرغيزستان	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠	٠,٠٠٨	٠,٠٠٩	٤,٢	١ ١٢٨	٥,٨	٣,٨	١,٩	٩,٠	
٩٢	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٠,٠٠٣	٠,٠٠٤	٣٣,٣	٠,٠١١	٠,٠١٤	٢٠,٨	١ ٥٤٤	١٤,٥	٧,٩	٦,٢	٥,٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وبيانات منقحة للحسابات القومية. وحدثت زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنموه في العالم.
٩٣	لاتفيا	٠,٠٥٠	٠,٠٤٨	-٤,٠	٠,٠٤١	٠,٠٣٨	-٦,٦	١٤ ٣٣٨	٠,٥	٢,٣	-١,٧	٢,٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
٩٤	لبنان	٠,٠٤٦	٠,٠٤٥	-٢,٢	٠,٠٥٨	٠,٠٦٠	٤,٠	٨ ٥١٦	٥,٩	٣,٠	٢,٩	٢,٩	

الدولة العضو	الجدول الآلي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ (١)	تحديث عام ٢٠١٧ (٢)	التغير (في المائة) (٣)	الحصة في الدخل القومي الإجمالي بجدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ (٤)	تحديث عام ٢٠١٧ للحصة في الدخل القومي الإجمالي (٥)	التغير (بالنسبة المئوية) (٦)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة) (٧)	متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية للفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥			تعليقات على الفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥ (ب)
								الناتج المحلي الإجمالي		معامل انكماش الأسعار الضمني (أ)	
								الإسمي (بدولارات الولايات المتحدة) (٨)	الحقيقي (٩)	بدولارات الولايات المتحدة (١٠)	بالعملة الوطنية (١١)	(١٢)
٩٥ ليسوتو	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	-٦,٧	١ ٢٨٧	٢,٧	٤,٦	-١,٨	٥,١	
٩٦ ليبريا	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٧,٩	٣٦٨	١٢,٣	٥,٦	٦,٤	٦,٤	
٩٧ ليبيا	٠,١٢٥	٠,٠٧٣	-٤١,٦	٠,١٠٢	٠,٠٧٨	-٢٤,٠	٩ ٣٣٠	-١٠,٩	-١٨,٣	٩,١	١٠,٩	تخطّى البلد العتبة سواء في فترة الأساس البالغة ٣ سنوات أو فترة الأساس البالغة ٦ سنوات. وهناك انخفاض حاد في الناتج المحلي الإجمالي.
٩٨ ليختنشتاين	٠,٠٠٧	٠,٠٠٨	١٤,٣	٠,٠٠٦	٠,٠٠٧	١٢,٤	١٣٧ ٩٧٦	٤,٠	٢,١	١,٩	-٠,٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
٩٩ ليتوانيا	٠,٠٧٢	٠,٠٧١	-١,٤	٠,٠٥٩	٠,٠٥٧	-٣,٢	١٤ ٦١٣	١,٧	٣,٤	-١,٦	٢,١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٠٠ لكسمبرغ	٠,٠٦٤	٠,٠٦٧	٤,٧	٠,٠٥٣	٠,٠٥٤	٢,٥	٧٤ ٣٦١	٢,٠	٣,٤	-١,٣	٢,٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٠١ مدغشقر	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠	٠,٠١٣	٠,٠١٣	-٣,٢	٤٢٦	٢,٢	٢,٢	-٠,١	٦,٩	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨
١٠٢ ملاوي	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠	٠,٠٠٩	٠,٠٠٨	-١٢,٢	٣٥٠	٠,٦	٤,٦	-٣,٨	١٨,٨	
١٠٣ ماليزيا	٠,٣٢٢	٠,٣٥٠	٨,٧	٠,٣٨٤	٠,٤٠٠	٤,٢	١٠ ٢٠٨	٦,٦	٥,٦	٠,٩	٢,٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٠٤ ملديف	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣	٥٠,٠	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	١٧,٧	٧ ٣٣٨	٨,١	٥,٣	٢,٧	٥,٩	يقترب التقييم من الحد الأدنى.
١٠٥ مالي	٠,٠٠٣	٠,٠٠٤	٣٣,٣	٠,٠١٣	٠,٠١٧	٢٦,١	٧٦٣	٤,٣	٨,٧	-٤,١	-٠,٤	حدثت زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنموه في العالم.
١٠٦ مالطة	٠,٠١٦	٠,٠١٦	٠,٠	٠,٠١٣	٠,٠١٣	٠,٩	٢٣ ١٧٩	٢,٣	٣,٧	-١,٤	٢,٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٠٧ جزر مارشال	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	-٤,١	٤ ٣٧٤	٢,٧	١,٩	٠,٨	٠,٨	
١٠٨ موريتانيا	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٤,٨	١ ٣٢٧	٥,٤	٤,٨	٠,٦	٤,٣	
١٠٩ موريشيوس	٠,٠١٢	٠,٠١١	-٨,٣	٠,٠١٥	٠,٠١٦	٠,٤	٩ ٢٥٢	٤,٥	٣,٦	٠,٩	٢,٥	
١١٠ المكسيك	١,٤٣٥	١,٣٦٨	-٤,٧	١,٥٩٢	١,٥٥٦	-٢,٢	٩ ٤٥١	٤,٢	٣,٢	٠,٩	٣,٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١١١ ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	١,٥	٣ ٣٥٩	١,٧	٠,١	١,٥	١,٥	

الدولة العضو	الجدول الآلي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨	تحديث عام ٢٠١٧	التغير (في المائة)	الحصة في الدخل القومي الإجمالي بجدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨	تحديث عام ٢٠١٧ للحصة في الدخل القومي الإجمالي	التغير (بالنسبة المئوية)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة)	متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية للفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥			تعليقات على الفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥ (ب)
								الناتج المحلي الإجمالي		معامل انكماش الأسعار الضمني (أ)	
								الإسمي (بدولارات الولايات المتحدة)	الحقيقي	بدولارات الولايات المتحدة	بالعملة الوطنية
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)
١١٢ موناكو	٠,٠١٠	٠,٠١١	١٠,٠	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٢	١٧٠ ٦٢٣	٢,٣	٥,٤	٢,٩-	٠,٨	
١١٣ منغوليا	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠	٠,٠١٤	٠,٠١٤	٥,١	٣ ٧٣٧	١٤,١	٩,٥	٤,٢	٩,٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١١٤ الجبل الأسود	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٤,٤-	٧ ٠٤٦	٠,٦-	٢,١	٢,٦-	١,١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١١٥ المغرب	٠,٠٥٤	٠,٠٥٦	٣,٧	٠,١٣٢	٠,١٣٥	٢,١	٣ ٠٣٦	١,٣	٣,٩	٢,٥-	٠,٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١١٦ موزامبيق	٠,٠٠٤	٠,٠٠٥	٢٥,٠	٠,٠١٩	٠,٠٢٠	٦,٤	٥٦٢	٥,٢	٧,٠	١,٧-	٤,٦	حدثت زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنموه في العالم.
١١٧ ميانمار	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠	٠,٠٧٣	٠,٠٧٩	٨,٠	١ ١٢١	١١,٧	٧,٩	٣,٥	٥,٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨
١١٨ ناميبيا	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠	٠,٠١٦	٠,٠١٦	١,٠-	٥ ١٦١	٤,٤	٥,٦	١,١-	٥,٨	
١١٩ ناورو	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٣٦,٨	١٧ ٧٠٩	٢٥,٧	١٨,٥	٦,١	٦,٨	
١٢٠ نيبال	٠,٠٠٦	٠,٠٠٧	١٦,٧	٠,٠٢٦	٠,٠٢٧	٥,٥	٧٢٦	٧,٤	٤,١	٣,٢	٨,٠	
١٢١ هولندا	١,٤٨٢	١,٣٩٣	٦,٠-	١,٢١١	١,١١٨	٧,٦-	٥٠ ٠٨٤	٢,٢-	٠,٩	٣,٠-	٠,٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٢٢ نيوزيلندا	٠,٢٦٨	٠,٢٨٦	٦,٧	٠,٢١٩	٠,٢٢٩	٤,٩	٣٨ ٦٧٠	٦,١	٢,٣	٣,٧	١,٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٢٣ نيكاراغوا	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠	٠,٠١٣	٠,٠١٥	١٣,٨	١ ٨٣٤	٧,٢	٤,٨	٢,٢	٧,٣	
١٢٤ النيجر	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠	٠,٠٠٩	٠,٠١٠	٤,٦	٣٨٨	٤,٨	٦,٤	١,٥-	٢,٣	
١٢٥ نيجيريا	٠,٢٠٩	٠,٢٦٢	٢٥,٤	٠,٥٣٨	٠,٦٢٩	١٦,٨	٢ ٧٢٢	١٠,٤	٥,٢	٥,٠	٩,٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وحدثت زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنموه في العالم.
١٢٦ النرويج	٠,٨٤٩	٠,٧٩٩	٥,٩-	٠,٦٩٤	٠,٦٤٢	٧,٥-	٩٤ ٨٤٤	٠,٠	١,٥	١,٤-	٢,٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٢٧ عمان	٠,١١٣	٠,١١٧	٣,٥	٠,٠٩٢	٠,٠٩٤	٢,٠	١٧ ٩٠٥	٦,٣	٤,٢	٢,٠	٢,٠	
١٢٨ باكستان	٠,٠٩٣	٠,١٠٦	١٤,٠	٠,٣١٧	٠,٣٤٥	٩,١	١ ٤٢٩	٨,٤	٤,١	٤,٢	٨,٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨

الدولة العضو	الجدول الآلي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ (١)	تحديث عام ٢٠١٧ (٢)	التغير (في المائة) (٣)	الحصة في الدخل القومي الإجمالي بجدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ (٤)	تحديث عام ٢٠١٧ للحصة في الدخل القومي الإجمالي (٥)	التغير (بالنسبة المئوية) (٦)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة) (٧)	متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية للفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥			تعليقات على الفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥ (ب)
								الناتج المحلي الإجمالي		معامل انكماش الأسعار الضمني (أ)	
								الإسمي (بدولارات الولايات المتحدة) (٨)	الحقيقي (٩)	بدولارات الولايات المتحدة (١٠)	بالعملة الوطنية (١١)	(١٢)
١٢٩ بالاو	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٤,٦	١٠ ١٠١	٤,٨	١,٤	٣,٣	٣,٣	
١٣٠ بنما	٠,٠٣٤	٠,٠٣٩	١٤,٧	٠,٠٤٣	٠,٠٥٦	٢٩,١	١١ ٠٥٩	١١,٩	٧,٥	٤,٠	٤,٠	
١٣١ بابوا غينيا الجديدة	٠,٠٠٤	٠,٠٠٩	١٢٥,٠	٠,٠١٧	٠,٠٢٦	٥٧,٢	٢ ٦٩٥	١٠,٨	٦,٠	٤,٥	٤,٦	حدثت زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنموه في العالم.
١٣٢ باراغواي	٠,٠١٤	٠,٠١٦	١٤,٣	٠,٠٣٢	٠,٠٣٥	٨,٦	٤ ٠٤٥	٩,٧	٦,٢	٣,٣	٤,١	
١٣٣ بيرو	٠,١٣٦	٠,١٥١	١١,٠	٠,٢٢٧	٠,٢٤١	٦,٤	٥ ٩٢٥	٧,٩	٥,٤	٢,٤	٣,٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٣٤ الفلبين	٠,١٦٥	٠,١٩٢	١٦,٤	٠,٣٩٣	٠,٤٣١	٩,٦	٣ ٣١٣	٩,٦	٦,٢	٣,٣	٢,٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٣٥ بولندا	٠,٨٤١	٠,٨١٦	٣,٠-	٠,٦٨٧	٠,٦٥٥	٤,٧-	١٢ ٧٨١	١,٤	٣,١	١,٧-	١,٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٣٦ البرتغال	٠,٣٩٢	٠,٣٦٠	٨,٢-	٠,٣٢٠	٠,٢٨٩	٩,٩-	٢٠ ٨٣٧	٣,٣-	٠,٥-	٢,٩-	٠,٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٣٧ قطر	٠,٢٦٩	٠,٢٨٧	٦,٧	٠,٢٢٠	٠,٢٣٠	٤,٦	٨٢ ٤٧٥	٩,٣	٧,٦	١,٦	١,٦	
١٣٨ جمهورية كوريا	٢,٠٣٩	٢,١٨٨	٧,٣	١,٦٦٦	١,٧٥٦	٥,٤	٢٦ ٥٣٠	٧,٣	٣,٥	٣,٦	١,٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٣٩ جمهورية مولدوفا	٠,٠٠٤	٠,٠٠٣	٢٥,٠-	٠,٠١١	٠,٠١١	١,٩-	١ ٩٥٦	٢,٩	٤,٤	١,٤-	٧,٧	يقترب التقييم من الحد الأدنى.
١٤٠ رومانيا	٠,١٨٤	٠,١٩٧	٧,١	٠,٢٥١	٠,٢٤٣	٣,٢-	٩ ٢٦٠	١,٠	١,٨	٠,٨-	٣,٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٤١ الاتحاد الروسي	٣,٠٨٨	٢,٨٨٤	٦,٦-	٢,٥٢٤	٢,٤٠٧	٤,٦-	١٢ ٦٥٠	١,٤	١,٧	٠,٣-	١١,١	أعيد تصنيف البلد في فئة البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى وأصبح الآن يستفيد من تسوية عبء الديون.
١٤٢ رواندا	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠	٠,٠٠٩	٠,٠١٠	٦,٩	٦٦٠	٧,٣	٧,١	٠,٢	٤,٢	
١٤٣ سانت كيتس ونيفس	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٥,٨	١٤ ٤٣٢	٣,٣	٢,٥	٠,٧	٠,٧	
١٤٤ سانت لوسيا	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٤-	٦ ٧٧٣	٣,٥	٠,١	٣,٥	٣,٥	

الدولة العضو	الجدول الآلي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ (١)	تحديث عام ٢٠١٧ (٢)	التغير (في المائة) (٣)	الحصة في الدخل القومي الإجمالي بجدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ (٤)	تحديث عام ٢٠١٧ للحصة في الدخل القومي الإجمالي (٥)	التغير (بالنسبة المئوية) (٦)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة) (٧)	متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية للفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥			تعليقات على الفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥ (ب) (١٢)
								الناتج المحلي الإجمالي		معامل انكماش الأسعار الضمني (أ)	
								الحقيقي (٩)	الإسمي (بدولارات الولايات المتحدة) (٨)	بدولارات الولايات المتحدة (١٠)	بالعملة الوطنية (١١)
١٤٥ سانت فنسنت وجزر غرينادين	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	-٠,٩	٦ ٥٣٠	٠,٣	١,٥	١,١	١,١	
١٤٦ ساموا	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	-١,٠	٣ ٩٩٠	١,٨	٤,٩	٣,١	٢,٠	
١٤٧ سان مارينو	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	-١٤,٩	٤٩ ٣٥٦	-٤,٢	-٦,٦	-٢,٦	١,٢	
١٤٨ سان تومي وبرينسيبي	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	١٨,٢	١ ٦٩٦	٥,٠	٩,٣	٤,٠	٩,٥	
١٤٩ المملكة العربية السعودية	١,١٤٦	١,١٧٧	٢,٧	٠,٩٣٧	٠,٩٤٤	٠,٨	٢٣ ٤٤٩	٤,٩	٧,٣	٢,٢	٢,٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٥٠ السنغال	٠,٠٠٥	٠,٠٠٦	٢٠,٠	٠,٠١٩	٠,٠٢٠	٥,٦	١ ٠٦٤	٤,١	١,١	-٢,٩	٠,٨	
١٥١ صربيا	٠,٠٣٢	٠,٠٢٩	-٩,٤	٠,٠٥٨	٠,٠٥٤	-٨,٠	٥ ٦٦٦	٠,٤	-٢,٣	-٢,٦	٥,٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٥٢ سيشيل	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	١٠٠,٠	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٢,٦	١٢ ١٢١	٥,٥	٨,٢	٢,٦	٢,٢	يقترب التقييم من الحد الأدنى. وأعاد البنك الدولي تصنيف البلد في فئة البلدان المرتفعة الدخل غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتخطّى البلد العتبة التسوية سواء في فترة الأساس البالغة ٣ سنوات أو فترة الأساس البالغة ٦ سنوات.
١٥٣ سيراليون	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٥	٠,٠٠٦	٢١,٠	٦٩٩	٤,٤	١٠,٦	٥,٩	١٣,٣	
١٥٤ سنغافورة	٠,٤٤٧	٠,٤٦٤	٣,٨	٠,٣٦٥	٠,٣٧٢	٢,٠	٥١ ٧٢٣	٥,٨	٧,٢	١,٤	٠,٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٥٥ سلوفاكيا	٠,١٦٠	٠,١٥٤	-٣,٨	٠,١٣٠	٠,١٢٤	-٥,٠	١٧ ٢٣٤	٢,٩	-٠,٣	-٣,١	٠,٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٥٦ سلوفينيا	٠,٠٨٤	٠,٠٧٧	-٨,٣	٠,٠٦٨	٠,٠٦٢	-٩,٣	٢٢ ٦٢٨	٠,٦	-٢,٦	-٣,٢	٠,٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٥٧ جزر سليمان	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٢١,٢	١ ٧١٠	٤,٦	٩,١	٤,٣	٤,٠	
١٥٨ الصومال	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	-٥,٩	١٣١	٢,٨	-٤,٢	-٦,٨	-٣,٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨

	الدولة العضو	الجدول الآلي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨	تحديث عام ٢٠١٧	التغير (في المائة)	الحصة في الدخل القومي الإجمالي بجدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨	تحديث عام ٢٠١٧ للحصة في الدخل القومي الإجمالي	التغير (بالنسبة المئوية)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة)	الناتج المحلي الإجمالي متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية للفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥ الإسمي (بدولارات الولايات المتحدة)	الناتج المحلي الإجمالي متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية للفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥ الحقيقي	معامل انكماش الأسعار الضمني[أ] متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية للفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥ بدولارات الولايات المتحدة	معامل انكماش الأسعار الضمني[أ] متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية للفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥ بالعملة الوطنية	تعليقات على الفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥[ب]
		(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)
١٥٩	جنوب أفريقيا	٠,٣٦٤	٠,٣٠٥	-١٦,٢	٠,٥١١	٠,٤٦٢	-٩,٦	٦ ٥٠٨	١,٠	٢,٣	-١,٢	٥,٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٦٠	جنوب السودان	٠,٠٠٣	٠,٠٠٤	٣٣,٣	٠,٠١١	٠,٠١٦	٤٤,٤	١ ٠٣٢	١,٢	-٣,٤	٤,٧	١٥,٢	يقترب التقييم من الحد الأدنى.
١٦١	إسبانيا	٢,٤٤٣	٢,١٩٨	-١٠,٠	١,٩٩٧	١,٧٦٥	-١١,٦	٢٨ ٦٧١	-٣,٧	-٠,٢	-٣,٥	٠,١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٦٢	سري لانكا	٠,٠٣١	٠,٠٣٧	١٩,٤	٠,٠٧٩	٠,٠٨٩	١٣,٠	٣ ٢٧٣	٩,٤	٦,٤	٢,٨	٥,٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٦٣	السودان	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠	٠,٠٧٧	٠,٠٨٤	٩,٥	١ ٦٤١	٧,٩	٣,٠	٤,٧	٢٣,٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨
١٦٤	سورينام	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٢,٠	٩ ٠٨٨	٣,٩	٢,٣	١,٥	٥,٣	
١٦٥	سوازيلند	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣	٥٠,٠	٠,٠٠٥	٠,٠٠٦	٢,٨	٣ ٣٨١	٢,٤	٢,٧	-٠,٢	٦,٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وبيانات منقحة للحسابات القومية. ويقترب التقييم من الحد الأدنى.
١٦٦	السويد	٠,٩٥٦	٠,٩٢٢	-٣,٦	٠,٧٨٢	٠,٧٤٠	-٥,٣	٥٧ ٨٣٨	٢,٤	٢,٧	-٠,٣	١,٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٦٧	سويسرا	١,١٤٠	١,١٤٠	٠,٠	٠,٩٣٢	٠,٩١٥	-١,٧	٨٤ ٧٦٨	٣,٧	١,٧	١,٩	-٠,١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٦٨	الجمهورية العربية السورية	٠,٠٢٤	٠,٠١٧	-٢٩,٢	٠,٠٦٤	٠,٠٤٨	-٢٥,٨	١ ٨٥٣	-١٠,٢	-٩,٨	-٠,٤	٣٢,٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨. وهناك انخفاض حاد في الناتج المحلي الإجمالي.
١٦٩	طاجيكستان	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠	٠,٠١٣	٠,٠١٤	١٠,٦	١ ٣٠١	٧,٩	٥,٨	٢,٠	٩,٠	
١٧٠	تايلند	٠,٢٩١	٠,٣٠٠	٣,١	٠,٤٩٥	٠,٥٠٠	١,٠	٥ ٥٨٧	٥,٨	٣,٦	٢,١	٢,١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٧١	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠	٠,٠١٤	٠,٠١٤	-٢,٦	٤ ٩٦٩	١,١	٢,٦	-١,٤	٢,٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٧٢	تيمور - ليشتي	٠,٠٠٣	٠,٠٠١	-٦٦,٧	٠,٠٠٦	٠,٠٠٤	-٣٩,٨	٢ ٣٤٤	-٢,٨	-٥,١	٢,٥	٢,٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وبيانات منقحة للحسابات القومية. ويقترب التقييم من الحد الأدنى.
١٧٣	توغو	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٤,٦	٥٢١	٤,٤	٥,٢	-٠,٨	٣,٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨

	الدولة العضو	الجدول الآلي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨	تحديث عام ٢٠١٧	التغير (في المائة)	الحصة في الدخل القومي الإجمالي بجدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨	تحديث عام ٢٠١٧ للحصة في الدخل القومي الإجمالي	التغير (بالنسبة المئوية)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة)	الناتج المحلي الإجمالي: متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية للفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥		معامل انكماش الأسعار الضمني: متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية للفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥		تعليقات على الفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥ (ب)
									الإسمي (بدولارات الولايات المتحدة)	الحقيقي	بدولارات الولايات المتحدة	بالعملة الوطنية	
		(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)
١٧٤	تونغا	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	-٤,٣	٤ ٢٠٢	٣,٤	١,٦	١,٧	٢,٣	
١٧٥	ترينيداد وتوباغو	٠,٠٣٤	٠,٠٣٨	١١,٨	٠,٠٢٧	٠,٠٣١	١١,٣	١٧ ٠٣٩	٥,١	٠,٤	٤,٧	٤,٨	
١٧٦	تونس	٠,٠٢٨	٠,٠٢٦	-٧,١	٠,٠٦١	٠,٠٥٧	-٥,٦	٣ ٩٠٦	-٠,٩	١,٧	-٢,٦	٣,٧	
١٧٧	تركيا	١,٠١٨	٠,٩٢٢	-٩,٤	١,٠٧٧	١,٠٢٩	-٤,٤	١٠ ١٣٧	٢,٦	٥,٢	-٢,٤	٧,٢	
١٧٨	تركمانستان	٠,٠٢٦	٠,٠٣٣	٢٦,٩	٠,٠٤٠	٠,٠٤٦	١٤,٠	٦ ٥٧١	١٠,٩	١٠,٣	٠,٥	٣,٩	حدثت زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنموه في العالم.
١٧٩	توفالو	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	-٩,٠	٥ ٥٣٧	٣,٥	٢,١	١,٤	٢,٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨
١٨٠	أوغندا	٠,٠٠٩	٠,٠٠٨	-١١,١	٠,٠٣٥	٠,٠٣٣	-٤,٧	٦٧٥	٤,٨	٥,٤	-٠,٥	٧,٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٨١	أوكرانيا	٠,١٠٣	٠,٠٧٢	-٣٠,١	٠,٢٣٩	٠,١٩٠	-٢٠,٧	٣ ١٦٩	-٤,٨	-١,٣	-٣,٦	١٤,٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وهناك انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي.
١٨٢	الإمارات العربية المتحدة	٠,٦٠٤	٠,٦١٩	٢,٥	٠,٤٩٣	٠,٤٩٧	٠,٧	٤١ ٦٩١	٦,٥	٤,٢	٢,٢	٢,٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٨٣	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٤,٤٦٣	٤,٥٦٤	٢,٣	٣,٦٤٧	٣,٦٦٣	٠,٤	٤٣ ١١٩	٣,٢	٢,٠	١,٢	١,٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٨٤	جمهورية تنزانيا المتحدة	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠	٠,٠٥١	٠,٠٥٨	١٢,٩	٨٦٠	٨,١	٦,٨	١,٣	٨,٥	
١٨٥	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٢,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	٠,٠	٢٢,٥٧٢	٢٢,٩٨٣	١,٨	٥٤ ٥٣٦	٣,٨	٢,٢	١,٦	١,٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٨٦	أوروغواي	٠,٠٧٩	٠,٠٨٦	٨,٩	٠,٠٦٥	٠,٠٦٩	٦,٣	١٥ ١٨٠	٩,١	٤,٢	٤,٧	٨,١	
١٨٧	أوزبكستان	٠,٠٢٣	٠,٠٢٩	٢٦,١	٠,٠٦٨	٠,٠٨١	١٩,٢	٢ ١٠٨	١٢,٦	٨,٠	٤,٣	١٤,٤	حدثت زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنموه في العالم.
١٨٨	فانواتو	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	-١,٧	٢ ٩٨٦	٣,٢	١,٣	١,٩	٢,٢	
١٨٩	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	٠,٥٧١	٠,٨٥٤	٤٩,٦	٠,٤٨٥	٠,٧٠٦	٤٥,٤	١٧ ٥٢١	١٩,٥	-٠,٢	١٩,٧	٤٣,١	حدثت زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنموه في العالم.

الدولة العضو	الجدول الآلي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ (١)	تحديث عام ٢٠١٧ (٢)	التغير (في المائة) (٣)	الحصة في الدخل القومي الإجمالي بجدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ (٤)	تحديث عام ٢٠١٧ للحصة في الدخل القومي الإجمالي (٥)	التغير (بالنسبة المئوية) (٦)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة) (٧)	متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية للفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥		معامل انكماش الأسعار الضمني[أ]		تعليقات على الفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥[ب]
								الناتج المحلي الإجمالي				
								الإسمي (بدولارات الولايات المتحدة) (٨)	الحقيقي (٩)	بدولارات الولايات المتحدة (١٠)	بالعملة الوطنية (١١)	(١٢)
١٩٠ فييت نام	٠,٠٥٨	٠,٠٧٠	٢٠,٧	٠,١٩١	٠,٢١٧	١٣,٦	١ ٧٨٥	١٠,٥	٦,٠	٤,٣	٨,٥	
١٩١ اليمن	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠	٠,٠٤٣	٠,٠٤١	-٣,٨	١ ٢٠٠	٠,٧	-٨,١	٩,٦	١٠,٧	
١٩٢ زامبيا	٠,٠٠٧	٠,٠١٠	٤٢,٩	٠,٠٢٥	٠,٠٣٢	٢٥,٩	١ ٥٥٧	٥,٦	٦,١	-٠,٤	٨,٩	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وبيانات منقحة للحسابات القومية. وحدثت زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنموه في العالم.
١٩٣ زمبابوي	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠	٠,٠١٥	٠,٠١٦	٥,٧	٨١٣	٩,٣	٧,١	٢,٠	٢,٠	